رئيس مصري بمواصفات زعيم عالمي

السيسي يقود مصر للريادة الإقليمية والتأثير فى معادلة القوة العالمية

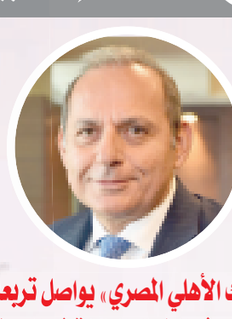

خلال 2023

مصر تطرق أبواب «السندات» لتنويع مصادر التمويل والاحتياطي النقدي .. رحلة صعود متواصلة

«البنك الأهلي المصري» يواصل تربعه علي عرش البنوك العاملة فى السوق المصري و يحقق قفزات تاريخية في نتائج أعماله خلال عام ٢٠٢٣

محمد الأتربي: القطاع المصرفى المصري يتمتع بقوة ومتانة مراكزه المالية وأرقامه تكشف تضارب تقارير وكالات التصنيف العالمية

طارق فايد يقفز بأرباح بنك القاهرة من ٨٠٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٧ إلي ٧,٥ مليار جنيه مع نهاية الربع الثالث من ٢٠٢٣

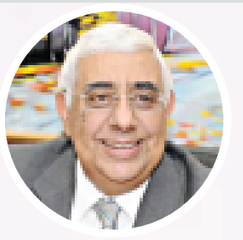

المصرف المتحد يصدر تقرير الحصاد السنوي لعام ٢٠٢٣ معلنا عن ٢٦ انجازا علي ١٣ محور اقتصادي واجتماعي وتنموي وثقافى

حسن غانم لـ«الحصاد»: بنك التعمير والإسكان يحقق معدلات نمو استثنائية ونتائج أعمال مستدامة خلال عام ٢٠٢٣

علاء فاروق: ارتفاع محفظة القروض بالبنك الزراعي المصري إلي ٧٧,٨مليار جنيه بنسبة نمو ١٩ ٪ خلال ٢٠٢٣

2023 العدد السنوى

الحصاد

الرؤية الفائقة أمام عينيك

• السنة الخامسة عشر • العدد ٧٢٥ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

ورقة بردى 03

٢٠٢٣ تتوج رحلة ال ٥ سنوات من جهود انضمام مصر لـ« بريكس »

« اقتصادية قناة السويس » .. مشروعات كبري وشراكات دولية

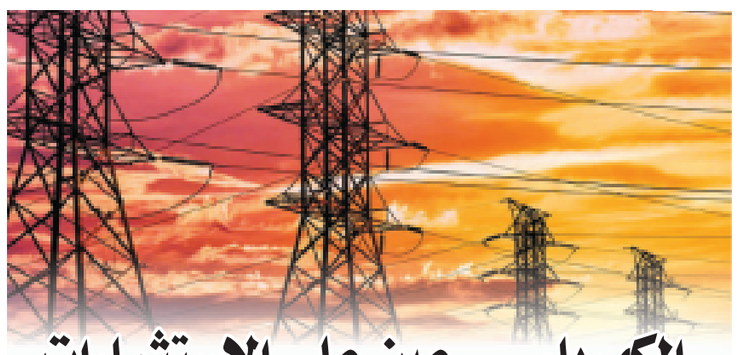

« الكهرباء » .. عين علي الاستثمارات والأخرى علي « مشروعات الربط »

تشريعات برلمانية داعمة للاقتصاد خلال ٢٠٢٣

٢٠٢٣ .. خارطة طريق جديدة للاستثمار في مصر

« الأعمال العام » .. معدلات أداء غير مسبوقة فى تاريخ شركات القطاع

القطاع العقاري .. تيسيرات في ٢٠٢٣ وانتظار الثمار في ٢٠٢٤

بلغت ٢٤ مليار دولار خلال ٢٠٢٣

تحويلات المصريين بالخارج .. مبادرات حكومية تعالج التراجع

مكاسب البورصة في ٢٠٢٣ فاقت أي سنة من سنواتها السابقة منذ تدشينها

٧٢,٤ مليار دولار قيمة البضائع المفرج عنها منذ بداية ٢٠٢٣

اقرأ لهؤلاء

2023 .. عام "غزة" وإحياء القضية الفلسطينية في الضمير الشعبي

بقلم
محيي الدين سعيد

الاحتياط واجب

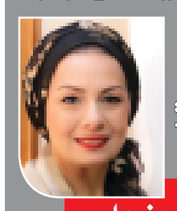

بقلم
جرمين عامر

الفائدة والدم وأمريكا

بقلم
د. محمد عادل

عام ثقيل ينصرف.. وآمال عام جديد

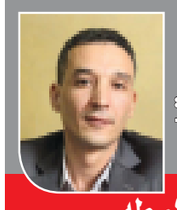

بقلم
علاء طه

مجلس الوزراء يوافق على إصدار عملات تذكارية من الفضة

وافق مجلس الوزراء على الترخيص لوزير المالية بإصدار عملات تذكارية من الفضة، غير متداولة، فئة الجنيه الواحد تحمل شعار مبادرة " قادرون باختلاف"، خاصة بوزارتي التضامن الاجتماعي والشباب والرياضة، وذلك بمناسبة احتفاء جميع مؤسسات الدولة والهيئات الحكومية بذوي الهمم.

كما وافق المجلس على قيام مصلحة الخزانة العامة وسك العملة بسك عدد ٣ ملايين قرص من العملة المعدنية المتداولة فئة الجنيه تحمل شعار (عيد الشرطة) ٧٢ عاما، وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي، وذلك تزامنا مع احتفالات الدولة بعيد الشرطة تخليدا لهذه الذكرى.

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩
رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
وائل خطاب
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة
المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

2023 .. عام "غزة" وإحياء القضية الفلسطينية في الضمير الشعبي

بقلم
محيي الدين سعيد

في تاريخ الصراع العربي الصهيوني محطات مهمة وفاصلة ، صحيح أن أغلبها يحمل ذكريات مؤلمة لنا كعرب ، لكن في المقابل هناك محطات حملت الخزي والعار للكيان الصهيوني ، في تاريخه الملطخ كله بالدم والغدر والخيانة والانتهاكات لكافة الأعراف الإنسانية والشرائع السماوية .

من بين هذه المحطات ما حمله العام ٢٠٢٣ من مشاهد انكشاف وهن دولة الكيان من ناحية ، وعدم إيمانه بأي شرائع أو معاهدات أو أعراف من ناحية ثانية ، وزيف ما يسمي بالشرعية الدولية ومؤسساتها من ناحية ثالثة.

ففي السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ ، وحين ظن الصهاينة أنهم مانعتهم حصونهم ، وقد زادوا من الترويج مجددا لأنفسهم بأنهم أصحاب جيش لا يقهر ، وبناة دولة لا تأتيها الثغرات من أي جانب ، وبدا وكأنهم نسوا أو تناسوا درس أكتوبر ١٩٧٣ ، حين دك الجيش المصري حصون أساطيرهم ، واستيقظوا علي هزيمة مدوية ومنكرة ، تسجلها صفحات المعارك العسكرية بأحرف من نور ، وحين عادت تل أبيب مجددا لبناء أساطير وهمية حول نفسها ، وبدأت تتمدد في المحيط الإقليمي ، ما بين علاقات هنا ومشروعات وممرات هناك ، وقتها استيقظ العالم علي ضربة جديدة من المقاومة الفلسطينية لكل الأساطير الصهيونية ، واختراق للحصون والحوائط والرادارات وجدران الحماية ، بأبسط الأدوات وأقل الأسلحة صنعا ، ليعود أبطال المقاومة وفي قبضتهم عشرات من الأسري الصهاينة ، ولتلبس دولة الكيان ثوب عار جديد .

لم يأت الرد الصهيوني قتالا بقتال ، وحيلة بحيلة وخطة بخطة ، وإنما جاء ترجمة واضحة لمعتقدات الصهاينة وطبيعتهم الغادرة ، فأطلقوا طائراتهم وقنابلهم ودباباتهم وأسلحتهم صوب صدور المدنيين العزل ، واستهدفوا المباني والمستشفيات والمدارس ، ولم يفرقوا بين طفل وامرأة وشيخ ، وإنما أعملوا أدوات القتل في الجميع ، ظنا منهم أنهم سيجبرون المقاومة علي الاستسلام ، لكنهم قوبلوا بمقاومة أشد شراسة ، وتمكسا من الفلسطينيين بأراضيهم وحقوقهم التي لا ينكرها إلا الكيان ومناصروه في واشنطن وإدارات الحكم الغربية .

ومرة أخري ينكشف زيف ما يسمي بمنظمات المجتمع الدولي ، التي انحازت انحيازا أعمي للاحتلال ، المدفوع في عدوانه بحماية أمريكية ، ووقف المجتمع الدولي عاجزا عن التدخل لإيقاف المجازر التي لا تزال مستمرة من قبل الاحتلال ، وأثبتت الأحداث أن كل المنظمات الدولية في حاجة شديدة لإعادة هيكلة ، وبناء عالم جديد ، لا ينحاز سوي للحق وحده ، ويردع المعتدي عن عدوانه ، أيا كان .

وحدها مصر عادت لتثبت للعالم كله أنها بالفعل قلب العرب النابض ، وقلعته الحصينة ن والمدافع الأول عن كل حق عربي ، وهو ما ظهر جليا في موقف مصر قيادة وحكومة وشعبا ، فعلي المستوي القيادة ، لم تتوقف القاهرة لحظة عن جهودها المتواصلة لوقف العدوان علي أبناء الشعب الفلسطيني ، وكانت مصر بحق – ولا تزال – صوت الفلسطينيين في مختلف المحافل والأزمات ، ولم تتوقف القيادة السياسية عن إجراء الاتصالات مع كافة زعماء العالم ، ودعوة المجتمع الدولي لتحمل مسئولياته ، عبر استضافة قمة القاهرة للسلام .

وعلي المستوي الحكومي ، تكاتفت كل الأجهزة والجهات الحكومية في العمل علي جمع المساعدات لأبناء الشعب الفلسطيني ، ومحاولة إدخالها لقطاع غزة .

أما علي المستوي الشعبي ، فكانت الأحداث بحق جرس إيقاظ جديد للقضية الفلسطينية في قلب الشعب المصري ، علي اختلاف فئاته وأجياله ، ويكفي أن تسمع طفلا صغيرا الآن في أي مكان للتسوق ، وهو يسأل السؤال الذي صار من لوازم المصريين حاليا : هل هذه ضمن قائمة المقاطعة ؟ كما يكفي أن تستمع لهتافات المشجعين في مدرجات الرياضات المصرية وهي تنادي بدعم الشعب الفلسطيني وحقوقه ، وتحيي الشهداء وتهتف لهم .

الشاهد أن غزة وأحداثها نقطة فاصلة ، ومثلما صار السادس من أكتوبر ١٩٧٣ تاريخا مجيدا في الصراع مع الكيان المحتل ، صار السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ ، تاريخا جديدا يضاف لصفحات المقاومة ضد هذه الكيان ، وصار ما بعده انكشافا لعورات الاحتلال وداعميه ، وإحياء للقضية في الضمير الشعبي العربي والعالمي ، فبغض النظر عن موقف الحكومات في الغرب ، لا يمكن لنا أن نغفل عن المظاهرات الشعبية التي اجتحت الشوارع في الغرب والشرق ، دعما للشعب الفلسطيني ، ورفضا للعدوان الصهيوني .

جرمين عامر
تكتب:
الاحتياط واجب

اسياد العالم الجدد .. يتجسسون بعصا النبي سليمان

زمان .. اسياد العالم .. كانوا حكام القطبين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية يمارسون فتونة .. اقتصادية وسياسية وعرقية واحيانا اجتماعية

دون رادع .. فهم اسياد العالم

وعلي باقي الدول : غنية كانت ام فقيرة .. متحضرة او تقف في اخر الصف ..

ان ترسم سياستها، وتعقد من عزيمتها لتنضم الي احد المعسكرين .. برغبتها !!

واذا دبت .. في دمائها الشجاعة

وقررت .. ان تأخذ مسار اخر غير الذي حدده لها الاسياد

عليها .. ان تدفع الثمن

وتستعد .. لخوض سلسلة من الحروب الباردة : تخابر .. جواسيس .. مؤامرات .. فتن .. نزاعات داخلية .. عمليات تصفية .. تجويع .. حصار اقتصادي .. الخ

المهم .. التركيع

والانفراد بحكم الارض .. دون منازع

فاسياد العالم .. لا تقبل الا بالسيطرة الكاملة حديثا .. دقت طبول الثورة التكنولوجية

فاستدعي .. اسياد العالم الجدد

عصا النبي سليمان عليه السلام التكنولوجية .. الRFID

التي ابتكرها العالم الروسي «ليون ثير» القرن الماضي، بغرض تشغيل الآلات الموسيقية الكترونيا، دون لمس. عبر رقائق بسيطة للتحكم والمراقبة.

ليصبح البشر في قبضة الفتونة التكنولوجية.

وتحت سيطرة اسياد العالم الجدد ..

ملوك : التجارة الالكترونية .. العملات الرقمية .. البلوك شين .. مواقع التواصل الاجتماعي .. السيطرة الاقتصادية .. والاعلامية .. والثقافية .. وحتي الدين اخترعوا له مناهج مبتكرة للسيطرة العقائدية.

ليسكنوا .. في قبضتهم الرقمية وخزائن المعلومات

المسجلة .. لديهم في قاعدة البيانات الضخمة Big Data.

حتي ان تقرير شركة اوريكل Oracle عملاق الاتصالات بالعالم اشار في عام ٢٠٢١، ان نحو ١,١٤٥ ترليون ميجابيت من البيانات تخزن يوميا لكل المخلوقات علي الكوكب.

تفتكر .. عزيزي القارئ

هل روسيا !! محتاجة تنظم حدث كبير، وتغامر بالاطفال السوفيت رواد منظمة «فلاديمير لينين»، لتهدي السفير الامريكي « افريل هاريمان» Averell Harriman مجسم خشبي منحوت عليه الختم الامريكي. مزروع به جهاز تجسس بمواصفات فنية وتقنية ونظم امنية عالية، يكلفها مبالغ باهظة، لتتجسس عليه ولمدة ٧ سنوات كاملة، ٢,٥٥٥ يوم دون، ان تكتشف اماما امريكا، ان هذا الجهاز الاستخباراتي موجود في منزل السفير الامريكي بسباسو Spaso House في العاصمة الروسية وخلف مكتبه شخصيا؟!!

والمدهش .. ان الجهاز خضع لاجراءات امنية صارمة وتجاوزوها بنجاح منقطع النظير.

لانة .. ببساطة يعمل بالموجات الاذاعية Radio Waves ولا يحتاج لمصدر طاقة او شحن.

بالتاكيد الاجابة .. لا

فعصا النبي سليمان التكنولوجية RFID اتاحت لاسياد العالم .. السيطرة الكاملة علي البشر.

واية قولك !!

ان هذه الرقائق ..

موجودة في جيبك ..

في محفظتك ..

ومعك اينما تذهب ..

علي مدار الساعة ..

وعندما .. تتوقف عن العمل

تصرخ .. تصيح .. معلنا نهاية الحياة

فجميع بطاقاتك البنكية : الائتمانية .. والمدفوعة مقدما ..والمدينة مزروعة بداخلها رقائق RFID.

يعني .. جهاز تخابر

يحدد هويتك ..

يتعرف عليك ..

يدرك .. ادق تفاصيل حياتك وبياناتك الشخصية

حتي المعلومات .. التي تخفيها عن زوجتك !!

لا تستطيع .. مهما حاولت .. ان تخفيها عن رقائق RFID

فحياتك بتفاصيلها .. مرتبطة بعمل رقائق RFID ..

فمجرد .. ان تلوح بها، تتولي هي بالنيابة عنك فورا .. دفع كافة التزاماتك ومصاريفك المالية.

تفتح لك الابواب الالكترونية المغلقة .. لتدخل مقر عملك.

تلوح بها .. فتسمح لك بالتنقل والسفر وتتبع امتعك.

حتي هويتك الرقمية مخزنة داخلها..

دي كمان صديقة للبيئة،متعددة الاستخدامات.. فيمكن مسحها واعادة تخزين البيانات عليها.

وعلي الرغم، من ظهور جيل الساعات الذكية والسيارات الذكية والهواتف الذكية والسماعات الذكية، الا ان هذه التكنولوجيا الذكية .. باهظة التكلفة وتحتاج مصدر للطاقة.

لتظل رقائق RFID الحل الامثل .. للفتونة المعلوماتية.

لتبدا احداث الفصل الثاني .. صراع الخير والشر

بظهور المجرم الكتروني .. علي مسرح الجريمة العابرة للحدود

ذلك المحتال الذكي ..

صاحب الانامل السوداء ..

الذي يستطيع فك شفرة بيانات البطاقات الائتمانية ..

ليحتال .. ويسرق .. دون عضلات او عنف ..

ويكبد المؤسسات والدول مليارات الدولارات خسائر.

حتي ان صندوق النقد العربي نشر بموقع Sky News عربية – ان حجم خسائر الاحتيال علي البطاقات الائتمانية بلغ ٣٢ مليار دولار في ٢٠٢١ بزيادة قدرها ١٣,٨ ٪ عن ٢٠٢٠.

فالمجرم المعلوماتي يحتال بطريقتين :

الاولي : سرقة بيانات البطاقة اثناء التعاملات بها. حيث يقوم باستدراج صاحب البطاقة للإفصاح عن بياناته عبر رسائل البريد الالكتروني التي تتضمن روابط مزورة. ينتحل فيها اسم مؤسسة، تتميز بالثقة لدي صاحب البطاقة. يستخدمها بعدها بطريقة غير قانونية مثل فيروس WannaCry.

الثاني : سرقة بيانات البطاقة الائتمانية عبر جهاز يخترق المعلومات ليقوم المحتال بعدها بالسحب من حساب البطاقة.

ومع تصاعد ..

الصراع بين الخير والشر

تظهر .. تطبيقات الذكاء الاصطناعي AI وخوارزمياته لتتصدي لنحو٩٤٪ من الجريمة الالكترونية.

من خلال .. مراقبة بياناتك علي رقائق RFID مثل : اوقات المعاملات المالية والمبالغ المعتادة في الصرف و اماكن الاستخدام. ومن ثم يتصدي البنك بنجاح للجريمة الالكترونية فيوقفها او يتحري منك شخصيا..

مش قلتلك !!

رقائق RFID تعرف عنك معلومات اكثر من زوجتك !!

وربما اكثر منك شخصيا !!

فهي تملك عصا سيدنا سليمان عليه السلام التكنولوجية !!

كلام في السياحة

بقلم
حسن عبدالستار

أهداني الصديق العزيز والخبير السياحى الدكتور أبوالحجاج العمارى نسخة من كتابه «السياحة في مصر .. الإمكانيات والتحديات» .. والحديث عن السياحة ذو شجون فالقطاع السياحي في الوقت الحالى من أهم القطاعات الذى تراهن عليه أغلبية الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالسياحة اليوم لم تعد مجرد نشاط ترفيهي للإنسان الذي ينحصر بين المأكل والمشرب والتنزه، بل أصبحت تمثل صناعة تصديرية قائمة بذاتها، إضافة إلى ذلك الدور الفعال - الذي تلعبه في اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء لما تحققه الإيرادات السياحية من نتائج معتبرة تقارب أحيانًا الإيرادات من المبادلات الزراعية والغذائية في بعض الدول وتفوق العوائد النفطية في دول أخرى، فإذا كان القطاع الصناعي والزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها جميع دول العالم في بناء اقتصادياتها، فإن السياحة تأخذ المرتبة الثالثة باعتبارها تصنف ضمن قطاع الخدمات إذ تعتبر من أهم مصادر العملة الصعبة، فضلاً عن دورها فى امتصاص جزء كبير من البطالة، مما جعل الكثير من الدول تولي اهتمامًا خاصًا لها وأصبحت مجالا للتنافس فيما بينها.

ولا جدال في أن هناك علاقة وثيقة بين تنمية قطاع السياحة والتنمية الاقتصادية بمفهومها العام، فقد اهتمت البلدان المتقدمة بتطوير وتحسين مستوى الخدمات الأساسية التي تتفاعل مع تنمية قطاع السياحة، مثل النقل والاتصالات، والمياه والكهرباء، والخدمات الصحية، كما قامت هذه البلدان بتوفير أسباب الجذب السياحي الإضافية لتلبية احتياجات مختلف فئات السياح، وبفضل الجهود التي بذلتها للتوسع في تسويق السياحة وترويجها، ازداد عدد السياح الوافدين إليها.

أما البلدان النامية بالرغم من تمتعها بميزة نسبية من حيث جذب السياح، لاسيما من حيث مواقع السياحة الثقافية وأسعارها المنخفضة، إلا أن نصيبها من السياحة العالمية لا يزال أدنى بكثير من إمكانياتها، لأن قطاع السياحة في هذه البلدان لا يزال يواجه قيودا كبيرة منها قلة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية، ونقص الكوادر البشرية المتخصصة؛ بل أهم من ذلك الافتقار إلى سياسة موجهة للتنمية السياحية وتسويقها، وباختصار يمكن القول أن القطاع السياحي في البلدان النامية لم يلق الاهتمام اللازم الذي يستحقه كقطاع اقتصادي هام مدر للعملات الأجنبية وخالق لفرص العمل، ويحتاج تطوير قطاع السياحة إلى نظرة طويلة الأجل تكون جزء من عملية التنمية الاقتصادية، نظرًا للترابط بين السياحة وسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتنمية السياحية الناجحة في أي بلد يجب أن تركز على المجالات التي يتمتع فيها هذا البلد بميزة نسبية، مثل السياحة الثقافية وسياحة الآثار، والسياحة الترفيهية، والسياحة الدينية، وسياحة المؤتمرات والتدريب، ليتمكن من التنافس في أسواق السياحة العالمية، وعلاوة على ذلك، يتطلب تطوير السياحة توفر الإرادة السياسية من أجل تنمية القطاع وإخضاعه لتشريعات منفصلة تسعى إلى تحقيق أهداف السياحة في البلد وتطورها.

ومصر بحكم انتمائها لمجموعة البلدان النامية تتميز بالخصائص العامة لهذه البلدان، فلقد سارعت خلال السنوات القليلة الماضية بتطوير وتنمية القطاع السياحي في إطار الجهود المبذولة من طرف الدولة لتنويع الاقتصاد الوطني، حيث يعد هذا القطاع مصدرًا هامًا للعملات الأجنبية ولفرص العمل ومن ثم تأكد بوضوح أثره العام على التنمية الاقتصادية، كما يساعد قطاع السياحة على تطوير جميع القطاعات المترابطة والمتشابكة معه، خاصة قطاعات البنية التحتية مثل النقل والاتصالات، والكهرباء والمياه، والخدمات المالية، والزراعة والصناعات التحويلية.

وبالرغم من التجربة السياحية الرائدة لمصر في تطوير ونمو القطاع السياحي، إلا أن قطاع السياحة في مصر مازال ثابتًا مكانه وذلك لغياب الثقافة السياحية، وضعف الترويج والتسويق السياحي للمنتج السياحي المصري، بالإضافة إلى قلة الاعتمادات المالية المخصصة له وانتهاج سياسات سياحية غير واضحة المعالم.

ولهذا جاء هذا الكتاب ليلقي حجرا في المياة الراكدة ويسلط الضوء على التحديات التي تواجه هذا القطاع ، خاصة وأن الكاتب يعمل بهذا المجال منط سنوات عديدة مما يعطي اهمدة كبري للآراء الواردة فيه والتي يسلط الضوء فيها علي عملية «بعث التنمية السياحية من جديد»

والتي تتلخص حسب رؤية الكاتب في عدة نقاط منها :

ضرورة التركيز على تطوير مهارات العاملين بالقطاع السياحى والاهتمام بعناصر التسويق الخارجي والداخلى من خلال تحفيز القائمين على التسويق السياحى بما يمكنهم من إبراز ماتتمتع به مصر من مقومات سياحية لاتتوفر لدى غيرها و وتوفير كافة البيانات عن هذه المقومات التى تمتلكها مصرأمام السائح الاجنبى.و ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية التى تحتاج اليها المنشأت السياحية من طرق وكهرباء ومياه، هذا فضلا عن تطويروسائل التواصل الاجتماعى من شبكات الانترنت ووالهواتف المحمولة.

ضرورة مراجعة مساهمة قطاع الطيران فى تنشيط قطاع السياحة الخارجية، بالإضافة إلى ضرورة انشاء شركات خاصة بالطيران الداخلى بأسعار مناسبة بما يسهم فى تنشيط السياحة الداخلية.

و التأكيد على أهمية نشر الوعى لدى أفراد المجتمع مما يحسن من سلوكياتهم فى التعامل مع السائحين وتعريفهم بأهمية السياحة ودورها فى زيادة الدخل القومى ومن ثم مردودها على التنمية الاقتصادية ومردود ذلك على تنمية القطاع السياحى وازدهاره، وتطبيق العقاب على المتعاملين مع السائحين من أفراد المجتمع (التجار – السائقين – البائعين ... الخ)، للإلزام بحسن التعامل وعدم استغلال السائحين لتقديم صورة طيبة عن سلوكياتنا أمام السائحين.و التأكيد على تسهيل الاجراءات المتعلقة بالسائحين والقضاء على الروتين والبيروقراطية فى كل مايتعلق بالقطاع السياحى مع التأكيد والحفاظ على هوية المجتمع المحلى.و زيادة برامج الاستثمار وجهود الدولة الموجهة لقطاع السياحة للنهوض به حتي تتحقق استرتيجية التنمية المستدامة رؤية ٢٠٣٠ ويكون قطاع السياحة قاطرة التنمية للاقتصاد المصري .

لهذا أرجو ان يكون الكتاب بين يدى القائمين على صناعة السياحة للاستفادة من الأطروحات بالغة الأهمية التي يذخر بها الكتاب، لعلي وعسى أن نقف علي الإمكانيات الفعلية لمصر في هذا القطاع ونضع حلولا للتحديات التي تواجهه في محاولة لبعث الحركة السياحية من جديد.

أبيض وأسود

بقلم
علاء طه
alaatahajournalist@gmail.com

عام ثقيل ينصرف.. وآمال عام جديد

عام ٢٠٢٣ ينصرف بلهيبه وكوارثه ليتحول إلي تاريخ مأساوي، للأسف سيترك أثرًا سيتحكم في مجريات المنطقة العربية في السنوات المقبلة. عام يلفظ أنفاسه مثل الأفعي السامة، فقد بدأ بكارثة طبيعية حيث ضرب زلزال "قهرمان مرعش" تركيا وسوريا في السادس من فبراير الماضي ما أدي إلي وفاة ٥٥ ألف شخص، وإصابة ١٠٠ ألف آخرين، ونزوح ٣,٧ مليون شخص، بينما أصبح أكثر من مليوني شخص بلا مأوي، وحسب ما قالت الأمم المتحدة فإن الزلزالين من أسوا الكوارث التي ضربت منطقة الشرق الأوسط في الأعوام الأخيرة. وها هو ينتهي بحرب الإبادة التي يشنها الإحتلال الإسرائيلي بدعم أمريكي علي أهلنا في غزة والتي بدأت في ٧ اكتوبر الماضي، وستستمر معنا في العام الجديد، وحتي الآن قتلت العصابات الصهيونية ما يزيد عن ٢٠ ألف فلسطيني ٧٠في المئة منهم أطفال ونساء. وما بين أشهر العام اشتعلت الحرب في السودان المستمرة إلي الآن والتي راح ضحيتها ١٢ ألف شخص فضلاً عن ٣٣ ألف مصاب و٥,٦ مليون نازح ومهاجر. هذا غير إعصار دانيال الذي ضرب ليبيا والزلزال الذي ضرب المغرب.

لسنوات طويلة مقبلة ستتحكم آثار غضب الطبيعة وحروب غزة والسودان، وما تبعها ورافقها من تدخلات أمريكية وأوروبية، في مجريات ما يحدث بالمنطقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ولا عاصم في العام الجديد سوي تلبية دعوة الجليل أحمد الطيب شيخ الأزهر بتوحد العالم العربي والإسلامي في كيان واحد علي غرار الاتحاد الأوربي، وأضعف الإيمان هو تنسيق المواقف في قضايانا المصيرية أمام التدخلات الأجنبية، وقال بوضوح شديد "سبب استمرار حرب الإبادة في غزة هو استغلال الأعداء لانقسامنا، ولو توحد العرب بقطع البترول لأسبوع ستتوقف الحرب".

برأيي الشيخ أحمد الطيب يستحق لقب شخصية العام علي المستوي العربي والمصري. الرجل فضلا عن سماحته وسعة علمه وزهده صاحب مواقف تحظي بتقدير العالم، وهو منحاز للإنسانية، وبياناته وتصريحاته ومواقفه في كل أحداث العام المنصرف تشعرنا أننا أمام قامة عظيمة، تمثل صلب قوتنا الناعمة في العالم.

علي أن ما يشغل مصر داخليا وعام ٢٠٢٣ يلفظ أنفاسه، هو ارتفاع الأسعار والتضخم وانخفاض الجنيه أمام الدولار ومضاربات الذهب، المشهد صعب لأن الاقتصاد يا عزيزي هو المتحكم في كل شئ، يحرك السياسة والجيوش، ويفجر الغضب أو يشعل الحماس والسعادة، لكن برأيي أن مصر قادرة علي عبور الأزمة، بشرط أن لا تكون المعالجة لها عبر تغيير الحكومة فقط لا غير، فالأزمة أكبر من تغيير وجه بوجه، المطلوب تغيير سياسات ووضع إستراتيجيات وتحديد الأولويات، والمهم أن تحدث مكاشفات حقيقية داخل مؤسسات الدولة لتحديد العلة والخروج بأجندة عمل للتغلب علي الأزمة.

أيضا تحتاج مصر لعدم تكرار الأزمة وضمان الاستقرار والنمو أن تنسف سياسة تفضيل أهل الثقة علي أهل الخبرة في المناصب القيادية، فالنجاح والتفوق يحتاج للعلم والمعرفة وحسن الإدارة والذكاء والحس السياسي، أما أصحاب تمام يا افندم وكل شئ عظيم وحملة المباخر والطبالين فلن نري منهم سوي سوء الإدارة والمشاكل المتلاحقة والفساد، وأعتقد أن الرئيس السيسي قادر علي تحقيق ذلك في ولايته الجديدة، والدليل هو حركة البناء العظيمة وتنمية المدن التي حققها في السنوات الماضية عبر الاستعانة بالخبرات والعقول في قطاع الإسكان والتنمية العمرانية، وأحد الأمثلة البارزة هو المهندس أحمد رشاد رئيس جهاز مدينة العبور الذي حول هذه المدينة المتاخمة للقاهرة الي قبلة حقيقية للاستثمارات المحلية والعربية، ومدينة تضاهي المدن الأوروبية، فقبل عامين شاهد الرئيس السيسي علي أرض الواقع إنجازات المهندس أحمد رشاد في مدينة أسوان الجديدة التي كان يرؤسها، فأشاد به وشكره وكرمه في ختام فعاليات أسبوع الصعيد، وفي أول تغييرات تالية لرؤساء المدن تم الدفع به لرئاسة مدينة العبور فحولها من مدينة تعج بالمخالفات ويعاني سكانها من ظواهر عشوائية الي منطقة راقية تجذب المصنعين والمستثمرين.

أخيرا كل عام وأنتم بخير بمناسبة العام الجديد.

الفائدة والدم وأمريكا

بقلم
الدكتور محمد عادل

نودع عام ٢٠٢٣ وسط أزمة في الدولار وارتفاع الفائدة، والدم الذي يراق على الأراضي الفلسطينية بفعل الهمجية الصهيونية الإسرائيلية التي لا تراعي الإنسانية، ولا مشاعر العالم الغاضبة في كل مكان

إسرائيل فقدت شرعيتها الإنسانية، وبات على العالم مواجهة العدوان الإسرائيلي ودمويته وبشاعته الأخلاقية، فلا يجب أن يظل العالم مكتوف الأيدي أمام هذا العدوان الإسرائيلي

ولأن أمريكا هي أكبر دائم للعدوان الإسرائيلي فإن أمريكا تعاني هي المشاكل و"بدون المال، سوف تتلاشى الحماسة العسكرية في الخارج، هذا ما أكده رجل الأعمال الروسي أوليغ ديرباسكا على قناته تليغرام، مؤكدا أنه سيكون من الصعب على الولايات المتحدة تقترب من تريليون دولار سنويا، وأن تكاليف خدمة الديون تضاعفت خلال ٣ سنوات.

هذا يأتي في الوقت الذي تدعم الولايات المتحدة الحرب الهمجية على أهل فلسطين في الأراضي المحتلة وغزة، وتقدم جسر لا ينتهي من الدعم بالأسلحة والمال من أجل قتل الأطفال والنساء والإبادة الجماعية والتهجير القصري لأهل فلسطين خارج غزة والضفة لتحقيق هدف الكيان الصهيوني المحتل للأراضي العربية ضاربة بعرض الحائط كل قرارات الأمم المتحدة، حتى مجلس الأمن رغم قراراته التي لا تغني من جوع، أيضا لا تنفذ.

ويجب على الدول العربية والإسلامية والدولة المحبة للإنسانية أن تتوقف تماما عن شراء السندات الحكومية الامريكية وعن دعم الدين والدولار الأمريكي، وذلك للحد من الهيمنة مكانته الرائدة في العالم بسبب الديون محذرا من تداعيات انهيار الدين العام الأمريكي، والتي ستفوق الأزمة المالية ٢٠٠٨ وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إن مراكز جديدة للنمو الاقتصادي بالعالم ظهرت لمنافسة الغرب وتغتنم فرص التعاون وتعزيز العلاقات، وأن الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي انتهت.

وحذر المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف من تداعيات الدين الأمريكي الهائل، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة ستستنفد الورق اللازم لطباعة الدولار في ظل هذا الدين. مؤكدا أنه ارتفع بدرجة كبيرة لدرجة أن واشنطن لن تكون قادرة قريبا على طباعة المزيد من الدولارات لخدمته" ووفقا للمحلل ألكسندر نازاروف فإن كلفة خدمة ديون الولايات المتحدة تقترب من تريليون دولار سنويا، وأن تكاليف خدمة الديون تضاعفت خلال ٣ سنوات.

هذا يأتي في الوقت الذي تدعم الولايات المتحدة الحرب الهمجية على أهل فلسطين في الأراضي المحتلة وغزة، وتقدم جسر لا ينتهي من الدعم بالأسلحة والمال من أجل قتل الأطفال والنساء والإبادة الجماعية والتهجير القصري لأهل فلسطين خارج غزة والضفة لتحقيق هدف الكيان الصهيوني المحتل للأراضي العربية ضاربة بعرض الحائط كل قرارات الأمم المتحدة، حتى مجلس الأمن رغم قراراته التي لا تغني من جوع، أيضا لا تنفذ.

ويجب على الدول العربية والإسلامية والدولة المحبة للإنسانية أن تتوقف تماما عن شراء السندات الحكومية الامريكية وعن دعم الدين والدولار الأمريكي، وذلك للحد من الهيمنة العسكرية الأمريكية وغطرستها ودعمها للإرهاب الإسرائيلي وثانيا "لأن الدولار يتعرض لخطر كبير في المستقبل، فلا يؤدي هذا الخطر إلى تدهور اقتصاديات الدول المرتبطة بالدولار.

والحل والوقاية والتحوط ، من خلال التوقف تماما عن شراء الدين الحكومي الأمريكي والبحث عن أي طرق أخرى لتوظيف الأموال، ثانيا، تقليل نصيب الدولار من الاحتياطيات الأجنبية وهناك عملات كثيرة أكثر وأفضل من الدولار وتعتبر ملاذ أمن مثل الين الياباني، وثالثا: على دول الخليج التي تربط عملتها بالدولار (باستثناء الكويت) فك هذا الارتباط وربط عملاتها بسلة من العملات الأجنبية. وهناك بدائل كثيرة للاستثمار بعيدا عن الدولار وأيضا بدائل لتنويع الاحتياطي.

نحن نودع عام ونستقبل عام وسط حالة من عدم اليقين بما سيحدث في هذا العالم فالبعض لديه تفاؤل بأنه هذا العام سيكون آخر الازمات، في حين يرى البعض أن العالم ما زالت تعصف به الأزمات والمواجع

ونستقبل عام جديد ٢٠٢٤ وهناك أمل كبير في أن تنتهي أزمة الدولار بعد أن تجاوز الفارق بين السوق السوداء والرسمي ٢٠ جنيها، ومعه حدث ارتفاع كبير في الأسعار لم يعد لدينا القدرة على تحمله.

كما يتوقع البعض بثبات الفائدة حتي النصف الأول من عام ٢٠٢٤ تمهيدا لتراجع في النصف الثاني من أجل تحقيق المستهدف من البنك المركزي المصري بأن يكون معدل التضخم ٧ بالمئة يزيد أو يقل ٢ بالمئة. ونحن ننتظر ما سيسطره عام ٢٠٢٤ فهل سيكون عام انتهاء الأزمات أم استمرارها.

عبدالناصر قطب- يكتب:
email: nasserkotb2006@yahoo.com

رئيس مصري بمواصفات زعيم عالمي

السيسي يقود مصر للريادة الإقليمية والتأثير فى معادلة القوة العالمية

في تاريخ الشعوب والأمم قادة استثنائيون ، وزعماء يحفرون أسماءهم بإنجازات تظل مرتبطة بهم ، وتحفظها ذاكرة شعوبهم ، أما الأكثر استثنائية فهم هؤلاء الذين تمتد مظلة تأثيرهم إلي خارج حدود بلادهم ، سواء في المحيط الإقليمي ، أو الدائرة القارية ، أو علي الساحة العالمية ، حيث لا يكتفون بما ينجزون علي أرض بلادهم ، وإنما يقودون بلادهم للريادة فيما حولها ، بل ويجعلون من إنجازهم تجربة تتطلع البلدان إلي الاقتداء بها ، وهكذا يمكن النظر إلي قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي لسفينة الوطن ، في هذه المرحلة المهمة من تاريخه ، بل وتاريخ المنطقة جميعها .

ففي الداخل ، جاء اصطفاف المصريين بكثافة في الانتخابات الرئاسية، وانتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي لولاية جديدة، نابع من إدراك الشعب المصري بحجم التحديات الداخلية والخارجية تجاه مصر ، كما جاء تأكيدا لما رددده الرئيس السيسي في أكثر من مناسبة من أن " الشعب المصري " بطل القصة، وهو ما انعكس على حجم المشاركة الكبيرة والفاعلة للمواطنين أمام صناديق الاقتراع.

انتخاب المصريين للرئيس عبد الفتاح السيسي جاء ليعكس الثقة الكبيرة فيما قدمه لمصر على مدى السنوات الماضية، فالرئيس أطلق مشروع بناء الدولة المصرية ، وقاد محاولات النهوض باقتصادها ، رغم الأزمات والتحديات المحيطة ، كما أطلق الرئيس الحوار الوطني ترسيخا للتنوع ، في ظل مشاركة واضحة من الأحزاب والتيارات السياسية والمدنية ، وصولا لحوار حقيقي يشارك فيه الجميع .

مبادرات رئاسية

اقتحم الرئيس السيسي بكل شجاعة وقوة كافة القطاعات في الدولة المصرية ، وبدا واضحا أنه مصمم علي الإنجاز في كل منها ، وأن يستفيد كل مواطن في كل شبر علي أرض مصر من تلك المبادرات والإنجازات ، فنجحت استراتيجية المبادرات الرئاسية في مواجهة مشكلات مزمنة، وتم علاج الملايين من فيروس الكبد الوبائي، ومبادرات «١٠٠ مليون صحة»، وإنهاء قوائم الانتظار للعمليات الخطرة، والكشف على سرطان الثدي للنساء، وعلاج التقزم والعيون والسمع للأطفال، مع البدء في التأمين الصحي الشامل بمحافظات القناة والصعيد تمهيدا لاكتمالها خلال سنوات.

ومع هذه المبادرات جرت عملية إنهاء العشوائيات ونقل سكانها إلى الأسمرات ١و٢، وغيط العنب، والسيدة زينب، والمدابغ، مع توسيع ملف الحماية والاجتماعية، وصرف معاش «تكافل وكرامة» للأسر الفقيرة.

كذلك قاد الرئيس إطلاق ممرات التنمية، وجهود إقامة شبكات طرق وقطارات ومونوَ، وربط كل هذه الطرق بالمدن الجديدة، وبدأت خطة ممرات التنمية منذ تدشين قناة السويس الجديدة وإعادة تخطيط المنطقة الاقتصادية، ثم شبكة الطرق، والقطارات والمترو والتي تربط الشرق بالغرب وتفتح المجال للتوسع الأفقي والرأسي، ثم أنفاق قناة السويس التى تربط سيناء بالوادي والدلتا، ومدن من الجيل الرابع تستوعب ملايين السكان والمجتمعات وهى من قابلة للبقاء وتتضمن أنشطة صناعية وزراعية وتجارية تجعلها إضافة إلى مساحة مصر جغرافيا.

هناك أيضا القطارات والطرق الدائرية والإقليمية تمثل شبكة طرق تمتد شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، وتربط موانئ البحر الأحمر بالمتوسط، وقطارات كهربائية سريعة، تربط خطوط الاستثمار والسياحة، ومدن صناعية في كل محافظة، وحول شبكات الطرق والمدن يتوقع أن تقام مجتمعات سكانية وأنشطة تتواصل بين نقاط التنمية، وتحتمل المزيد من السكان، لتكون مجتمعات قادرة على البقاء والتوسع، وهى عملية تقوم على تخطيط وتظهر نتائجها وتجيب عن أسئلة مهمة، للخروج من الوادي الضيق ومضاعفة جغرافية مصر.

ثم تم إعلان مبادرة «حياة كريمة»، التي اعتبرتها الأمم المتحدة أفضل الممارسات الدولية توافقا مع كل أهداف التنمية المستدامة، وتطوير شامل للريف فى أكثر من ٤٥٠٠ قرية خلال ٣ مراحل، بتكلفة تتجاوز التريليون جنيه، ليكون تغييرا حقيقيا لأكثر من نصف سكان مصر، مكونات البنية التحتية من مياه وكهرباء وغاز وصرف صحى وتبطين الترع ورصف الطرق وخدمات الصحة والتعليم، وتغيير حياتهم جذريا، ليصبحوا شركاء فى عملية التنمية، ويشعروا بثمار نتائج عملهم.

في الزراعة يأتي مشروع مستقبل مصر وزراعة ٢٨٨ ألف فدان خلال ٣ سنوات، تصل المساحة خلال عامين إلى ٧٠٠ ألف فدان، ضمن «الدلتا الجديدة» بمساحة ٢,٢ مليون فدان، ومشروع تنمية جنوب الوادي فى توشكى بمساحة ١,١ مليون فدان، وشمال ووسط سيناء ٤٥٦ ألف فدان، والريف الجديد ١,٥ مليون فدان، والصعيد والوادي الجديد بمساحة ٦٥٠ ألف فدان، وهو ما يمثل إضافة تصل إلى ربع المساحة التى تكونت على مر العصر الحديث وإضافة أفقية للجغرافيا، بنحو ٧ ٪ تضاف لمثلها على مدى عقود.

دور عربي

كان عام ٢٠٢٣، شاهدا علي ما بذلته وتبذله الدولة المصرية خلاله جهدا كبيرا فى إغاثة الشعوب العربية وغير العربية، وذلك إيمانا بثقلها وانتمائها لمحيها العربي والإقليمي، فكانت مصر الرائدة والسباقة فى مد يد العون لكافة شعوب وحكومات المنطقة، وإن اصطلح على تسمية هذا العام فيمكن أن يطلق عليه بجدارة "عام تعزيز الدبلوماسية الإنسانية فى مواجهة أزمات المنطقة".

فى بداية العام لم تتوان مصر عن إغاثة الشعبين السوري والتركي عقب زلزال مدمر ضرب البلدين فجر الاثنين ٦ من فبراير ٢٠٢٣، وبلغت قوته ٧,٨ درجات على مقياس ريختر، وتبعته عدة آلاف من الهزات الارتدادية ، وأودى بحياة ما يناهز ٤٠ ألف قتيل ١٠٠ ألف جريح في كلا البلدين.

سارعت مصر بتقديم الدعم الإنساني لمنكوبي الزلزال في كلا البلدين، في واحدة من المواقف التي تبرز ثقل مصر ودورها الكبير الذى يتجاوز أى خلافات سياسية وقت المحنة، وبتوجيهات من الرئيس عبد الفتاح السيسي، أرسلت مصر ٥ طائرات عسكرية محملة بمساعدات طبية عاجلة لسوريا وتركيا، كما وصل فريق إغاثي وطبي من مصر إلى بلدة جندريس بريف عفرين شمالي حلب، لدعم عمليات إنقاذ العالقين تحت الأنقاض، نظرا لكونهما أكثر المناطق تضررا في سوريا، وسقط فيها مئات العائلات.

كذلك نقل وزير الخارجية سامح شكري، إلى نظيريه السوري والتركي قرار الحكومة المصرية بإرسال مساعدات إغاثية عاجلة تضامنا مع كلا البلدين في مواجهة تداعيات تلك الكارثة. وبلغت حجم المساعدات التى قدمتها مصر لسوريا نحو ١٥٠٠ طن من المساعدات بحسب تصريح لوزير الخارجية سامح شكري خلال زيارة العاصمة السورية في ٢٧ فبراير ٢٠٢٣.

وعقب زلزال مدمر في المغرب واعصار كارثي فى ليبيا وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي مؤسسات الدولة المصرية للمساعدة في بتقديم الدعم اللازم للأشقاء في المغرب وليبيا في إغاثة المواطنين المفقودين، حيث خلف زلزال المغرب المأساوي والذي بلغت قوته ٦,٨ درجات على مقياس ريختر، أكثر من ٢٩٠٠ قتيل ولآلاف الجرحى، وخصصت وزارة الأوقاف المصرية وكذلك عشرة ملايين جنيه ضمن المساعدات الموجهة لأشقائنا في دولة المغرب جراء الزلزال الذي ضرب بعض مناطقها.

وفي ليبيا تم الإبلاغ عن مقتل ما يزيد على ١١٣٠٠ شخص، وأكثر من ١٠٠٠٠ آخرين في عداد المفقودين وفق ما ذكر الهلال الأحمر الليبي والأمم المتحدة، وبادرت القوات المسلحة المصرية، بإنشاء معسكر إغاثة مصري بمنطقة "مرتوبة" الليبية قرب مدينة درنة، للتخفيف عن المتضررين من الإعصار في المناطق المتضررة، وتقديم كافة أوجه الرعاية الطبية والإنسانية لهم، يأتى ذلك استمرارا لتوجيهات الرئيس لدعم الأشقاء الليبيين انطلاقا من الثوابت المصرية الراسخة تجاه أشقائها من الدول في مواجهة كافة الأزمات والمحن.

الحرب علي المرض في أفريقيا

لم تنتظر القيادة المصرية حدوث الأزمات في البلدان المجاورة والأفريقية ، وإنما تبنت استراتيجية دعم بلدان القارة في المشاركة في القضاء على الأمراض المزمنة ، حيث تبرعت مصر بالأدوية وشاركت خبرتها لعلاج مليون مريض "فيروس سي" ، واستضافت القاهرة المؤتمر الإفريقي الطبي الثاني "صحة أفريقيا" خلال الفترة من ٦-٩ يونيو ٢٠٢٣، الأمر الذى حظر بإشادة واسعة فى الصحافة العالمية، على نحو ما أشادت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية ، والتي أشادت بالمساعي المصرية الحثيثة لتصدير خبراتها فى القضاء على التهاب الكبد الوبائي «سي» .

وذكرت الصحيفة أن مصر لم تتوقف عن فكرة القضاء على المرض داخل أراضيها، بل عملت على استغلال انتصارها، في حملة من «الدبلوماسية الصحية»، وتعهدت بالتبرع بالأدوية، ومشاركة خبرتها بهدف علاج مليون مريض فى القارة الإفريقية.

غزة.. مصر في المواجهة

منذ اندلاع المواجهات في الأراضي المحتلة ، في ٧ أكتوبر الماضي ، وقيام العدوان الإسرائيلي الغاشم بقطع كل سبل الحياة، وحصارها بقطع المياه عن سكان غزة والكهرباء، ونفاذ الوقود والغاز وحتى المياه النظيفة والمواد الغذائية، خاضت مصر ومن منطلق حرصها على يد مد العون للأشقاء، خاضت معارك دبلوماسية ضخمة لأجل فتح معبر رفح من الجانب الفلسطيني، تبع ذلك جهد إنساني كبير على مدار أسابيع، فقد نجحت جهود الهلال الأحمر المصري والتحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي ومؤسسة حياة كريمة ، وعدد من البرامج العالمية منها برنامج الصحة العالمية والأنروا و٢٦ دولة فى توفير مساعدات بإجمالي ٧ آلاف و٩٤ طنا .

ونجحت مصر وحدها فى تقديم حوالى أكثر من ١١ ألفا و٢٠٠ طن حتى نهاية نوفمبر الماضي ، من المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية والمياه والخيام وغيرها من المساعدات والاحتياجات؛ لتخفيف حدة المعاناة الإنسانية عن الشعب الفلسطيني الشقيق، بحسب تصريح للدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، الذى أكد أن المساعدات المصرية ٤ أضعاف حجم المساعدات المقدمة من ٣٠ دولة، بلغ مساعداتها مجتمعة ٣ آلاف طن.

إطفاء الحرائق

عملت مصر خلال العام ٢٠٢٣ على إطفاء الإقليم المشتعل جراء الاشتباكات العسكرية التي تجري في دول ترتبط بحدود مباشرة مع الدولة المصرية سواء الحدود الجنوبية مع السودان أو الشمالية الشرقية مع قطاع غزة، بالإضافة لحالة عدم الاستقرار التي تشهدها ليبيا نتيجة الانسداد السياسي الذي يعصف بالبلاد.

وأكد مراقبون أن التدخلات الأجنبية الخارجية في شؤون دول المنطقة تعد سببا رئيسيا في تأجيج الخلافات بين الفرقاء سواء في ليبيا أو السودان أو فلسطين أو سوريا، وهو ما يتطلب دورا عربيا فاعلا يدعم السيادة الوطنية لهذه الدول في التوصل لسبل حل الأزمات، بعيدا عن لعبة المحاور الإقليمية والدولية التي لا تلتفت للشواغل الوطنية لشعوب دول المنطقة، ويبقى الدور المصري أحد أبرز الفاعلين والرافض للتدخلات الأجنبية التي يشهدها الإقليم وسط صمت دولي مخزي.

في هذا الإطار ، وبتلك الاستراتيجية ، عملت مصر خلال العام الجاري على احتواء التوتر والتصعيد الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال العمل على وقف إطلاق النار وإدخال المزيد من المساعدات الإنسانية والغذائية والطبية إلى سكان القطاع، وكذلك رفض التهجير القسري لأبناء الشعب الفلسطيني إلى خارج أرضهم.

وفي الأحداث علي الساحة الفلسطينية ، شكلت قمة القاهرة للسلام ٢٠٢٣ نقطة تحول فى وقف العدوان الإسرائيلي على غزة وقبول الاحتلال بالهدن الإنسانية المؤقتة التي نجحت الاتصالات المصرية بالتنسيق مع قطر والجانب الأمريكي في الوصول إليها وتفعيلها خلال الأيام الماضية.

واحتضنت العاصمة الإدارية الجديدة قمة القاهرة للسلام ٢٠٢٣ برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، وسط مشاركة من زعماء وقادة العالم، وذلك بالتزامن مع فتح معبر رفح البري وإدخال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى المواطنين الفلسطينيين في غزة رغم رفض الاحتلال لإدخال أي مساعدات لسكان غزة خاصة المواد الطبية والوقود.

وكانت قمة القاهرة للسلام أول تحرك دبلوماسي رفيع المستوى عقب أحداث ٧ أكتوبر الماضي، وهو التحرك الذي قادته مصر لاطلاع المجتمع الدولي على جذور الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وسبب الانفجار الأخير من الفصائل الفلسطينية في غزة تجاه المستوطنات الإسرائيلية والدوافع الرئيسية لذلك، وذلك في إطار الرؤية المصرية المعمقة حول تفاصيل ما يجري على الأرض بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

وجاءت التحركات المصرية عبر مسارات دبلوماسية وسياسية لحشد المواقف الإقليمية والدولية الداعمة للرؤية المصرية التي تتمثل في ضرورة إدخال المساعدات العاجلة إلى غزة، واستمرار التنسيق والتواصل مع الأطراف الفاعلة في المشهد سواء مع الجانب الأردني أو السلطة الفلسطينية، وكذلك التنسيق مع قادة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي التي تتفاعل مع تطورات الأوضاع فى منطقة الشرق الأوسط، وذلك بهدف الدفع نحو إقرار هدنة إنسانية وإدخال المزيد من المساعدات، فضلا عن التحرك لبحث سبل وآليات تحقيق وقف دائم وشامل لوقف إطلاق النار في غزة.

وقادت الدولة المصرية ممثلة في القيادة السياسية تحركا سياسيا ودبلوماسيا موسعا مع كافة الأطراف المعنية باستقرار الأوضاع في الشرق الأوسط، وركزت الدعوات المصرية على ضرورة خفض التصعيد في غزة، الدعوة لوقف إطلاق نار، التأكيد على الحقوق العادلة للفلسطينيين، وأد مشروع التهجير الذى يروج له جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة الماضية، في إطار مخططه لتفريغ القضية الفلسطينية من مضمونها تمهيدا لتصفيتها بشكل كامل.

فيما تحركت وزارة الخارجية بناء على توجيهات من القيادة السياسية بالتواصل مع الدول الفاعلة في الإقليم وكذلك الاتحاد الأوروبي، للتأكيد على أن الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا يمكن حله إلى بتفعيل عملية السلام في الشرق الأوسط، والدفع نحو نزع فتيل الازمة بالتأكيد على أن الصراع المسلح لن يحقق أهداف أو رؤية أيا من الطرفين سواء الاحتلال الإسرائيلي أو الفصائل الفلسطينية فى غزة، ونجحت التحركات المصرية في تشكيل محور عربي وغربي داعم لوقف العدوان على غزة وضاغط على الاحتلال الإسرائيلي للسماح بدخول المزيد من المساعدات الإنسانية والغذائية والطبية وكذلك المستشفيات داخل القطاع.

وتتحرك القيادة المصرية لوضع المجتمع الدولي أمام مسئولياته من مخاطر تأزم المشهد على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي بالضغط على الاحتلال لوقف العدوان بشكل عاجل على أبناء الشعب الفلسطيني، والدفع نحو إقرار تهدئة كاملة والعودة إلى المسار السلمى بالتفاوض بعيدا عن لغة السلاح.

وتحذر القيادة المصرية دوما من تصعيد المواجهات إلي صراع وحرب إقليمية شعواء قد تستعر بشكل كبير حال استمرار المواجهات المسلحة فى الأراضي المحتلة، وبالفعل نجحت الرؤية المصرية في تشكيل رأي عام عالمي ودولي داعم لوقف الاحتلال الإسرائيلي لعملياته داخل غزة.

كذلك تمسكت القيادة المصرية برفض أي محاولات لتصفية القضية الفلسطينية وكذلك تتصدى لمحاولات تهجير الفلسطينيين من أرضهم، وتعمل بتنسيق مشترك مع أطراف فاعلة فى المشهد الإقليمي والدولي من أجل تنسيق الجهود الدولية وبحث كافة السُبل المكنة لإنهاء التصعيد الحالى واستعادة آفاق العملية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي للوصول إلى حل دائم وشامل للقضية الفلسطينية وفقًا لمقررات الشرعية الدولية يحفظ حقوق الفلسطينيين فى دولتهم.

أزمات إقليمية

المبادئ المصرية التي تتمسك بها القاهرة في تحركاتها الدبلوماسية خلال السنوات الماضية تجاه سبل حل الأزمات العربية هي الأكثر تأثيرا حتى الآن، ورغم تمسك أطراف إقليمية وخارجية بحسم معادلة الصراع بالقوة داخل سوريا على سبيل المثال بالقوة إلا أن هذا الخيار ثبت فشله خلال الفترة الأخيرة، فلا حل للصراع الذى تعانى منه دول الإقليم إلا بدعم المؤسسات الوطنية وتقويتها في مواجهة تيارات منحرفة فكريا وتعمل وفق إيديولوجيا بعينها.

كذلك لعبت القاهرة دورا لافتا وبارزا في دفع أبناء الشعب الليبي للتوافق على رؤية وطنية لليبية تدفع نحو إنجاز القوانين الانتخابية، واستضافت مصر خلال العام الجاري عدد من اجتماعات المسار الدستوري الليبي بين مجلسي النواب والأعلى للدولة، للتوافق على القوانين الانتخابية اللازمة لإجراء الانتخابات.

الرؤية المصرية في ليبيا والمتمثلة في ضرورة التمسك بالمؤسسات الشرعية المنتخبة لرسم المستقبل السياسي للبلاد سواء بالتوافق على الإطار الدستوري اللازم لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وتوافق مجلسي النواب والأعلى للدولة الليبيين على خارطة طريق تنهى حالة الاستقطاب السياسي، وتقطع الطريق على أطراف خارجية تسعى للتمديد لحكومة منتهية الولاية في ضوء الصراع الشرس على كعكعة النفط والغاز.

وتعد مصر من الدول القلائل التي لديها رغبة حقيقية وجادة في إرساء الأمن والاستقرار في ليبيا لأن ذلك سيكون له مردود إيجابي على الأمن القومي المصري، فضلا عن رغبة القاهرة في دعم دول الجوار في تحقيق الاستقرار السياسي والعسكري ودعم عجلة التنمية في هذه الدول لتحقيق تطلعات شعوبها في الرخاء والازدهار.

وتعمل الدولة المصرية مع كافة الأطراف الليبية الفاعلة في المشهد السياسي والعسكري والاجتماعي، وذلك بهدف توحيد صفوف الليبيين والعمل على دعم المسار العسكري وتفعيله باعتباره قاطرة الحل السياسي في ليبيا، فضلا عن الزيارات واللقاءات المكثفة التي عقدت بين مسؤولين مصريين وليبيين خلال العام الجاري من أجل إرساء الأمن والاستقرار، والتأكيد على دعم القاهرة لوحدة وسيادة الدولة الليبية.

وفي السودان ، ومع اشتداد المعارك التى اندلعت فى أبريل ٢٠٢٣، بالعاصمة السودانية الخرطوم بين الجيش وقوات الدعم السريع وتصعيد النزاع الذى أثر على حياة الملايين من السودانيين، قامت مصر بإغاثة السودانيين وذلك انطلاقا من الروابط التاريخية والقومية التي تجمع مصر والسودان الشقيق وتأكيدا على عمق روابط الأخوة والصداقة التى تجمع الشعبين الشقيقين وتنفيذا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى.

واستمرارا لدورها الفاعل تجاه دولة السودان الشقيق، وجه الرئيس بتقديم كافة سبل الدعم للأشقاء السودانيين، وقامت مصر بإرسال سفن إمداد تابعة للقوات البحرية المصرية إلى ميناء بورتسودان بدولة السودان محمل عليها مئات الأطنان من المساعدات الإغاثية من مواد غذائية وإعاشية ومستلزمات طبية مقدمة من وزارتي الدفاع والتضامن الاجتماعي وجمعية الهلال الأحمر المصرية وبيت الزكاة والصدقات المصري، وتم دفع تلك المساعدات إلى المناطق المنكوبة والأكثر احتياجا بدولة السودان الشقيق .

و تبذل الدولة المصرية جهودًا دبلوماسية حثيثة لتسوية الصراع المحتدم في السودان منذ منتصف أبريل الماضي، وقد توجت هذه الجهود بإعلان القاهرة عن استضافتها لقمة على مستوى الزعماء ورؤساء الحكومات لدول الجوار المباشر السودان، وإعلان بيانها الختامي الذي تضمن عدد من النقاط التي تساهم في حلحلة الأزمة السودانية.

الرئيس يقتحم كافة الملفات الشائكة .. وقري مصرية تصلها المياه النظيفة لأول مرة ومبادرات رئاسية في الصحة تقود إلي القضاء علي فيروس سي

القاهرة تقود تحركات وقف العدوان الإسرائيلي على غزة ورفض التهجير القسري للفلسطينيين .. وتتحرك بفعالية في توحيد صفوف الأطراف الليبية .. وتسعي لإطفاء "حرائق" السودان

تشريعات برلمانية داعمة للاقتصاد خلال ٢٠٢٣

على مدار العام ٢٠٢٣ تواصل الدعم البرلماني لخطوات الدولة نحو تحقيق التنمية وتشجيع الاستثمار ، وذلك عبر إقرار ومناقشة عشرات من التشريعات الهامة لملفوف الاقتصاد الوطني .

يأتي ذلك التشريعات وسط تأكيد من البرلمان بأن مجلس حرائم مشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، والذي ناقشته لجنة الطاقة والبيئة بمجلس النواب برئاسة النائب طلعت السويدي، بالاشتراك مع مكاتب لجنة الشئون الاقتصادية والخطة والموازنة والشؤون الدستورية والتشريعية .

وتسري أحكام مشروع القانون على مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته التي تنفذ اتفاقيات المشروع الخاصة بها خلال مدت سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، والمتعلقة من مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، وحالات إنتاج أنواع أخرى من الطاقة التي تخصص لصناعة معينة من إنتاجها لاستخدامها في إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، وحالات إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة، والتي تخصص نسبة لا تقل عن ٩٥٪ من إنتاجها لتغذية مصانع إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، ومحطات إنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة النووية المخصصة لتغذية مصانع إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، وحالات إنتاج الطاقة الكهربائية من مشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، والتي يقتصر تسلمها على نقل أو تخزين أو توزيع الهيدروجين الأخضر ومشتقاته التي تنفذ داخل مشروعاتها، بالإضافة إلى الأنشطة الاستثمارية الملحقة بها، والمشتقة من أنشطة مشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، وكذا حالات إنتاج أنواع أخرى من الطاقة المتجددة غير المخصصة لصناعة معينة من إنتاجها لاستخدامها في إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، وحالات إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة، والتي تخصص صادرات مشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته لتغطية الفجوة الناتجة عن انقطاع مصادر الطاقة المتجددة عن الإنتاج .

ومن المقرر أن يقام المشروع بالقرب من مينا، جرجوب الجوي ومنطقة جرجوب الاقتصادية الخاصة بتكلفة استثمارية تبلغ نحو ٣ مليارات دولار في المرحلة الأولى من المشروع، ثم يتوسع ليصل إلى ٣٠ مليار دولار والأمونيا الخضراء .

ويأتي ذلك في إطار تعهد الهيدروجين الأخضر ومشتقاته والأمونيا الخضراء، وترسيخ موقع مصر كمصدر إقليمي وعالمي للطاقة والوقود الأخضر .

وافق مجلس الوزراء، على التوقيع لوزارة النقل بالتسيير في إجراءات التعاقد على تنفيذ مشروع مطار الهيدروجين الأخضر ومشتقاته

مجلس الوزراء يقر بدء تنفيذ مشروع لإنتاج الهيدروجين باستثمارات ٢٫١ مليار دولار

نهائيا مأخوذ استشاري نفذي لا تقل قيمة عن نسبة ٣٣٪ ولا تزيد عن نسبة ٥٥٪ من قيمة الضريبة المستحقة عن إقرار الضريبة على محل التحقق من مباشرة النشاط في المشروع أو نيابته، بحسب الأحوال، ولا يعد هذا الإقرار مقبولا خاصة الضريبة، وتلتزم وزارة المالية بصرفه خلال خمسة وأربعين يوما من نهاية الأجل المحدد لتقديم الإقرار الضريبي، ولا يترتب على إقرار المأمورية المختصة على أساس سعر التمثيل والخصم المعلن من النقد المركزي في الأول من يناير التالي لتاريخ استحقاق الضريبة، وتلتزم وزارة المالية والمحافظة والشؤون الدستورية والتشريعية بعرض القرار الجمهوري المشار إليه وضوابط منحه قرار من مجلس الوزراء، على عرض الوزير المختص بعد أخذ رأي وزارة المالية، وتتضمن الموافقة الأحكام بمن ضريبة القيمة المضافة على التوالي، حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٢٩ .

وتستثنى من أحكام الفقرة السابقة الأولى تخصص الحرفيين الأحكام بمن ضريبة القيمة المضافة على التوالي، حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٢٩ .

ويعفى من الضريبة المستحق وحدي، وتعفى من الضريبة المستحق وحدي، وتعفى من الضريبة المستحق وحدي، وت

وزير النقل: تنفيذ ٢٥ ميناءً جافا لتحويل مصر لمركز للتجارة العالمية

أعلن وزير النقل كامل الوزير، أنه يجرى إنشاء ٢٥ ميناءً جافا ومنطقة لوجستية على مستوى الجمهورية؛ وذلك في إطار خطة الدولة لتحويل مصر لمركز للتجارة العالمية.
وقال الوزير خلال مؤتمر صحفي بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة؛ للإعلان عن توقيع العقد النهائي الخاص ببناء وتطوير البنية الفوقية واستخدام وإدارة وتشغيل وصيانة وإعادة تسليم المحطة متعددة الأغراض "سفاجا ٢" بميناء سفاجا بالبحر الأحمر ومجموعة موانئ أبوظبي، "إن توقيع الاتفاقية يأتي في إطار جعل مصر مركزًا للتجارة العالمية واللوجيستيات، حيث قامت وزارة النقل بتنفيذ مجموعة أهداف استراتيجية في عدة محاور".

«الحصاد» تحاور رئيس بنك القاهرة

طارق فايد يقفز بأرباح بنك القاهرة من ٨٠٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٧ إلي ٧,٥ مليار جنيه مع نهاية الربع الثالث من ٢٠٢٣

التوقعات السائدة بالسوق أن يستمرالبنك المركزى المصرى فى اتباع سياسة نقدية تشددية الى أن يتم السيطرة على معدلات التضخم

ودائع العملاء بالبنك ترتفع إلي ٢٧٤,٥ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣ | بنك القاهرة أحد البنوك الرائدة في مصر التي تتيح اليوان الصيني في سلة العملات الخاصة به | بلغنا بنسبة إجمالي القروض إلى الودائع نحو ٦٢% بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣

طفرات النمو التي تشهدها قطاعات بنك القاهرة لم تأت من فراغ ، حيث وقفت ورائها عقلية مصرفية أستطاعت أن تدخل هذا البنك ضمن الكبار في القطاع المصرفي المصري ،وحينما فكرت الدولة المصرية في إعادة هيكلة ملكية بنك القاهرة - سواء بطرح جزء منه في البورصة أو البيع لمستثمر رئيسي - كان عليها أن تختار الشخصية التي يمكنها تعزيز قوة و متانة المركز المالي لهذا البنك ،ومن ثم وقع الاختيار علي "طارق فايد" صاحب العقلية المصرفية الفريدة في إدارتها لهذا البنك ، حيث راحت نتائجه تنمو عاما بعد عام وليس أدل علي ذلك من طفرة الأرباح التي قفزت من ٨٠٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٧ إلي ٧,٥ مليار جنيه مع نهاية الربع الثالث من ٢٠٢٣ ..

"الحصاد" حاورت طارق فايد رئيس بنك القاهرة لكي تستشف منه توجهات السياسة النقدية لمصر خلال العام ٢٠٢٤ وتوقعاته لمستقبل الأزمة الدولارية والسوق السوداء بمصر بالأضافة لاستراتيجيته المستقبلية لتدعيم النجاحات التي حققها مصرفه .. وإلي نص الحوار

• إلي متي سيستمر وجود سعرين للدولار في مصر؟ وكيف تأثرت البنوك المصرية من تعاظم حجم السوق السوداء خاصة خلال عام ٢٠٢٣؟

تظهر السوق الموازية للصرف الاجنبى عند انخفاض المعروض من العملة الاجنبية خلال القنوات الشرعية وعلى رأسها القطاع المصرفى . ولأن السوق الموازية سوق غير شرعية فبالتالى تفتقد للرقابة والتنظيم وتتأثر كثيراً بالشائعات المتداولة التى لا تستند إلى مصدر حقيقى، ومن هنا ينشأ الفارق فى السعر عن سعر السوق الرسمى. وسوف يتقارب السعر الرسمى للدولار فى القطاع المصرفى والسوق الموازية عند توافر السيولة الدولارية بالقطاع المصرفى وتلبية احتياجات العملاء بالكامل وربما حينها تختفى السوق الموازية خاصة فى ظل الإصلاحات المنشودة والتى تعمل عليها الحكومة وتقدم الحوافز والدعم لها مثل زيادة الصادرات واحلال الواردات وتشجيع المنتج المحلى وكذلك برنامج الاطروحات الحكومية.

• متي و إلي اي مدي يمكن أن يسيطر القطاع المصرفي المصري علي السوق السوداء للدولار خلال ٢٠٢٤؟

سوف تتراجع السوق الموازية وربما تختفى عند توافر السيولة الدولارية لدى القطاع المصرفى وتوافر السيولة الدولارية يحتاج الى ترابط عدة قوى سوياً منها القطاع المصرفى المصرى، حيث يتطلب زيادة حجم الصادرات المصرية وزيادة موارد السياحة وعوائد قناة السويس واحلال الواردات وزيادة تحويلات العاملين بالخارج عن طريق القطاع المصرفى، بالإضافة إلى برنامج الحكومة من الاطروحات الحكومية حيث جمعت مصر ٥,٦ مليار دولار من برنامج البيع الجزئي للأصول من حوالي ١٤ شركة.

• هل تأثرت حصيلة بنك القاهرة الدولارية خلال الفترة الأخيرة وكم بلغت ؟

تأثر السوق المصرى بأكمله نتيجة مواجهة التحديات الناتجة من حجم الطلبات للحصول على العملة الاجنبية وتقلص المعروض منها . ونجح بنك القاهرة فى التعامل مع تلك التحديات حيث عمل على فتح قنوات التعامل مع المزيد من شركات الصرافة بالخارج لجذب المزيد من تحويلات العاملين بالخارج، إلى جانب تقديم الحوافز والتسهيلات للعملاء المصدرين لجذب حصيلة التصدير الخاصة بهم وكذلك شركات السياحة والشركات الدولية وتعزيز علاقات التعامل مع المؤسسات الدولية ومتعددة الجنسيات التى لديها موارد بالعملة الاجنبية والعمل على جذب وتشجيع مشروعات الإستثمار الأجنبى المباشر.

وقد أسهمت تلك الجهود فى الحد من استنزاف السيولة من العملة الاجنبية داخل البنك وتوفير سيولة دولارية كافية لسداد التزامات البنك من العملة الاجنبية.

• هل تأثرت ودائع البنوك المصرية من عدم استقرار سعر الصرف والحديث المتوالي عن قرب التعويم وتخفيض قيمة الجنية؟

ارتفعت الودائع غير الحكومية بالقطاع المصرفى بالعملة المحلية والتى يمثل النسبة الأكبر منها القطاع العائلى بنهاية يونيو ٢٠٢٣ بحوالى ١٤,٨٠٪ لتصل الى ٥,٧٥ تريليون جنيه من ٥ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٢، كما ارتفعت الودائع غير الحكومية بالقطاع المصرفى بالعملة الاجنبية بنهاية يونيو ٢٠٢٣ حوالى ٩,٣٠٪ لتصل الى ما يعادل ٥٠,٦٠ مليار دولار امريكى من حوالى ٤٦,٣ مليار دولارامريكى بنهاية يونيو ٢٠٢٢ وهو ما يعكس مدى الثقة فى القطاع المصرفى رغم التحديات الراهنة.

• كيف تري موقف مؤسسات التمويل الدولية من الأزمة الدولارية في مصر ؟

يفرض المشهد العالمى الحالى إصلاحات اقتصادية صارمة لمكافحة التضخم المتزايد، وهذا لا يؤثر على الأسواق الناشئة فحسب، بل على الأسواق المتقدمة أيضا. وفي ظل التطورات الجيوسياسية قد تحصل مصر على المزيد من الدعم الدولي، فإن صندوق النقد الدولي على سبيل المثال قد يضاعف قيمة القرض لمصر لتصل الى ٦ مليار دولار. مع الاخذ بعين الإعتبار ان مصر ملتزمة ببرنامج الاصلاح الاقتصادى والإصلاحات الهيكلية المطلوبة مثل خطة رفع الدعم عن المواد البترولية وكذلك المضى قدما فى برنامج الأطروحات الحكومية، حيث جمعت مصر ٥,٦ مليار دولار من برنامج البيع الجزئي للأصول من حوالي ١٤ شركة.

وتعكس النظرة المستقبلية المستقرة لجميع تصنيفات الودائع طويلة الاجل للبنوك مع النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيف الحكومة المصرية التوقعات بوجود استقرار فى التمويل بالعملة المحلية ووضع السيولة لدى البنوك والقدرة الجيدة على توليد الارباح التى تخفف جزئيا المخاطر الناجمة عن ظروف السيولة الصعبة بالعملة الاجنبية وارتفاع مخاطر الأصول . ولقد أشارت وكالات التصنيف إلى أن الأداء المالى للبنوك أظهر حتى الآن قوته وتمتعه بحجم سيولة مرتفع قائم على الودائع ويظهر وجود مقاييس ربحية مرنة.

• وماذا عن تعامل بنك القاهرة في الاقتراض من تلك المؤسسات خلال ٢٠٢٣ ؟

نجح بنك القاهرة في عام ٢٠٢٣ في إبرام وتفعيل العديد من اتفاقيات التمويل مع عدد من أكبر مؤسسات التمويل الدولية و من ضمنها البنك الأوروبي للاستثمار و الوكالة الفرنسية للتنمية و البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ، بهدف تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر و كذلك تمويل عمليات التجارة الخارجية.

كما وقع بنك القاهرة و مؤسسة التمويل الدولية IFC شراكة لوضع إستراتيجية لتمويل أنشطة الاستثمار الأخضر و التنمية المستدامة و مساندة جهود الحد من الانبعاثات الكربونية.

• وهل هناك رؤية جديدة للاقتراض خلال ٢٠٢٤ لتعزيز الحصيلة الدولارية بالبنك؟

سيظل بنك القاهرة مستمرا في سياسته بتنويع مصادر التمويل و من ضمنها الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية حيث أنه يعتبر مصدر مهم وأساسي للتمويلات طويلة الأجل من العملة الأجنبية مما يساهم بشكل كبير في زيادة قدرة بنك القاهرة في تمويل عملائه من المشروعات الصغيرة و المتوسطة و كذلك مشروعات التنمية المستدامة صديقة البيئة ، كما أن الحصول عليها يعد بمثابة شهادة من الجهة المانحة للقرض مما يعزز و يقوي المركز المالي للبنك و كفاءة الفريق الإداري و يوجد حاليا عدد من عروض التمويل المقدمة/ المطروحة من مؤسسات مالية دولية عريقة و جاري حاليا التفاوض بشأنها وعليه سيتم اختيار الأنسب منها لعملاء بنك القاهرة.

• هل يشهد العام ٢٠٢٤ طفرة في التعاون بين البنوك المصرية وبنوك الشرق الأقصى " خاصة الصين وروسيا"؟

تتمتع مصر بعلاقات تجارية كبيرة مع الصين وروسيا حيث وصل حجم الواردات المصرية من الصين لأكثر من ١١ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ وايضا هناك ثقل عالمي لدولة روسيا التي تعتبر من اهم مصدرين الحبوب في العالم.

ويلعب القطاع المصرفي المصري دور هاما في تيسير التجارة الخارجية للمصدرين والمستوردين المصريين بناء على الطلب المتزايد وتطور العلاقات المصرية مع الشركاء التجاريين في هذه المنطقة حيث ان البنوك المصرية لديها علاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتعزيز الدور المنوط بها في دعم التعاون التجاري والاستثمارات والعمليات المصرفية. وفى هذا المنطلق فان بنك القاهرة يتيح التعامل بعملة اليوان في التعاملات الخارجية وتحويلات قناة السويس.

• ماذا قدمتم لتسهيل إجراءات تحويلات المصريين العاملين بالخارج عن طريق البنوك؟

تعد تحويلات المصريين بالخارج أحد أهم مصادر توفير العملة الأجنبية للاقتصاد المصري، ولذلك يحرص بنك القاهرة دائما على زيادة تحويلات المصريين بالخارج والواردة إلينا عبر نظم استقبال آمنة وسريعة تتواكب مع متطلبات العصر ويتضح ذلك من الآتي :

• تقديم خدمات جديدة لتسهيل صرف الحوالات من العديد من القنوات الإلكترونية والرقمية (نقدا من فروع بنك القاهرة، بطاقة الحوالات، المحافظ الإلكترونية، الإضافة إلى حسابات العملاء)

• تقديم اسعار خدمات تنافسية على تحويلات المصريين بالخارج وعمل حملات ترويجية لزيادة الحصيلة الدولارية من الحوالات، ومنها المبادرة الأخيرة بإعفاء كافة الحوالات الواردة بالدولار من العمولة.

• إرسال ممثلين من مصرفنا للدول التي يتركز فيها المصريون للتسويق وعرض كافة الخدمات والمنتجات التي يقدمها بنك القاهرة وحل أية مشاكل تواجه المصريين بالخارج.

• مشاركة مصرفنا في كافة المبادرات الحكومية للمصريين بالخارج ومساعدتهم على تحويل مدخراتهم للمشاركة في هذه المبادرات وعلى سبيل المثال طرح أراضي بيت الوطن ومبادرة السيارات للمصريين بالخارج.

• هل هناك تسييس لبعض تقارير وكالات التصنيف العالمية عند تناول الوضع الاقتصادي المصري وخاصة المصرفي منه؟

تم إنشاء وكالات التصنيف الائتماني لمنح المستثمرين نظرة سريعة على جودة الديون المصدرة من جهة معينة، ومن الصعب الجزم بالنوايا السياسية، سواء كانت موجودة أم لا. ما يمكننا قوله حول هذا الأمر هو أن الحكومات بشكل عام ، قد يكون لديها أدوات واهداف أخرى قد لا تكون واضحة لتتخذ قرار تصنيف الائتمان في تلك الوكالات.

• وهل تعتقد أن تخفيض تصنيف بعض البنوك المصرية من جانب بعض من تلك الوكالات- بسبب تمويلها لأذون و سندات الخزانة - له ما يبرره؟

من المتوقع أن تحصل البنوك المحلية على نفس التصنيف الإئتماني للدولة التي تعمل فيها حيث لا يمكن أن يكون تصنيف البنوك أعلى من الدولة الا اذا كانت هذه البنوك هي فروع لبنوك أجنبية. وهو ما حدث بعد تخفيض التصنيف الإئتماني لمصر حيث حصلت أكبر ٤ بنوك محلية على نفس التصنيف معززاً بتأثر البنوك بالمناخ الكلي للإقتصاد وعلى رأسها تحديات سوق الصرف الاجنبي إلى جانب مستوى الدين الخارجي وكذلك حجم الإئتمان الذى تمنحه البنوك للشركات التى تتأثر كذلك بالمناخ الإقتصادى ومخاطره، بالإضافة إلى حجم استثمارات البنوك في سندات الدين الحكومية المصرية.

• مع بداية يناير ٢٠٢٤، ستنضم مصر إلي مجموعة البريكس وبدأ معها التبادل بالعملات المحلية ، كيف ستؤثر تلك الخطوة علي حجم الحصيلة الدولارية لمصر؟

اعتبارامن يناير المقبل سوف تنضم مصر رسمياً الى مجموعة البريكس وهو ما يأتي استكمالا للجهود التي قامت بها الحكومة المصرية لتعزيز حضورها في المجموعة، و يأتي انضمام مصر للمجموعة تأكيدا على مكانتها الاقتصادية والجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما يزيد التوقعات للفرص المتاحة لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية. في حين أن الاقتصادات الكبرى للدول الأعضاء تساهم في تعزيز التبادلات التجارية بين الاطراف بشكل أفضل، وتسمح لمصر بتطوير قاعدة الصناعة المحلية لتصدير منتجاتها إلى جميع الدول الأعضاء. كما أن انضمام مصر لبنك التنمية الجديد التابع لمجموعة بريكس يمكن أن يكون منفذا للحصول على قروض جديدة بشروط يسيرة.

ويعد بنك القاهرة أحد البنوك الرائدة في مصر التي تتيح اليوان الصيني في سلة العملات الخاصة بالبنك.

• ماهي خطتكم لجذب مزيد من السيولة الدولارية؟

دائما ما تتمتع خطط البنك بالمرونة والإستباقية واكتساب المنافع والإحتفاظ بها على المدى الطويل وكذلك وجود خطط بديلة، وفيما يخص جذب المزيد من السيولة الدولارية فإنه يتم العمل على تنويع مصادر الحصيلة الدولارية مثل تقديم محفزات اقتصادية وتشجيع مشروعات السياحة وكذلك للمصدرين والعمل على جذب المزيد من حصيلة التصدير إلى جانب جذب المزيد من تحويلات العاملين بالخارج وفتح المزيد من القنوات والحدود للحصول على تمويلات بالعملة الاجنبية من المؤسسات الدولية، إلى جانب طرح منتجات جديدة بالعملة الاجنبية وجذب شرائح جديدة من العملاء والعمل دائما على تقديم الأسعار التنافسية.

• واذا ما تم اعتبار "الجنيه" كسلعة ، فهل اتجه المصريون لاستثمار مدخراتهم بعيدا عن الاحتفاظ بالجنيه والودائع البنكية؟

من المعتاد أن يتم الاتجاه الى الملاذات الآمنة فى اوقات عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى وهو ما يشهده العالم منذ بداية الحرب الروسية-الاوكرانية فى بدايات ٢٠٢٢ . ولأن مصر ليست بمنأى عن العالم فقد تأثرت بالتبعية بهذه الاحداث واستجد كذلك فى نوفمبر ٢٠٢٣ التوترات فى منطقة الشرق الأوسط وأحداث غزة، ولهذا نجد اتجاه شريحة من المصريين إلى تفضيل شراء الذهب أو الدولار (الدولرة) أو العقارات، حيث يرون انها مخزن للقيمة وتحافظ على قيمة اموالهم. ولكن الشريحة الأكبر والمثقفة فى القطاع المصرفى المصرى واعتباره ملاذاً آمناً اتجهت إلى الإحتفاظ بودائعها بالعملة الاجنبية والمحلية وخاصة مع اصدار شهادات بالعملة المحلية بأسعار فائدة مرتفعة. وكما تم ذكره سلفاً فقد ارتفعت الودائع بالعملة المحلية والأجنبية بنهاية يونيو ٢٠٢٣ مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٢٢، فلقد ارتفعت ودائع القطاع العائلى بالعملة المحلية بحوالى ١٠٪ حيث وصلت الى ٤,٦ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٣ من حوالى ٤,٢ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٢، كما ارتفعت ودائع القطاع العائلى بالعملة الاجنبية بحوالى ٥٪ لتصل الى ما يعادل ٢٩,٧ مليار دولار أمريكى بنهاية يونيو ٢٠٢٣ من حوالى ٢٨,٣ مليار دولار امريكى بنهاية يونيو ٢٠٢٢.

• وماذا عن حجم الودائع والسيولة ببنك القاهرة خلال ٢٠٢٣؟

فيما يتعلق بودائع العملاء، فقد شهدت نمواً كبيراً خلال العام المالي ٢٠٢٣، وذلك من خلال تطوير الخدمات والمنتجات المقدمة للأفراد والشركات، بالإضافة إلى إعادة هيكلة وتبسيط إجراءات العمل بالفروع وسرعة تلبية احتياجات العملاء وتحسين مستوى الخدمة مما أدى إلى اجتذاب فئات جديدة للتعامل مع البنك، لتنمو ودائع العملاء بزيادة قدرها ٢٤,٣ مليار جنيه بمعدل ١٠٪ لترتفع إلي ٢٧٤,٥ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣ مقابل ٢٥٠,٢ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢ حيث استحوذت ودائع الأفراد على نحو ٥٨٪ من إجمالي ودائع العملاء حيث بلغت ١٥٨,٧ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣، فيما استحوذت ودائع المؤسسات على نحو ٤٢٪ من إجمالي ودائع العملاء حيث بلغت ١١٥,٨ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣.

أما فيما يخص السيولة يتمتع بنك القاهرة بنسب سيولة مرتفعة للعملة المحلية والأجنبية أعلى بكثير من النسب الإلزامية طبقاً لتعليمات الجهات الرقابية.

• هل ارتفاع معدلات التضخم وما تبعه من أحداث جيوسياسية خلال العام الحالي سيعطي مساحة لمزيد من التشدد النقدي خلال العام ٢٠٢٤ أم العكس؟ ..كيف تتوقع أتجاهات السياسة النقدية لمصر؟

يدير البنك المركزى المصرى السياسة النقدية المصرية بما يحقق المعدل المستهدف للتضخم ويكبح جماح التضخم ويحقق استقرار الاسعار . والتوقعات السائدة بالسوق أن يستمرالبنك المركزى المصرى فى اتباع سياسة نقدية تشددية الى أن يتم السيطرة على معدلات التضخم والوصول الى المعدلات المستهدفة للتضخم من قبل البنك المركزى.

• إلي أي مدي أقدم بنك القاهرة علي تمويل الأقتصاد الأخضر؟ وكيف تعاملتم مع تمويل مشروعات الطاقة المتجددة والصديقة للبيئة؟

قام بنك القاهرة بتوقيع شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية لوضع إستراتيجية لتمويل الأنشطة المناخية من أجل المساعدة على حماية البنك من مخاطر المناخ، والاستثمار في الأنشطة الخضراء، ومساندة جهود الحد من الانبعاثات الكربونية في الاقتصاد المصري.

كما يتعاون بنك القاهرة مع العديد من مؤسسات التمويل الدولية لتوفير الدعم الفني والمالي لعملاء البنك فيما يخص الاستثمار الأخضر ومشروعات التمويل المستدام ذات التأثير إيجابي على الجانبين البيئي والمجتمعي مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في مصر ، حيث وقعت الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) اتفاقية تعاون مع بنك القاهرة وبنوك الأهلي ومصر بنحو ١٥٠ مليون يورو، بهدف تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تقدم استثمارات والتي لها تأثيرات إيجابية على الجانبين البيئي والمجتمعي، جاء توقيع الإتفاقية على هامش قمة المناخ COP٢٧.

كما حصل بنك القاهرة على قرض بقيمة ٣٠ مليون دولار من "الصندوق الأخضر للتنمية والذى يهدف إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية وتعزيز قدرة البنك على تمويل عملائه، حيث يعد بنك القاهرة شريكا إستراتيجيا للصندوق بإعتباره أحد أكبر البنوك العاملة في السوق المصرية، بما يسهم فى مساندة خطط البنك والصندوق الأخضر للتنمية للتخفيف من تحديات تغير المناخ وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في مصر، حيث يتم استخدام التمويل الجديد للتوسع في تمويل مشروعات ترشيد الطاقة عن طريق إحلال وتجديد الآلات والمعدات وإستبدالها بأحدث المعدات المستخدمة عالميا.

بنك القاهرة لديه خطط طموحة لتعزيز التواجد الخارجى وكذلك التوسع فى السوق الأفريقية

كما نجح بنك القاهرة بنهاية ديسمبر ٢٠١٩ فى الفوز بقيادة تحالف مصرفى بقيمة ١٥٢ مليون يورو لتمويل جزء من التكلفة الإستثمارية الخاصة بإنشاء مصنع لإنتاج أخشاب الـ MDF ويعد هذا المشروع أول مشروع لإنتاج أخشاب الـ MDF بإستخدام قش الأرز والذى يعد أحد مخلفات زراعة الأرز التى إعتاد المزارعين على القيام بحرقها في الماضي، الأمر الذى كان يعد من أحد أهم أسباب ملوثات البيئة من قبل.

كما حرص البنك على إطلاق برامج متنوعة لتمويل شراء السيارات الكهربائية والقروض الشخصية لتمويل الواح الطاقة الشمسية بفائدة تنافسية وبأسرع وأسهل الإجراءات، دعما لجهوده المتواصلة فى مجال الإستدامة والتمويل المستدام وبما يتوافق مع توجهات الدولة المصرية للتحول إلى الإقتصاد الأخضر.

• كيف تتوزع محفظة الإئتمان ببنك القاهرة؟ وإلي اين تتجه خلال المرحلة القادمة؟

يحرص بنك القاهرة على تحقيق تنوع بمحفظته الإئتمانية للشركات من خلال تمويل العديد من المشروعات التنموية الكبرى بمختلف القطاعات الحيوية التي تهدف الى تنمية ونمو الاقتصاد القومى للبلاد ، ومن أبرزها قطاعات الإنشاءات والبنية التحتية، التطوير العقاري، البترول، القطاع الغذائي والصناعي، الأدوية والاتصالات ... الخ . وتتجه استراتيجية البنك خلال المرحلة القادمة الى ضخ المزيد من التمويلات اللازمة لتلك القطاعات وغيرها من القطاعات الحيوية الأخرى إسترارا للنمو المستهدف للمحفظة الإئتمانية واستكمالا لما حققه بنك القاهرة في مجال ائتمان الشركات والتمويل الهيكلي والقروض المشتركة.

١٨ - كم بلغت نسبة القروض بالنسبة لحجم الودائع ؟

بلغت نسبة إجمالي القروض إلى الودائع نحو ٦٢٪ بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣.

• كم بلغ حجم محفظة القروض المشتركة ببنك القاهرة؟

إستمراراً لنجاحات بنك القاهرة وحرصه على التواجد بشكل قوى من خلال المشاركات فى تمويل كبرى المشروعات سواء من خلال تمويل مشروعات حكومية أو تنموية بمختلف القطاعات ومن أبرزها قطاع التطوير العقارى والنقل والبترول والقطاع الغذائى وخدمات التقسيط، فقد إرتفعت الحدود النقدية لمحفظة قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة حتى الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ بقيمة ٤ مليار جنيه.

• ما هو العدد الذي وصلت إليه الفروع علي مستوي الجمهورية ؟

يعمل البنك على تطوير شبكة فروعه على مستوى الجمهورية ليصبح بنك القاهرة الأقرب لعملائه أينما وجدوا، وتقديم الخدمات المصرفية لهم بأعلى مستوى من الكفاءة والجودة بما يواكب أحدث المعايير المطبقة عالميا، من خلال مجموع فروعه البالغة نحو ٢٤٩ فرع ووحدة مصرفية بمختلف أنحاء الجمهورية، وقد قام البنك منذ بداية العام المالي ٢٠٢٣ بافتتاح فرع جديد بمنطقة الزمالك ونقل ٣ فروع الى مواقع أكثر تميزا وتشمل فرع مغاغة بالمنيا وفرع الاسماعلية بالإسماعلية وفرع الشهداء بالسويس.

• بنك القاهرة حقق طفرة تاريخية وغير مسبوقة في أرباحه ..ما هي العوامل التي أدت إلي تحقيق تلك القفزات في الأرباح؟

واصلت أرباح بنك القاهرة ارتفاعها لـ ٣ أضعاف على مدار الست سنوات الماضية، حيث قفزت صافى أرباح البنك بنسبة ٢٨٩٪ من ٨٠٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٣,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢، كما كشفت نتائج أعمال "بنك القاهرة" عن تحقيق نمواً ملحوظا بكافة قطاعات الأعمال بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ وبما يفوق المعدلات المستهدفة، حيث بلغ معدل النمو في صافي أرباح البنك نحو ٥٧٪ والتي تجاوزت ٤,٥ مليار جنيه مقابل ٢,٩ مليار جنيه مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، فيما سجلت الأرباح قبل الضرائب ٧,٥ مليار جنيه مقابل ٤,٨ مليار جنيه بمعدل نمو ٥٧٪، وتأتى تلك النتائج الإيجابية مدعومة بالنمو الذي حققه البنك بمختلف أنشطته المصرفية.

ووفقا للقوائم المالية، فقد ارتفع صافي الدخل من العائد ليسجل ١٢,٤ مليار جنيه بالمقارنة بـ ٩,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٢ بمعدل نمو ٣٥٪، كما ارتفع صافي الدخل من الأتعاب والعمولات ليسجل ٢,٨ مليار جنيه بالمقارنة بـ ١,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٢ بمعدل نمو ٦٠٪، لتصل الإيرادات التشغيلية إلى ١٥,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ١١,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٢ بمعدل نمو ٣٩٪.

إن استمرار بنك القاهرة في تحقيق نتائجه المتميزة في ظل العديد من التحديات خلال السنوات الماضية ومنها ما شهدناه في السنوات الماضية من تداعيات جائحة كورونا ووصولاً للحرب الروسية الأوكرانية، بينما أعقب الحرب ظهور موجات تضخم عنيفة وركود اقتصادي على المستوى العالمى وما شهدناه مؤخراً من تداعيات الآثار المترتبة على تحريك أسعار الصرف بالعملات الأجنبية في الشأن المحلي ، إلا أننا في بنك القاهرة نعمل دائماً على التركيز على على اتباع نهج استباقى ذو نظرة مستقبلية وإستراتيجية تركز على العمل المستمر لرفع الكفاءة التشغيلية وزيادة الإيرادات ورفع كفاءة ومرونة السياسات والإجراءات التنفيذية بكافة قطاعات العمل بالبنك والتي ساعدت على مواصلة تحقيق أهدافه التوسعية وخططه الطموحة التي تعزز من دور البنك ومكانته الرائدة بالسوق المصرفي المصري من خلال تقديم منتجات وخدمات جديدة تناسب احتياجات الشرائح المختلفة من العملاء.

• ماذا قدم بنك القاهرة لدعم القطاع الصناعي وقطاع الصادرات؟

تقوم إستراتيجية البنك على منح أولوية كاملة لدعم ومساندة القطاع الصناعي من خلال ضخ التمويلات لمختلف المشروعات الصناعية سواء من خلال قطاع ائتمان الشركات الكبرى، قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ومبادرات التنمية المجتمعية.

ويحرص البنك على ضخ التمويلات للمشروعات والشركات التى تتمتع بنشاط تصديرى أو التى تستهدف فتح اسواق خارجية للتصدير مما يسهم فى توفير العملة الأجنبية، وكذلك المشروعات التى تقوم على خلق منتجات محلية منافسة للمنتج المستورد مما يدعم المنتجات المحلية ويسهم فى إنعاش تلك الصناعات.

كما شارك البنك خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ في تمويل العديد من المشروعات التنموية الكبرى بمختلف القطاعات الحيوية ومن أبرزها قطاعات الإنشاءات والبنية التحتية، التطوير العقاري، البترول، القطاع الغذائي والصناعي، الأدوية والاتصالات.

ويولي بنك القاهرة اهتماما كبيراً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أثر إيجابي على دعم الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل جديدة و الحد من الواردات و دعم الصناعة الوطنية، حيث بلغت محفظة التمويل المقدم لتلك الشريحة حوالى الـ٢٠ مليار جنيه حتى نهاية ٢٠٢٢ منهم ما يقرب الـ٥٠٪ مخصص لدعم القطاع الصناعي، و يتم خدمة تلك الشريحة من خلال شبكة مراكز أعمال متخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة بلغت ٥٣ مركز أعمال تغطي كافة الأقاليم الجغرافية لجمهورية مصر العربية.

بالإضافة إلي تقديم خدمات استشارية وغير المالية عن طريق موظفين متخصصين بعدد ٨ وحدات تطوير الأعمال المجهزة بفروع البنك ضمن مبادرة رواد النيل تحت مظلة البنك المركزي المصري لدعم تحقيق الشمول المالي، وذلك لتحسين بيئة ريادة الأعمال ومساعدة الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة على بدء أعمالهم وإدارتها وتنميتها بأكثر الطرق كفاءة و تكون هذه الخدمة المجانية لتنمية اقتصاد الدولة و تقنين جميع المشروعات و تقديم الدعم الكامل في إدارة المشروعات و ذلك بالإضافة إلي رعاية مركز التميز للتصدير حيث تم تدريب أكثر من ٣٠٠ شركة من خلال أكثر من ٢٥ برنامج و دورة تدريبية.

• كم بلغ حجم محفظة التجزئة المصرفية؟

بلغ رصيد محفظة التجزئة المصرفية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ نحو ٥٩,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٧,١ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢ بزيادة قدرها ١٢ مليار جنيه وبمعدل نمو ٢٦٪.

• ماذا عن حجم محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك؟

في إطار دور البنك في دعم وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المجالات الصناعية والتجارية والخدمية وذلك من خلال مراكز ووحدات أعمال متخصصة لخدمة عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة التي وصل عددها إلى ٥٣ مركز ووحدة أعمال تغطي كافة أنحاء الجمهورية، فقد بلغ حجم التمويل لهذا القطاع ٢٠,٤ مليار جنيه بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ١٩,٢ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢، فضلاً عن استمرار تقديم خدمات استشارية وغير مالية عن طريق أخصائيين متواجدين بعدد ٨ وحدات تطوير الأعمال المجهزة بفروع البنك تحت مظلة مبادرة رواد النيل برعاية البنك المركزي المصري تحقيقاً لأهداف الشمول المالي وضم المشروعات غير الرسمية دعما للاقتصاد الوطني.

• ماذا عن الانتشار الخارجي لبنك القاهرة وهل هناك نية لديكم لفتح فروع خارجية جديدة أو مكاتب تمثيل للبنك سواء في المنطقة العربية أو داخل البلدان الأفريقية خلال ٢٠٢٤؟

بنك القاهرة لديه خطط طموحة لتعزيز التواجد الخارجي وكذلك التوسع فى السوق الأفريقية أما من خلال زيادة الأستثمارات فى بنك القاهرة أوغندا أو فتح فروع جديدة فى أسواق أفريقية أخرى. حيث أن بنك القاهرة يقوم بدور رائد فى تعزيز فرص التجارة فى السوق الأفريقي بتقديم العديد من المنتجات والخدمات للمصدرين وشركات المقاولات المصرية العاملة فى أفريقيا لزيادة أنشطتها التجارية مع نظيراتها داخل القارة من خلال إقامة علاقات مصرفية فعالة مع مؤسسات مالية في أكثر من ٤٥ دولة أفريقية تعزيزاً لجسور التعاون والجهود المشتركة مع أبرز الشركاء التجاريين لمصر لزيادة حجم أعمال التجارة في السوق الافريقي

أبرمنا العديد من الاتفاقيات مع كبري مؤسسات التمويل الدولية و من ضمنها البنك الأوروبي للاستثمار و الوكالة الفرنسية للتنمية و البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

مصر تُطلق منصة إلكترونية لخدمات العمالة غير المنتظمة

عقد حسن شحاتة وزير العمل، اجتماعاً مع المُختصين بشؤون العمالة غير المنتظمة، وبملف التحول الرقمى، واستمع إلى الإجراءات التنفيذية التي بدأت بالفعل، بشأن "المنصة الإلكترونية"، التي تهدف إلى تقديم خدمات للعمالة غير المنتظمة إلكترونياً.

وناقش الوزير الجوانب المالية والفنية وقواعد البيانات للمنصة، تماشياً مع سياسات الوزارة نحو التحول الرقمى، بهدف ميكنة تلك المنظومة لتسهيل إجراءات تسجيل البيانات والمعلومات، على المقاولين، وأصحاب الأعمال والشركات الوسيطة التي يعمل بها عمالة غير منتظمة، وتسهيل كافة الإجراءات وبيانات التسجيل.

وأشار شحاتة إلى أن هذه المنصة الإلكترونية الجديدة سوف تَضمن صحة، ودقة قاعدة البيانات، مما سيترتب عليه تقديم الخدمات بشكل دقيق وسريع ولائق، تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، كما وجّه الوزير بسرعة تجهيز مديريات العمل لتسهيل التعامل مع المنظومة الجديدة.

مع اقتراب نهاية عام ٢٠٢٣ ... ومع أحتفاله بمرور ١٢٥ عاما على تأسيسه

«البنك الأهلي المصري» يواصل تربعه علي عرش البنوك العاملة فى السوق المصري و يحقق قفزات تاريخية في نتائج أعماله خلال عام ٢٠٢٣

>| ارتفاع إجمالي محفظة ودائع العملاء بالبنك لتتخطى ٣,٦ تريليونات جنيه.

>| ارتفاع محفظة التجزئة المصرفية لتصل إلى ٢٨٧ مليار جنيه.

>| ارتفاع عدد بطاقات الخصم المباشر لتصل إلى ٧,٤ ملايين بطاقة

>| حصول البنك على المركز الأول كوكيل للتمويل.

>| اتساع شبكة فروع البنك لتصل إلى حوالي ٦٥٤ فرعاً ووحدة مصرفية بجانب ٦٧٣٣ ماكينة صارف آلي

اختتم البنك الأهلي المصري عام ٢٠٢٣ بتحقيق نجاحات في مختلف خطوط الأعمال، بما يتماشى مع استراتيجية البنك المركزي المصري ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وأظهرت القوائم المالية للبنك هذا العام، ارتفاع إجمالي محفظة ودائع العملاء بالبنك ليتخطى ٣,٦ تريليونات جنيه بنهاية نوفمبر ٢٠٢٣، بحصة سوقية تخطت ٣٦% بنهاية أغسطس ٢٠٢٣، كما بلغ عدد عملاء البنك نحو ١٩,٨ مليون عميل، حيث يستهدف البنك الوصول إلى كافة فئات وشرائح المجتمع مع التركيز بشكل كبير على استقطاب العملاء من شريحة الشباب.

الاحتفال بمرور 125 عامًا على تأسيس البنك

وفي هذا السياق، صرح هشام عكاشة رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، أن البنك احتفل هذا العام بمرور 125 عاما على تأسيسه الذي يوافق الخامس والعشرون من يونيو عام 1898 حامل سجل تجاري رقم 1، حيث قام البنك بهذه المناسبة بإصدار طابع وعملة تذكارية تماشيا مع الهوية المؤسسية للبنك حامل اسم وشعار البنك لتخلد ذكرى تأسيسه.

وعلى هامش تلك المناسبة، افتتح البنك فرعيه "طوسون" و "قصر فيني" بالإسكندرية، بعد إجراء عمليات إعادة تأهيل لهما بوصفهما ضمن المباني التراثية للبنك، حيث يحرص البنك على تطوير فروعه ذات الطابع التراثي والتاريخي العريق لما لها من أثر حضاري في محافظات مصر، مع الحفاظ على الطابع المميز لتلك المباني، وهو ما يعكس رؤية البنك في تبني توجه الدولة للارتقاء بالذوق الفني والأدبي والثقافي، حيث تسعى الدول إلى الاهتمام والحفاظ على الإرث الحضاري والثقافي الخاص بها من أعمال توثيق والحفاظ على التراث وفقا وما أقرته منظمة اليونسكو من مواثيق ومبادئ للحفاظ على المناطق والمباني التراثية.

خطة لتوظيف العديد من مباني البنك التراثية

ولفت "عكاشة"، إلى خطة البنك الأهلي المصري، لإعادة توظيف العديد من مبانيه التراثية ذات المكانة الثقافية والتاريخية مع الحفاظ على الطابع المميز لتلك المباني، وهو ما تمت مراعاته في تطوير عدد من فروع البنك التراثية مثل: الفرع الرئيسي بشارع شريف، وفروع محمد فريد، ثروت، الموسكي، بني سويف، الفيوم وغيرها من الفروع ضمن مشروع إحياء التراث الذي يتبناه البنك، في إطار دوره الثقافي المتنامي الذي يحرص على القيام به منذ تأسيسه من أجل المساهمة في الحفاظ على تاريخ الشعب المصري الثري وتعريف الأجيال القادمة بمحطاته المهمة.

وذكر "عكاشة"، أن استراتيجيات البنك تعتمد على تعزيز الشمول المالي من خلال طرح منتجات جديدة لخدمة كافة شرائح المجتمع وكذا المشاركة في تمويل المشروعات القومية في مختلف المجالات التي تهدف لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتساعد على خفض معدلات البطالة، وترسيخ مبدأ الاستدامة في الأنشطة الأساسية للبنك، وتعزيز تجربة العملاء الرقمية من خلال الاستفادة من آليات الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن تعظيم الربحية وخفض التكلفة، مع التركيز على رضاء العملاء، والاستمرار في أداء البنك لدوره الوطني بالمساهمة في المبادرات الحكومية ومبادرات البنك المركزي، مع أولوية الاهتمام بتطوير العاملين وصقل مهاراتهم.

وأكد "عكاشة"، على سعي البنك المستمر نحو تطوير تلك الاستراتيجيات استنادا إلى التغييرات التي تتم في السوق المصرفية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي وكذا خطط وسياسات الدولة والبنك المركزي، وبما يتماشى مع السياسات النقدية والمصرفية للدولة سعي لخدمة احتياجات العملاء الحاليين أو المرتقبين.

زيادة فروع البنك وماكينات الصراف الآلي

وأشار "عكاشة"، إلى استهداف البنك الأهلي المصري الوصول بالخدمات المصرفية إلى أكبر عدد من المواطنين في شتى محافظات الجمهورية خاصة في المناطق غير المشمولة مصرفيا، حيث امتدت شبكة فروع البنك لتصل إلى حوالي 654 فرعا ووحدة مصرفية بنهاية نوفمبر 2023، منها 38 فرعا يعمل بالطاقة الشمسية و 60 فرعا لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، بجانب 6733 ماكينة صارف آلي، تشمل 1228 ماكينة صارفا آليا مجهزة لخدمة العملاء ذوي الإعاقة البصرية، و 34 ماكينة لخدمة العملاء ذوي الإعاقة الحركية، بما يرسخ مبدأ الاستدامة من خلال تقديم الخدمات المصرفية لكافة شرائح المجتمع، وهو ما يتم وفقا ودراسة احتياجات العملاء.

كما أكد "عكاشة"، حرص البنك على التواجد الخارجي الفعال، من خلال تواجده في معظم قارات العالم من خلال البنك الأهلي المصري بالمملكة المتحدة، والبنك الأهلي المصري- الخرطوم بالسودان، والبنك الأهلي المصري-جوبا بجنوب السودان، بجانب فروع بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية وشنغهاي بالصين، ومكاتب التمثيل في كل من جوهانسبرج بجنوب إفريقيا ودبي بدولة الإمارات وأديس أبابا بأثيوبيا، بالإضافة إلى شبكة ضخمة من المراسلين في مختلف أنحاء العالم: (أوروبا- الولايات المتحدة- أستراليا- كندا- الشرق الأقصى- أفريقيا- الخليج العربي).

جهود البنك على صعيد العلاقات الدولية

وعلى صعيد العلاقات الدولية، استضاف البنك الأهلي المصري، اجتماعات تحالف بنوك الصين والدول العربية في مصر، والتي أقيمت تحت رعاية حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري، وذلك بمشاركة عدد من قيادات بنك التنمية الصيني وعدد من كبار مسئولي البنوك المؤسسين لرابطة البنوك العربية الصينية، وذلك بهدف تعزيز التكامل في مجالات الأعمال المصرفية وتبادل الآراء والأفكار حول أفضل السبل لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التعاون في مجالات الاقتصاد والاستثمار المختلفة والتمويل بين كافة البنوك المشاركة في ضوء سعي الدول العربية الدائم إلى تشجيع وزيادة الاستثمارات مع دولة الصين.

كما أبرم البنك اتفاقية مع مكتب أبو ظبي للصادرات (أدكس)، التابع لصندوق أبو ظبي للتنمية لفتح خط ائتمان بقيمة 100 مليون دولار أمريكي، وذلك بهدف تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وتشجيع الشركات الوطنية على تصدير منتجاتها من السلع والخدمات وتعزيز تواجدها في السوق المصري.

إنجازات مرموقة على مستوى القطاع المصرفي

ومن جانبه، أشاد يحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، بالجهود المبذولة من كافة القطاعات داخل البنك للاستمرار في تحقيق إنجازات مرموقة على مستوى القطاع المصرفي، فعلى صعيد نشاط التجزئة المصرفية، ارتفعت محفظة التجزئة المصرفية لتصل إلى 287 مليار جنيه في نوفمبر 2023، وبمعدل نمو يصل إلى نحو 26% مقارنة بالعام السابق، والتي استهدفت كافة شرائح المواطنين من محدودي، ومتوسطي وكذا فوق متوسطي الدخل.

وذكر: "بلغ عدد البطاقات مسبقة الدفع القائمة حاليا بالبنك نحو 11.7 مليون بطاقة مدفوعة مقدما، منها 10.4 ملايين بطاقة ميزة مسبقة الدفع، إضافة إلى نحو 5 ملايين بطاقة مرتبات حتى نهاية نوفمبر2023، كما ارتفع عدد بطاقات الخصم المباشر لتصل إلى 7.4 ملايين بطاقة حتى نهاية نوفمبر 2023".

كما بلغ إجمالي عدد العملاء المشتركين بخدمة الأهلي نت الأفراد 7.6 ملايين عميل، وبالنسبة للأهلي نت شركات، بلغ إجمالي عدد العملاء في نوفمبر 2023 ما يقرب من 100 ألف عميل، بحسب "أبو الفتوح".

تصدر البنوك المشاركة بمبادرة التمويل العقاري

وتصدر البنك الأهلي المصري المركز الأول ضمن البنوك المشاركة بمبادرة التمويل العقاري لشريحة محدودي الدخل، بحصة سوقية بنسبة 26.3%، حيث بلغ حجم محفظة التمويل العقاري لكافة الشرائح من محدودي ومتوسطي الدخل 19.7مليار جنيه.

وأضاف "أبو الفتوح"، أن البنك حريصا على توفير العديد من المنتجات الادخارية للعملاء بما يناسب احتياجاتهم، حيث أطلق البنك منتج معاش بكرة بالدولار بالتعاون مع شركة مصر لتأمينات الحياة، والذي يعد إحدى أهم الاتفاقيات التي تم توقيعها في قطاع التأمين البنكي الذي أصبح واحد من أهم الاستراتيجيات لتحقيق طفرة كبيرة في منتجات التأمين.

منح تمويلات للعملاء تخدم المشروعات القومية الكبرى

كما أكد يحيى أبو الفتوح، على قدرة البنك الأهلي المصري على منح تمويلات للعملاء تخدم المشروعات القومية الكبرى، وكذلك المشروعات بمختلف القطاعات التي تنعكس على تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة، مشيرا إلى وصول محفظة قروض الشركات إلى نحو 2 تريليون جنيه بنهاية نوفمبر 2023.

وقال: "وقع البنك بروتوكول تعاون مع شركة ماجيك لاند الحكير، للمساهمة في تمويل نسبة 65% من التكاليف الاستثمارية الخاصة بإقامة مشروع الشركة والبالغ قيمته التقديرية نحو 1119 مليون جنيه، وذلك بهدف إقامة مشروع سياحي وخدمي متكامل داخل المنطقة الحرة بمدينة السادس من أكتوبر، والذي يضم العديد من الصناعات والخدمات بمختلف تخصصاتها، وتم كذلك توقيع اتفاقية عقد تمويل مشترك بنحو 2 مليار جنيه للمساهمة في تمويل مشروع شركة الديار القطرية (سيتي جيت)، دعمًا للقطاع السياحي".

كما وقع البنك الأهلي المصري، والبنك الصيني للتنمية، وشركة حدائق لإدارة الحدائق والمنشآت الترفيهية، بروتوكول تعاون بهدف منح تمويل استثماري طويل الأجل بمبلغ 832 مليون جنيه بغرض تطوير حديقتي الحيوان والأورمان بالجيزة.

نتائج متميزة في مجال القروض

واستمر البنك الأهلي المصري، في تحقيق نتائج متميزة في مجال القروض المشتركة على الصعيد المحلي والدولي، حيث قام البنك بترتيب وإدارة وتسويق عدد من صفقات القروض المشتركة ذات الجدارة الائتمانية والجدوى الاقتصادية المرتفعة التي تؤدي لزيادة القيمة المضافة بالاقتصاد المصري، في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الزراعة والتصنيع الزراعي، الصناعة، البنية التحتية، التطوير العقاري، المقاولات ومواد البناء، مما يساهم بشكل إيجابي في دعم التنمية الاقتصادية للبلاد، ومن ثم توفير المزيد من فرص العمل للشباب المصري وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

حصول البنك على المركز الأول كوكيل للتمويل

وقد أظهرت نتائج التقييم ربع السنوي الذي أعدته مؤسسة بلومبرج العالمية، عن القائمة الخاصة بأداء القروض المشتركة، والذي أظهر حصول البنك الأهلي المصري على المركز الأول كأفضل بنكا في السوق المصرفية المصرية عن قيامه بالأدوار المختلفة سواء كوكيل التمويل ومرتب رئيسي وبنك المستندات للقروض المشتركة، كما أظهرت النتائج أيضًا حصول البنك على المركز الأول كوكيل للتمويل والمركز الثاني كمرتب رئيسي ومسوق للقروض المشتركة والمركز الخامس عن دوره كبنك المستندات وذلك على مستوى قارة أفريقيا.

حصول البنك على 22 جائزة دولية من EMEA Finance.

كما حصل على المركز الثالث كبنك المستندات والمركز الخامس كوكيل للتمويل، والمركز السابع كمرتب رئيسي ومسوق عن القروض المشتركة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك ضمن عدد من البنوك ومؤسسات التمويل الدولية الكبرى، حيث استطاع البنك الأهلي المصري إدارة تسع عشرة صفقة تمويلية، وهو أكبر عدد صفقات تم إدارتها وتسويقها على مستوى قارة أفريقيا، وذلك بقيمة إجمالية بلغت نحو 160 مليار جنيه حتى الربع الثالث من عام 2023.

حصل البنك على 22 جائزة دولية من EMEA Finance

كما حصل البنك على 22 جائزة دولية من EMEA Finance، أهمها أفضل بنكا في مجال القروض المشتركة وأفضل بنكا في مجالي تمويل المشروعات والتمويل الهيكلي بالإضافة إلى مجال إعادة الهيكلة.

أما على صعيد تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد تم إطلاق مركز اتصالات هاتفية خاص فقط، بعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة برقم 15011، وذلك بهدف تقديم الدعم لأصحاب تلك المشروعات من خلال سهولة الوصول إلى المعلومات والخدمات نظرا للدور المهم الذي تلعبه في دفع النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل في مختلف محافظات الجمهورية، من خلال فريق من المتخصصين المؤهلين لمساعدة العملاء من أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة وتقديم المعلومات وتلبية متطلباتهم.

محفظة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

كما بلغت محفظة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو 157.6 مليار جنيه، وتبنى البنك استراتيجية طموحة تهدف إلى تهيئة مناخ داعم لتلك المشروعات، من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي الشامل، حيث استفاد ما يقرب من 71 ألف عميل بإجمالي 29.7 مليار جنيه ببرامج متنوعة تحت مظلة منتج الأهلي بيزنس عبر طرح برامج ونماذج متخصصة ومبتكرة تخدم القطاعات الاقتصادية الأربعة الزراعي، الصناعي، التجاري والخدمي.

كما وقع البنك الأهلي المصري، بروتوكول تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، بهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الاقتصاد المعنية بالزراعة المستدامة والإنتاج الغذائي وإدارة المخلفات وكفاءة الطاقة والطاقة المستدامة وتعزيز التمويل المناخي وخدمات الشركات الخضراء، بما في ذلك في المناطق غير المشمولة بالخدمات بشكل كاف، بما يساهم في تعزيز الصناعة المستدامة والشاملة في مصر.

إضافة إلى توقيع بروتوكولي تعاون مع محافظة الوادي الجديد، بهدف توفير الخدمات التمويلية والفنية للمشروعات المطروحة من قبل المحافظة سواء بنظام المطور الزراعي من خلال شركات يتم تحديدها من قبل المحافظة تتولى توصيل المرافق وتأهيل الأراضي ومد شبكات الري وتطبيقات الطاقة الشمسية أو الأراضي المطروحة بشكل مباشر من المحافظة للمستثمرين وهو ما يدعم القطاع الزرعي في مصر.

وكذا توقيع بروتوكول تعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (جي أي زد) بهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الشركات الصناعية لتوفير الخدمات غير المالية التي تساهم في تنمية وتطوير تلك المشروعات مما ينعكس على قطاع التصنيع والنمو الاقتصادي في مصر.

جهود البنك المبذولة في مجال المسئولية المجتمعية

ومن جانبها، أشادت داليا الباز نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، بجهود البنك المبذولة في مجال المسئولية المجتمعية، حيث تجاوزت مساهمات البنك حاجز الـ 11 مليار جنيه في السنوات السبعة الأخيرة، تم منحهم وفقا ومعايير التنمية المستدامة لضمان أفضل الأثر على المواطن المصري بصورة مباشرة في تلبية جانب من احتياجاته الصحية والتعليمية والمعيشية، إضافة إلى دعم المرأة المعيلة ومساندة ذوي الهمم.

كما أكدت "الباز"، على أن البنك ينتهج خطة طموحة للتوسع وتحديث الخدمات الرقمية، وتحديث الخدمات البديلة بما يتوافق مع آليات الذكاء الاصطناعي.

بالإضافة إلى ذلك، حصل البنك الأهلي المصري، خلال العام الحالي على العديد من الجوائز العالمية من كبرى المؤسسات الدولية العالمية في مختلف مجالات العمل المصرفي.

ونجح البنك الأهلي المصر، في تجديد حصوله على شهادة التوافق مع معيار الجودة لنظام استمرارية الأعمال ISO 22301-2019 الصادر من المعهد البريطاني للمواصفات القياسية British Standard Institution (BSI)، حيث يعد أول بنك في مصر يتوافق مع هذا الإصدار بنسخته الحديثة في مجال إدارة استمرارية الأعمال.

إنجازات كبيرة في عدة قطاعات

بالإضافة إلى احتفاظ البنك الأهلي المصري للعام الثاني على التوالي، بريادته في مجال جودة إدارة المجموعة القانونية بعد حصوله كأول بنك في مصر وأفريقيا والشرق الأوسط على شهادة الجودة ISO 9001/2015 في مجال جودة إدارة المجموعة القانونية والتي سبق منحها للبنك عام 2022 من قبل هيئة المواصفات البريطانية BSI، والتي تعد من المؤسسات الدولية العريقة والرائدة دوليا في مجال أنظمة الجودة، ويعد ذلك إنجازا غير مسبوق على مستوى المجموعات القانونية بالقطاع المصرفي محليا ودوليا.

وللعام العاشر على التوالي، نجح البنك الأهلي المصري، في الحفاظ على إنجازه كأول بنك في مصر يحصل على شهادة التوافق مع معايير متطلبات هيئتي فيزا وماستر كارد العالمية× لتأمين بيانات بطاقات الدفع والائتمان الإلكترونية PCI DSS بنسختها V3.2.1 وذلك بعد إتمام أعمال الفحص والمراجعة والتدقيق والتوثيق من قبل المراجع الدولي الخارجي QSA، حيث تعد PCI- DSS أفضل شهادة تضمن أعلى مستوى حماية للبطاقات، وفقا لمتطلبات مجلس معايير تأمين صناعة بطاقات الدفع PCI SSC والذي يضم كبرى الشركات العالمية في هذا المجال.

نشر التوعية لكافة العملاء لحماية بياناتهم الشخصية

كما استمر البنك الأهلي المصري، في نشر التوعية لكافة العملاء لحماية بياناتهم الشخصية ودعم الأمن السيبراني لكونه المحفز الأساسي للتحول الرقمي، حيث حصل البنك على شهادة الأيزو 27001:2022 لإدارة أمن المعلومات كأول بنك في مصر وأفريقيا يحصل على تلك الشهادة من هيئة المواصفات القياسية البريطانية BSI عقب عملية تقييم شاملة لكافة الضوابط المطبقة لتشمل تأمين البيانات في نطاق مراكز البيانات ومركز الاتصال وكذلك فروع الخدمة الإلكترونية.

كما أشارت "الباز"، إلى حرص البنك الدائم على الاستثمار في رأس ماله البشري من العاملين من خلال طرح برامج تدريبية لكافة الكوادر البشرية العاملة بالبنك لتأهيلهم لمتطلبات سوق العمل المتغيرة وتقديم أعلى جودة في خدمة العملاء.

وأضافت أنه في ظل تفعيل دور البنك الاستراتيجي في تعزيز أجندة التمويل المستدام، أصدر البنك الأهلي المصري أول تقرير شامل عن مبادئ الصيرفة المسئولة (Responsible Banking PRB)، وذلك ضمن متطلبات عضويته بالمبادرة المالية التابعة للأمم المتحدة Principles of United Nations Environmental Program for Financial Institutions (UNEPFI)، وقد تم نشر التقرير على الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بالبنك.

ويستعرض التأثير الشامل لمحفظة البنك الأهلي المصري بمختلف أنشطة الإقراض على الصعيد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ويسلط الضوء على الممارسات المصرفية المسؤولة التي يتبعها البنك في مجال الإقراض المستدام والتمويل الأخضر.

التوافق مع المعايير العالمية للاستدامة

ولفتت "الباز"، إلى أن إصدار البنك لهذا التقرير يؤكد على تبني البنك للممارسات والسياسات والإجراءات المصرفية المسئولة ومواءمة استراتيجيته مع أهداف التنمية المستدامة، اتفاقية باريس للمناخ والأطر الوطنية والإقليمية ذات الصلة، بالإضافة إلى الالتزام بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ببراعة، حيث يستهدف البنك الأهلي المصري تعزيز التأثيرات الإيجابية وتخفيف أية تداعيات سلبية محتملة مرتبطة بمحفظته.

وأشارت "الباز"، إلى سابق إصدار البنك الأهلي المصري تقرير الاستدامة الأول الشامل طبقا للمبادرة العالمية لإعداد التقارير Global Reporting Initiative تعزيزا لرفع معدلات الشفافية والإفصاح، وذلك بالتوافق مع المعايير العالمية للاستدامة GRI Universal Standards) تقرير الاستدامة الثاني للبنك الأهلي المصري (عن الفترة من يوليو 2020 وحتى ديسمبر ،2021 والذي سيصبح ملزما لكافة المؤسسات ابتداء من 2024.

وذكرت: "صدر البنك تقرير البصمة البيئية الأول بعنوان نحو التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون والذي يعد الأوسع نطاقا بالقطاع المصرفي لتضمنه خمس بصمات تشمل قياس البصمة الكربونية، والبصمة المائية، والبصمة البلاستيكية، وبصمة النفايات، وبصمة الأرض مع وضع مستهدفات واضحة للانبعاثات الكربونية، علاوة على إصدار البنك تقرير التأثير المجتمعي والذي يعد الأول من نوعه في القطاع المصرفي المصري بهدف قياس وتوصيل التأثير المجتمعي للبنك وتحديد الأهداف والغايات المجتمعية الجديدة للوصول إلى جوده حياه أفضل للمجتمع المصري ككل".

وعلى نطاق الشركات التابعة للبنك الأهلي المصري، فقد تمكنت شركة الأهلي فاروس- إحدى شركات مجموعة البنك الأهلي المصري – من القيام بدور المستشار المالي الحصري للشركة القابضة للصناعات الكيماوية المساهم الرئيسي بنسبة 44.63% في رأس مال شركة البويات والصناعات الكيماوية "باكين"، وذلك في صفقة بيع أسهم شركة باكين لأحد أكبر المستثمرين الاستراتيجيين في صناعة البويات وهي شركة الأصباغ الوطنية المحدودة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

إطلاق برنامج تمويلي باسم AMF WIN

كما أطلقت شركة الأهلي للتمويل العقاري برنامجا تمويليا جديدا باسم AMF WIN بهدف توفير السيولة اللازمة لعملاء الشركة الحاليين والمرتقبين سواء أفراد أو شركات بهدف الاستفادة من الثروة العقارية المملوكة لهم وتعظيم العائد منه، وذلك بسعر فائدة تنافسي ينخفض وفقا لعدد سنوات التمويل ومدة تمويل تصل إلى 15سنة للوحدات السكنية و12 سنة للوحدات التجارية والإدارية مع أنظمة سداد مرنة لتتناسب مع ظروف العميل.

كما وقعت شركة الأهلي ممكن، احدى شركات البنك الأهلي المصري، بروتوكول تعاون مع الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي بهدف تقديم خدمات تحصيل الفواتير وشحن عدادات المياه مسبقة الدفع من خلال ماكينات ومنافذ الأهلي ممكن المنتشرة بمختلف أنحاء الجمهورية.

>| تصدر البنوك المشاركة بمبادرة التمويل العقاري لشريحة محدودي الدخل

>| وصول محفظة قروض الشركات إلى نحو ٢ تريليون جنيه

هيئة تنشيط السياحة: ٢٦٪ زيادة في أعداد السياح خلال ٢٠٢٣

قال رئيس هيئة تنشيط السياحة، عمرو القاضي، إن مصر تنهي عام ٢٠٢٣، بزيادة ٢٦٪ في أعداد السياح الذين زاروا البلاد عن العام الماضي، مشيرًا إلى أنه خلال الربع الأخير من ٢٠٢٣ ارتفع معدل نمو السياحة المصرية إلى ٨٪.

وأضاف "القاضي" أن الفنادق المصرية تعطي مرونة في التسعير، ومرونة مع شركات الطيران، حتى تستمر نسبة نمو السياحة المصرية.

وتابع رئيس هيئة تنشيط السياحة: "أعطينا حوافز إضافية لشركات الطيران، وأتوقع أن يكون موسم السياحة الشتوية متميز في مصر، ولدينا زيادة في السياحة العربية بنسبة ٢٠٪"، مؤكدًا أن الهيئة روجت للمنتجات السياحية غير التقليدية للسائح العربي الموجود في مصر.

معلنا عن ٢٦ انجازا علي ١٣ محور اقتصادي واجتماعي وتنموي وثقافى

المصرف المتحد يصدر تقرير الحصاد السنوي لعام ٢٠٢٣

اشرف القاضي :

- المعاملات الاسلامية بالمصرف تجمع بين اسس الاقتصاد الاسلامي والرقمنة.
- منظومة مبتكرة لدعم ومساندة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- التوسع في آليات التمويل غير المصرفي عن طريق شركة يونيتد فاينانس - الذراع غير المصرفي للبنك، لخدمة قطاع عريض من المستثمرين.
- المصرف يشارك في ٢٦ مبادرة مشروع صديق للبيئة متوافقه مع اجندة الامم المتحدة
- الاعلام الاخضر احد الركائز للتحول المجتمعي نحو المعاملات الصديقة للبيئ

كشف التقرير الذي اصدره المصرف المتحد عن حصاد عام ٢٠٢٣ عن سلسلة من الانجازات التي تترجم مسيرة النجاح المؤسسية المحترفة. توجت بـ ١٠ جوائز وتكريمات محلية ودولية، ليصل اجمالي عدد جوائز المصرف المتحد علي مدار ١٧ عام الي ٥٥ جائزة. وذلك بفضل جهود ابناءه وتفانيهم في العمل.

تضمن تقرير الحصاد ٢٠٢٣، استعراض ٢٦ انجازا للمصرف المتحد وانعكاساتهم الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والثقافية هم :

اولا : التمويلات المشتركة :

شارك المصرف المتحد في العديد من التمويلات المشتركة المبرمة مع البنوك والموجهه للمساهمة في تمويل الانشطة المختلفة منها : قطاع انشاء وتطوير الموانيء البحرية و قطاع التطوير و التنمية العقاريه واستزراع الاراضي وانشاء مصانع السكر والسلع الاساسية .

• وخلال عام ٢٠٢٣ شارك المصرف المتحد في عدد من التمويلات المشتركة باجمالي مبلغ في حدود ٨٠٠ مليون جنيه.

ثانيا : مجال المعاملات المصرفية المتوافقة مع احكام الشريعة

شهد عام ٢٠٢٣، طرح ٥ منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة بالسوق، لاقت قبولا لدي شريحة كبيرة من المجتمع وهم:

• في يناير ٢٠٢٣ – طرح المصرف حزمة من شهادات الادخار الإسلامية بثلاثة إصدارات مختلفة مع تنوع في دورية صرف العائد لتلبية كافة احتياجات العملاء.

• في أبريل ٢٠٢٣ – طرح المصرف نوعين من الشهادات المتوافقة مع الشريعة باسم شهادات " السنبلة " وشهادات " النخبة " الإسلامية ومدتها ٣ سنوات مع التنوع في دورية صرف العائد.

• في مايو٢٠٢٣ – طرح المصرف الوديعة الدولارية " ثراء " المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، الوديعة مدتها ٦ شهور أو سنة والعائد يصرف مجمعاً في نهاية المدة.

• في أغسطس ٢٠٢٣ – طرح المصرف الشهادات الدولارية المتوافقة مع الشريعة " شهادات رغد " و " شهادات رؤية " الإسلامية، بأعلى عائد تنافسي في السوق المصري ومدة الشهادة ٣ سنوات.

• في نوفمبر ٢٠٢٣ – أطلق المصرف المتحد برنامج التمويل العقاري المتوافق مع أحكام الشريعة (إجارة).

ثالثا : في مجال المعاملات البنكية

• في شهر فبراير ٢٠٢٣ وشهر نوفمبر ٢٠٢٣ - صندوق "رخاء" المصرف المتحد - النقدي ذو العائد التراكمي المتوافق مع احكام الشرعية يتصدر مؤشرات الصناديق الاسلامية بالسوق بمؤشرات صعود قياسية بلغت ١٧,٧٪ . وذلك تحت ادارة شركة CI Capital .

• في سبتمبر ٢٠٢٣ - وافقت لجنة العضوية بالبورصة المصرية علي طلب المصرف المتحد (كعضو بالبورصة المصرية) علي التعامل كامين حفظ واتاحة الية التعامل علي ادوات الدين الحكومية من : سندات – اسهم – اذون الخزانة - اوراق - والأدوات الحكومية المسموح بالتداول عليها.

جاء هذا القرار بناء علي الموافقة الصادرة من البنك المركزي المصري في ١ يونيو ٢٠٢٣ والموافقة الصادره من الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٠٢٨ لسنة ٢٠٢٣ للمصرف المتحد بتاريخ ١٥ اغسطس ٢٠٢٣ الماضي علي التعامل مباشرة في السوق الثانوي لادوات الدين الحكومية كمتعامل غير رئيسي.

رابعا : في مجال المعاملات غير المصرفية

• في نوفمبر ٢٠٢٣ – نجحت شركة يونايتد للتمويل، الذراع المالي الغير مصرفي - للمصرف المتحد، لاصدار اول عملية توريق بإجمالي قيمة ٦١٧,٥ مليون جنيه مصري مقسمة علي ٣ شرائح. وذلك بعد موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية. حيث بلغت نسبة تغطية العملية ١٣٥٪.

خامسا : في مجال التمويل العقاري - ووفقا لمبادرة البنك المركزي المصري

• في اكتوبر ٢٠٢٣ – حقق قطاع التمويل العقاري مؤشرات نمو قياسية. حيث بلغت حجم التمويلات الممنوحة ٢ مليار و٧٠٠ مليون جنيه بنهاية ٢٠٢٣ . بنسب نمو تعدت ١٠٠٠٪ لحوالي ١٤ الف و٥٠٠ عميل علي مستوي محافظات مصر.

• في ابريل ٢٠٢٣ ويونيو ٢٠٢٣ – شهد قطاع التمويل العقاري سلسلة من الجولات المكوكية ضمن الحملة القومية للتمويل العقاري لاسكان محدودي ومتوسطي الدخل بعدد من محافظات الصعيد والدلتا.

• في نوفمبر ٢٠٢٣ - قام المصرف المتحد باكتتاب في سندات توريق هيئة المجتمعات العمرانية بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه وذلك بنسبة ٢٪ بالتعاون مع ١٠ بنوك عاملة بالسوق.

سادسا : في مجال الخدمات البنكية والمعاملات الرقمية:

• في يناير ٢٠٢٣ – انضم المصرف المتحد الي شبكة المدفوعات اللحظية "انستاباي" من خلال اطلاق التطبيق لعملاءه. فضلا عن اضافة جميع التحديثات علي التطبيق منها : خدمة دفع الفواتير. وذلك تحت رعاية البنك المركزي المصري وشركة بنوك مصر.

• في فبراير ٢٠٢٣ – تم اضافة العديد من الخدمات الجديدة علي ماكينات الصراف الآلي للتسهيل علي العميل وتوفير وقته وجهده منها : خدمة تفعيل البطاقات الجديدة والمجددة – خدمة الايداع والسحب من خلال مقدمي خدمة فوري بالتوافق مع شبكة بنوك مصر وايضا خدمة recycler لاعادة استخدام المبالغ المودعة بالصراف الآلي.

• في مارس ٢٠٢٣ – ميكنه خدمة صرف الحوالات آليا بالتزامن مع شركات تحويل الاموال. واضافتها عبر الانترنت البنكي الخاص بالشركات لحظيا ACH.

• في مارس ٢٠٢٣ – التفعيل اللحظي لاضافة المرتبات علي البطاقات المدفوعة مقدما للشركات.

• في يونيو ٢٠٢٣ – اتاحة خدمة التنبيهات لعملاء البطاقات الدائنة برصيد البطاقة المستحق للسدد وايضا اصدار كشوف الحسابات لعملاء الانترنت البنكي والموبيل البنكي للافراد والشركات. كذلك اتاحة خدمة التواصل عبر مسئول الحسابات من خلال نظام الانترنت البنكي والموبيل البنكي للافراد.

• في يوليو ٢٠٢٣ – تفعيل نظام التقسيط للبطاقات الدائنة CII.

• في اكتوبر ٢٠٢٣ – اطلاق النسخة المحدثة من محفظة UB الرقمية

• في نوفمبر ٢٠٢٣ – قام المصرف المتحد بسلسلة من الجولات الميدانية للتعريف بتجربته في منظومة التقاضي الالكتروني واهميتها وتطبيقاتها . هذا وقد اسفرت هذه الجولات عن التعاقد مع عدد من الجهات لتنظيم دورات تدريبية تعريفية لهم في عملية التقاضي الالكتروني والمحاكم الاقتصادية الرقمية.

• في نوفمبر ٢٠٢٣ – ميكنه اكثر من ٧٥٪ من الاجراءات وتفعيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي وذلك للتسهيل علي فريق العمل والعملاء وترشيد الاستهلاك في اطار خكة تحول المصرف المتحد نحو المعاملات الصديقة للبيئة. فضلا عن التطوير المستمر للبنية التحتية التكنولوجية بالمصرف المتحد والتحسينات الامنية.

• في ديسمبر ٢٠٢٣ – بدا البث التدريبي لتفعيل المساعد الافراضي UB Chat Bot للقنوات الالكترونية.

سابعا : في مجال المبادرات القومية

شهد عام ٢٠٢٣، مشاركة قوية للمصرف المتحد في عدد من المبادرات القومية التي قادتها الحكومة والبنك المركزي المصري منهم:

• **مبادرة الشمول المالي :**

حيث قام المصرف المتحد بتنظيم ٨ حملات للشمول المالي. تحت رعاية البنك المركزي المصري. تستهدف هذه الحملات فئات مجتمعية بعينها منها: المرأة والشباب وأصحاب الدخل المنخفض وذوي الهمم على مدار العام.

فضلا عن الحملة المجتمعية الشاملة للشمول المالي وذلك ضمن مبادرة "حياة كريمة" التي تضمنت عدد من الجولات المكوكية في عدد من محافظات الجمهورية بلغ عددها ٦ محافظات: الشرقية والدقهلية و الغربية والمنيا ودمياط والجيزة. ومن اهم الانجازات:

• التوعية ونشر الثقافة المالية وتوفير المنتجات الماليه والحلول البنكية المناسبة لاحتياجات المواطن في عدد ٨ مراكز و٩ من القرى الأشد احتياجا.

• التعاون مع عدد من الجامعات للوصول إلى فئة الشباب من خلال المشاركة في عدة ندوات تقدم لطلاب وطالبات الجامعة والزقازيق واستهدفت الندوات ٩ كليات في الجامعات المذكورة.

• التعاون مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني مثل مؤسسة فرسان الحديدي للتنمية والرعاية والتي تهتم بالمرأة المعيلة وأيضا جمعية اختار اسرة والتي تهتم بالتكفل بالأسر الأشد احتياجا ذات الدخل المنخفض.

• مشاركة المصرف المتحد في فاعليات الملتقى الاقتصادي الأول بجامعة المنصورة.

• مشاركة في مبادرة "الس حلمك" بالتعاون مع دار اخبار اليوم والتي تهدف الى نشر الوعي بالتعامل بطريقة برايل لأصحاب الهمم من طلاب جامعه الازهر والمعاهد الازهرية.

• المشاركة في فاعليات المائدة المستديرة بدعوة من المجلس القومي لحقوق الانسان وذلك لتعزيز الحقوق الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة داخل القطاع المصرفي.

• مشاركة المصرف المتحد في ملتقى التوظيف جامعه المنصورة.

• المشاركة في الحملة القومية للتوعية بمخاطر الأمن السيبراني

• اطلق المصرف المتحد حملة توعية شاملة للعملاء بالامن السيبراني واسس التصدي للاحتيال، خاصة في ظل زيادة المعاملات الرقمية وتوسيع قاعدة الشمول المالي سواء من خلال حملات التوعية الشاملة للعملاء او من خلال تطبيقات تامين وحماية بيانات العملاء واستثماراتهم.

• في يوليو ٢٠٢٣ – حصل المصرف المتحد علي شهادة التوافق Payment Card Industry – Data Security ٢٠٢٣ (Standard (PCI-DSS

• مبادرة رواد النيل :

• في سبتمبر ٢٠٢٣ – اطلق برنامج تطوير قطاع المنسوجات للملابس الجاهزة بالتعاون مع جامعة النيل في اطار مبادرة رواد النيل التى اطلقها ويرعها البنك المركزى المصرى، ويهدف البرنامج لرفع كفاءة الشركات العاملة بالقطاع وزيادة القدرة على التصدير والتواجد فى الاسواق الالكترونية المحلية والدولية وتناول ايضا رفع كفاءة الشركات فى ادارة ومراقبة الجودة والتحكم فى التكاليف وتحسين نظم التقارير لخطوط الانتاج، ومن خلال البرنامج فقد تم تدريب ١٧٨ شخص بعدد ٢٢ شركة، كما تم التركيز على الشركات الناشئة والافكار الابداعية للمصريين خاصة الشباب من خلال الثلاث مراكز لرواد النيل التابعة له بكل من : القاهرة والدقهلية والمنيا.

• في نوفمبر ٢٠٢٣ – اعلن المصرف المتحد عن حصاد ٥ سنوات من العمل الدؤوب لرواد النيل حيث قدم المصرف المتحد : ١٠٨٥٥ خدمة تقنية وفنية غير مصرفية ل ٣٠١١ رائد اعمال مصري علي مستوي محافظات مصر. تهدف الي تحسين بيئة العمل ومساعدة رواد الاعمال والمشروعات الصغيرة والشركات الناشئة علي التغلب علي التحديات التي تواجههم سواء علي مستوي السوق المحلي او العالمي.

كما قام المصرف المتحد بتقديم كامل الدعم والتمويل البنكي ل ٤٧٧ رائد اعمال من اصحاب المشروعات الصغيرة بحجم تمويلات بلغت حوالي ١٧٨ مليون جنيه.

• في نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٣ – تنظيم سلسلة من الندوات التوعوية عن مبادرة رواد النيل في جامعة حورس وجامعة المنصورة.

المصرف المتحد يستعين بشباب برنامج النجوم الساطعة لوضع استراتيجية المصرف

ثامنا : في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر MSMEs

وكان أول القطاعات التي شهد عملية تطوير للفكر المصرفي وادارة التمويلات هو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وذلك عن طريق تقديم حزمة من الحلول التمويلية المتخصصة والخدمات الرقمية والاستشارات الفنية مع الحفاظ على استدامة النمو والارباح. وذلك على الرغم من التاثيرات السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.

فضلا عن تشجيع المصرف المتحد لعملية التحول لمجتمع غير نقدي. من خلال العمل على نشر ثقافة المعاملات المالية وزيادة الوعي المجتمعي بآليات العمل الرقمي. حيث كثف المصرف المتحد نشاطه الاعلامي والتسويقي لعملية التحول والعمل بتقنية الانترنت البنكي للشركات. كذلك ادارة الثروات والسيولة النقدية cash management.

أما في مجال التمويل المتناهي الصغر

• في فبراير ٢٠٢٣ - اعلن المصرف المتحد عن نتائج محفظة اعماله المخصصة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والتي تخطت ٥٢٠ مليون جنيه عن عام ٢٠٢٢.

ولم يكتفي المصرف المتحد عند هذا الحد في تقديم التمويل المالي اللازم لقطاع التمويل المتناهي الصغر، بل يعمل علي تنمية سلاسل القيمة. وبالتحديد في مجال الانتاج الزراعي. مما له من اثر كبير علي خلق فرص عمل جديدة للشباب والمرأة في مجال المنتجات الزراعية مثل : التعبئة والتغليف والنقل والتسويق الغذائي والمنتجات الزراعية.

كما يعمل المصرف المتحد حاليا على ربط سلاسل القيمة بالصانع الكبيرة لتقديم الدعم الفني بالاضافة للتمويلي. الأمر الذي يساهم في تحديث اساليب الزراعة وتجميع المنتجات الزراعية والمحافظة على معايير السلامة والالتزام. فضلا عن المساهمة في القضاء على الاقتصاد الغير رسمي.

تاسعا : اطلاق ٢٦ مبادرة ومشروع على طريق الممارسات الخضراء في المجالات التالية : التمويل الاخضر للافراد والمؤسسات – المسئولية المجتمعية في مجال الصحة والتعليم والتنمية المجتمعية – المعاملات الرقمية.

عاشرا : استكمال تجهيز مبني المصرف المتحد بالعاصمة الادارية الجديدة - باستثمارات تخطت ٢ مليار جنيه مصري استعدادا للانتقال له. وذلك استكمالا لمسيرة النجاح والشراكة المجتمعية لتعظيم التوسع العمراني والاقتصادي المصري وفقا لرؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠ .

الحادي عشر : في مجال الاعلام الاخضر

ولايمانة باهمية دور الاعلام والثقافة في صناعة الراي العام وتعظيم اداء المؤسسات، اعتمد المصرف المتحد علي استراتيجية التحسين المستمر وتعزيز آليات التواصل الفعال بين فريق العمل بمختلف الفروع والادارات وتمكين القيادات الحالية وخلق جيل جديد من القيادات الشابة وقد اولي اهتمام خاص بالمراة باعتبارها احد اهم القوي الفاعلة المؤثرة لعملية التطوير والتحسين.

فكان اطلاق العديد من الحملات الاعلامية الداخلية والخارجية والتي تعمل على تعزيز الهوية المؤسسية وايضا غرز القيم المؤسسية وتساهم في تعزيز آليات عملية التحول الرقمي. فضلا عن الحملات الاعلامية الخارجية لتعزز الهوية المصرية والقيم الانسانية ومبادئ التكافل الاجتماعي. وذلك عن طريق خلق شراكات عمل ناجحة مع جميع وسائل الاعلام بصورته التقليدية والرقمية وايضا وسائل التواصل الاجتماعي.

تمكين المراة وتاهيلها للقيادة

• في يناير – فبراير – مارس - مايو - واغسطس ٢٠٢٣ – نظم المصرف المتحد ٥ فاعليات مخصصة لاعضاء منتدي " لكي" المصرف المتحد. تناولت الاحداث العديد من ورش العمل والفاعليات منها : محاكاة لترشيد الاستهلاك – صناعة الامل – صيفك اخضر – حملة دعم محاربات مستشفي بهية – تعميق ثقافة الاطلاع والمعرفة وانعكاستها علي معالجة الضغوط اليومية للمراة.

• في ابريل - في سابقة تعد الاولي من نوعها، وتحت شعار "العيلة الكبيرة" نظم المصرف المتحد اكبر مائدة افطار تفاعلية وافتراضية لـ١٩٠٠ من فريق عمله بـ١٨ محافظة علي مستوي الجمهورية. وذلك عن طريق بث مباشر بين الـ١٨ محافظة باستخدام خاصية الفيديو كونفرنس وربطهم بالقاهرة في ان واحد وعلي مدار ٥ ساعات متواصلة.

• في ابريل ٢٠٢٣ – استكمالا لجهود المصرف المتحد نحو تنمية مواهب فريق عمله UB Got Talent انطلقت ٤١ موهبة ابداعية لتعزيز الهوية الثقافية والرياضية للمؤسسة وبناء مجتمع خدمي متكامل من خلال اكتشاف ودعم وتأهيل المبدعين لتحقيق التنمية المستدامة.

• في سبتمبر ٢٠٢٣ –نظم المصرف المتحد بمناسبة موسم العودة للمدارس مبادرة كرنفالUB بمشاركة ٣٠ مشروع صغير ومتناهي الصغر متخصص في مستلزمات وادوات الدراسة لتشجيع الصناعة المصرية تحت شعار "صنع في مصر".

• في اكتوبر ٢٠٢٣ – تم اطلاق حملة "المؤثرون الرقميون" الاعلامية باستخدام احدث التطبيقات للنظريات الاعلامية المعاصرة عبر مؤثرين الاعلام الرقمي علي مواقع التواصل الاجتماعي وعدد من المواقع الرقمية. تهدف الحملة الي التوعية بخدمات المصرف المتحد الرقمية من خلال حملة "بنكك علي الخط" والتي تعمل علي مدار الساعة ٧ ايام في الاسبوع وتشمل : الموبيل البنكي – المحفظة الرقمية والانترنت البنكي.

الثاني عشر : في مجال تمكين الشباب والاستثمار في الطاقات البشرية

• في يناير ٢٠٢٣ - تشجيع الحراك الشبابي الواسع وتدعيم فرق العمل للقيام بعدد من المشروعات التنموية منها: مجموعة التطوير الرقمي – مجموعة التوعية المصرفية والتدريب – مجموعة ترشيد الاستهلاك الداخلي والخارجي – مجموعة تطوير منتجات المصرف المتحد.

• في فبراير ٢٠٢٣ – تدشين منتدي "اجيال" المصرف المتحد لتمكين الشباب المصرفي وتاهيلهم بنكيا وثقافيا ليكونوا سفراء للمصرف المتحد لتسويق المنتجات البنكية وتوعية الشباب لمستقبل افضل لهذه الامة.

• في ابريل ٢٠٢٣ – تم منح جائزة رئيس مجلس الادارة UB Chairman's Award ٢٠٢٢ لعدد ١٨٦ من المتميزين من فريق العمل في احتفالية كبري.

• في اكتوبر ٢٠٢٣ – بدا تولي شباب خريجي برنامج النجوم الساطعة لمراكز قيادية بالفروع والادارات.

• في نوفمبر ٢٠٢٣ – قام المصرف المتحد بفتح افاق جديدة امام العقول المبتكرة من فريق المصرف المتحد لتقديم الجديد من خدمات ومنتجات والمشاركة في مسيرة التحول الرقمي من خلال المشاركة في المسابقة التي اقامها المعهد المصرفي المصري حول العملات المشفرة. وقد اسفرت المسابقة عن حصول احد شباب المصرف المتحد علي المركز الاول بين البنوك.

الثالث عشر : في مجال المسئولية المجتمعية

• في مارس ٢٠٢٣ - اطلاق شارة البدء في تنفيذ أعمال التنمية والتطوير لقرية نجع الجسور بمحافظة الأقصر- احد قري مبادرة "حياة كريمة" بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير للتنمية عضو التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي. تحت رعاية السيدة الوزيرة نيفين قباج وزيرة التضامن الاجتماعي وبالتنسيق الكامل مع السيد المستشار مصطفى الهم محافظ الاقصر.

حيث تم تنفيذ عملية إعادة إعمار المنازل المتهالكة بالقرية. والتمكين الاقتصادي من خلال خلق فرص عمل غير تقليدية تتناسب مع طبيعة الظروف المعيشية للأسر المستهدفة. فضلا عن تقديم حزمة من الخدمات الطبية المتكاملة ذات الجودة لطلاب المدارس بالقرية.

• فى مجال التعليم و الصحة:

• توجية الدعم والمساندة لصالح مستشفى ٥٧٣٥٧ لعلاج سرطان الأطفال

• دعم الطلاب الغير قادرين لسداد الرسوم المدرسية بمحافظة جنوب سيناء

• تعبئة وتوزيع كراتين الإطعام بمناسبة شهر رمضان المبارك المعظم.

• توجية الدعم لجمعية الهلال الأحمر وصندوق تحيا مصر لمنكوبى الزلزال بالمناطق السورية.

• فتح حساب لمؤسسة صناع الخير خاص بالاغاثة الانسانية لصالح اهالي غزة.

• استكمال منظومة التعاون مع مؤسسة دار الاورمان بدعم مستشفى شفاء الأورمان بالأقصر.

• تدعيم اواصل الشراكة مع مستشفى بهية لعلاج سرطان الثدى بالمجان وتقديم الدعم لها.

• استكمال انشطة الدعم المعنوي والدراسي لطلاب محافظة جنوب سيناء من خلال تنظيم يوم رياضى

• اقامة فاعليات مسابقة المصرف المتحد - القرآن الكريم السنوية ب ٢٠ محافظة علي مستوي الجمهورية.

• توجية الدعم لمستشفى الشيخ زايد التخصصى لعلاج مرضى السرطان

• الشراكة مع صندوق تحيا مصر من خلال الدعم لحملة الشتاء وحملة الاغذية لسكان المناطق النائية.

• تقديم المنح الدراسية لطلاب مدينة زويل للعلوم و التكنولوجيا .

بنهاية ٢٠٢٣

المصرف المتحد يحصد ٥٥ جائزة وتكريم محلي ودولي خلال ١٧ عاما من مسيرة العمل المصرفي المحترف

حصد المصرف المتحد ٥٥ جائزة محلية ودولية متخصصة في المجال الاقتصادي خلال مسيرة ١٧ عاما من الانجازات والعطاء المستمر بالسوق المصري، منهم ١٠ جوائز خلال ٢٠٢٣. وذلك بفضل جهود ابناءه وتفانيهم في العمل لتحقيق استراتيجية المؤسسة.

في يناير ٢٠٢٣ - منحت مؤسسة جلوبال ايكونوميست البريطانية Global Economics المصرف المتحد جائزة «أكثر البنوك الاسلامية استدامة لعام ٢٠٢٢» The Most Sustainable Islamic Bank

في شهر فبراير ٢٠٢٣ وشهر نوفمبر ٢٠٢٣ - صندوق «رخاء» المصرف المتحد - النقدي ذو العائد التراكمي المتوافق مع احكام الشرعية يتصدر مؤشرات الصناديق الاسلامية بالسوق بمؤشرات صعود قياسية تحت ادارة شركة CI Capital .

في يونيو ٢٠٢٣ – حصل المصرف المتحد على جائزتين - لافضل اداء تمويلى فى القروض المشتركة الممنوحة للمشروعات الاستراتيجية التنموية المعنية بالانشطة التمويلية الغذائية والزراعية والاسمدة، بمنطقة افريقيا والشرق الأوسط وروسيا وتركيا من مؤسسة EMEA Finance العالمية.

الجائزة الاولي : عن المشاركة فى تمويل أفضل قرض مشترك لتمويل نشاط زراعى و صناعى فى منطقة افريقيا والشرق الاوسط و روسيا وتركيا.

الجائزة الثانية : عن المشاركة فى تمويل افضل قرض مشترك ممنوح لتمويل نشاط صناعى.

فى يوليو ٢٠٢٣ – حصل المصرف المتحد على شهادة التوافق مع المعايير العالمية لتامين بيانات البطاقات الدفع الالكترونى ٢٠٢٣ – Payment Card Industry (Data Security Standard (PCI-DSS

فى اكتوبر ٢٠٢٣ – حصد المصرف المتحد على الجائزة الاولى فى مسابقة المعهد المصرفى لافضل بحث مقدم عن العملات المشفرة.

فى نوفمبر ٢٠٢٣ – تصدر المصرف المتحد مؤشر «بيزنس نيوز» الاقتصادى فى حجم الانفاق على التكنولوجيا Capex الامر الذى يؤكد على رؤية واستراتيجية المصرف المتحد القائمة على كفاءة البنية التكنولوجية وضمان مواكبتها لاليات الثورة التكنولوجية الرابعة والتطور العالمى فى الخدمات البنكية الرقمية.

فى نوفمبر ٢٠٢٣ - حصل المصرف المتحد على المركز الثانى فى تصنيف البنوك التجارية التى تقدم خدمات مالية إسلامية؛ وذلك طبقا لتقرير الجمعية المصرية للتمويل الإسلامى.

نبذة عن جوائز المصرف المتحد منذ انشاؤة عام ٢٠٠٦ وحتي عام ٢٠٢٢

وبدأ المصرف المتحد فى حصد الجوائز بداية من عام ٢٠٠٧ عقب اشهر معدودة من انشاؤه يونيو - ٢٠٠٧ عندما حصل على درع التميز من شركة ميسيس العالمية.

٢٠١٢ - منح جائزة « المعالجة المباشرة للمدفوعات ٢٠١٢ « من بنك ستاندرد شارترد الأمريكى.

٢٠١٣ - حصد المصرف المتحد جائزتين من مؤسسات دولية

الجائزة الاولى : جائزة « المعالجة المباشرة للمدفوعات ٢٠١٣ « من بنك ستاندرد شارترد الأمريكى وذلك للعام الثانى على التوالى.

الجائزة الثانية : « تميز الاداء و تعظيم العائد من خدمة تحويل الأموال « من شركة موني جرام العالمية ثانى اكبر شركة دولية متخصصة فى مجال تحويل الاموال.

٢٠١٤- تم منح المصرف المتحد للعام الثالث جائزة « المعالجة المباشرة للمدفوعات ٢٠١٤ « من بنك ستاندرد شارترد الأمريكى.

فى ابريل ٢٠١٨ – قام اتحاد المصارف العربية بمنح المصرف المتحد جائزة افضل بنك فى تقديم الخدمات التكنولوجية المتطورة لعام ٢٠١٨ The most innovative bank «

فى يوليو ٢٠١٨ - منح اتحاد المصارف العربية جائزة «أفضل ادوات الاستثمار الاقليمية «صندوق رخاء» النقدي المتوافق مع احكام الشريعة».

فى ديسمبر ٢٠١٨ – فى استفتاء محلى متخصص لقطاع المؤسسات المالية، اختيار اشرف القاضى – رئيس مجلس الادارة - (المركز الأول) ضمن افضل ٣ مصرفيين اثروا بالسوق المصري لموقع «بانكرز لونج» احد اشهر المواقع البنكية المتخصصة.

فى يناير ٢٠١٨ - اختيار نيفين كشميري – نائب العضو المنتدب لقطاعات الاعمال ضمن افضل ٥٠ سيدة فى منتدي افضل «خمسين سيدة مصرية» بالنسبة للسوق المصري.

فى ديسمبر ٢٠١٨ - اختيرت جرمين عامر – رئيس قطاع الأتصال المؤسسي فى استفتاء عام لموقع «بانكرز لونج» ضمن افضل ١٠ قيادات نسائية مؤثرة بالسوق المصرفي.

فى فبراير ٢٠١٩ - أعلن اتحاد المصارف العربية، حصول المصرف المتحد على جائزة «التميز للمصارف الرقمية العربية ٢٠١٨» للمرة الثانية علي التوالي.

وفي فبراير ٢٠١٩ - حصل صندوق «رخاء» النقدي على جائزة افضل صندوق نقدي اسلامي في الشرق الأوسط من مؤسسة جلوبال انفستورز Global Investors

وفي مارس ٢٠١٩ - حصل المصرف المتحد على جائزة « التميز و الابداع فى التكنولوجيا المالية الرقمية « و ذلك على هامش القمة السنوية الحادية عشر «مصر بوابة عبور لأفريقيا».

وفي يونيو ٢٠١٩ – منحت مؤسسة EMEA المالية الدولية المصرف المتحد جائزتين كافضل أداء تمويلي لقروض المشروعات الاستراتيجية الكبري المشتركة بأفريقيا والشرق الاوسط وروسيا.

وفي يوليو ٢٠١٩ - حصل صندوق «رخاء النقدي» ايضا علي جائزة افضل الية استشارية متوافقة مع احكام الشريعة من اتحاد المصارف العربية للعام الثاني على التوالي.

فى نوفمبر ٢٠١٩ – حصل أشرف القاضى - رئيس مجلس الادارة ومعتز القصبى - نائب العضو المنتدب علي شهادة القيادة المصرفية من جامعة هارفرد الامريكية ضمن قائمة تضم ٤٧ مصرفيا مصريا.

في ديسمبر ٢٠١٩ – حصل المصرف المتحد علي شهادة رئاسية بتوقيع من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي تقديرا لدوره في دعم صندوق تحيا مصر من خلال المشاركة في ٦ مبادرات قومية تحت رعاية صندوق تحيا مصر.

سبتمبر ٢٠١٩ – منح منتدى المراة المصرية نيفين كشميري - نائب العضو المنتدب لقطاعات الاعمال وجرمين عامر - رئيس الاتصال المؤسسي قلادة المرأة المصرية ٢٠١٩

فى يناير ٢٠١٩ – منح منتدي الـ ٥٠ للسيدات الاكثر تاثيرا في مؤسسات الاعمال في مصر لعام ٢٠١٨ جرمين عامر - رئيس الاتصال المؤسسي لاسهاماتها المؤثرة في مجال الاتصال المؤسسي والذي انعكس علي اداء المؤسسة اعلاميا بالسوق المصري. وذلك وفقا للتقرير السنوي الذي اعده منتدي الـ ٥٠ وفقا للمعايير المهنية والتصنيف الرسمي للمنتدي.

فى سبتمبر ٢٠٢٠ - فاز المصرف المتحد بجائزة « أفضل القنوات المصرفية الرقمية - مصر ٢٠٢٠» من مجلة انترناشونال فينانس للعام الثاني علي التوالي . ويأتي اختيار المصرف المتحد للفوز بالجائزة تتويجاً وتأكيداً لثقله في السوق المصري عبر تقديم مجموعة الخدمات المصرفية المتطورة لدعم قاعدة عملائه سواء للافراد والشركات باستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة.

منح اتحاد المصارف العربية المصرف المتحد جائزة التميز الرقمي « لأفضل مؤسسة مالية عربية « لعام ٢٠٢٠ "The Best Arab Digital Financial Institution "

فى يناير ٢٠٢١ – حصد فرج عبد الحميد جائزة أفضل اداء لنائب رئيس بنك فى القطاع المصرفي في استفتاء مؤسسة عالم المال الاقتصادية «ليدرز أورد ٢٠٢٠» Leaders Award

فى سبتمبر ٢٠٢١ – تكريم جرمين عامر – رئيس الاتصال المؤسسي المصرف المتحد – تقديرا لاسهاماتها الاعلامية وجهودها في تطوير وتحسين صورة المرأة بالاعلام بمؤتمر مصر بوابة الاستثمارات المستدامة لافريقيا.

فى نوفمبر ٢٠٢١ – المجلس العربي للمسئولية المجتمعية بجامعة الدول العربية يمنح المصرف المتحد الجائزة العربية لاعمال الخير للمشروعات الاكثر ابتكارا عن مشروع تجليات للتمكين الاقتصادي لاهالي سانت كاترين.

في ديسمبر ٢٠٢١ - منح الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب «جائزة التميز لافضل مصرف من حيث الشمول المالي ٢٠٢١».

فى يناير ٢٠٢٢ - منحت مؤسسة جلوبال ايكونوميس البريطانية اشرف القاضي – رئيس المصرف المتحد جائزة القيادة المحترفة للمؤسسات البنكية عن عام ٢٠٢١ IMF الانجليزية فوز المصرف المتحد بجائزة « أفضل القنوات المصرفية الإلكترونية - مصر ٢٠٢٠» . وذلك تتويجا لجهوده المستمرة في تقديم حزمة الحلول البنكية والمنتجات المصرفية عبر اليات وقنوات اليكترونية مبتكرة بالسوق.

فى اكتوبر ٢٠٢٢ - اقامت شركة رخاء للاستثمار الزراعي – السعودية، برئاسة الشيخ عبد الله بن ابراهيم بن عبد الله الخريف تكريم استثنائي للمصرف المتحد، كشريك استراتيجي بهدف تسليط الضوء علي سياسته الداعمة للاستثمارات العربية والتوسع في الانتاج الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية وسلاسل القيمة، لتحقيق الاكتفاء الذاتي محليا ورفع معدلات التصدير عالميا.

في اكتوبر ٢٠٢٢ - قامت الدكتورة نيفين القباج بتسليم جيهان ابو حسين – رئيس ايثار للتنمية المجتمعية - درع مؤسسة بهية تقديرا لدور المصرف المتحد وادارة ايثار للتنمية. المجتمعية الكبير والداعم لصحة المراة في مختلف محافظات مصر.

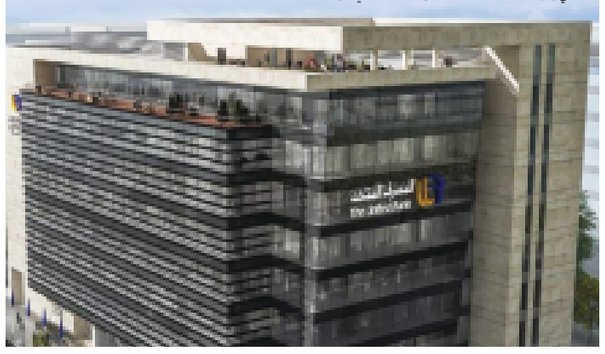

الإسكان: أكثر من ٥٥ ألفًا تقدموا بطلبات للتحويل ضمن الإعلان التكميلي لطرح سكن لكل

أكد الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، أن إعلان التحويل الخاص بالطرح الأول لـ«سكن لكل المصريين ٣»، بنظام التمويل العقاري، يشهد إقبالًا متزايدًا من المواطنين المسموح لهم بالحجز، وهم المواطنون الحاجزون في الطرح الأول للإعلان، والمنطبق عليهم الشروط ممن هم خارج أولوية الوحدات المتوافرة حاليًا لمنخفضي الدخل، ولم يقوموا بسحب مقدم جدية الحجز، ولم يسبق تخصيص وحدة سكنية لهم بذات الإعلان.

وأوضح الدكتور عاصم الجزار أن عدد المواطنين الذين قدموا طلبات التحويل بلغ أكثر من ٥٥ ألف طلب حتى الآن، مؤكدًا أن باب التحويل مفتوح حتى الخميس ٤ يناير ٢٠٢٤.

حسن غانم لـ«الحصاد»

بنك التعمير والإسكان يحقق معدلات نمو استثنائية ونتائج أعمال مستدامة خلال عام ٢٠٢٣

- البنك يرفع شعار الاستدامة ويطبق استراتيجية التحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- سجل زيادة في ودائع العملاء بنسبة ٦,٧% لتصل إلى ٩٥,٥ مليار جنيه
- مواصلة تطوير ورقمنة الخدمات والمنتجات المصرفية في إطار خطته نحو التحول الرقمي
- البنك يعزز صورته الذهنية ويرسخ مكانته كبنك تجاري شامل يقدم مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية

تمكن بنك التعمير والإسكان خلال فترة وجيزة من تحقيق إنجازات ونجاحات متتالية على صعيد كافة أعماله وأنشطته، متخطياً بمؤشراته المالية مستويات غير مسبوقة في تاريخه، مستندا على ما تبناه البنك في السنوات الأربع الماضية من تطبيق لخطة تحول وتطوير شاملة لكافة قطاعته وخدماته، متطلعا للوصول لأعلى معايير الجودة ولم يدخر وسعا في الاستثمار لتطبيق كل مستجدات و متطلبات السوق المصرفي بما يتواكب مع مبادئ المنافسة، واستطاع البنك تسريع وتيرة نموه والتوسع بقاعدة عملائه من خلال جهوده المستمرة في تلك الفترة الوجيزة ليتفوق وبقوة ويتصدر بنتائجه قائمة أسرع البنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية نمواً في العديد من قطاعات الأعمال، وتعظيم القيمة المقدمة لجميع عملائه والمساهمين والمستثمرين وجميع الأطراف ذات الصلة. بالإضافة إلى حرصه الدائم على المشاركة في تمويل مختلف المشروعات الاقتصادية الاستراتيجية، ليبرهن بذلك على دوره الفعال في دفع عجلة الاقتصاد القومي ومواصلة مسيره نموه المستدام في شتى مجالات الأعمال، مع ترسيخ مكانته كأحد أكبر البنوك التجارية الشاملة في القطاع المصرفي المصري.

وقد صرح حسن غانم الرئيس التنفيذي العضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، أن عام ٢٠٢٣ كان عاما استثنائيا استكمل فيه البنك مسيرته الناجحة خلال السنوات الماضية ليؤكد على مكانته كأحد أكبر البنوك التجارية في القطاع المصرفي المصري، فعلى الرغم من الظروف الراهنة تمكن البنك خلال عام ٢٠٢٣ من تحقيق طفرة ملحوظة ومعدلات نمو استثنائية في مؤشراته المالية ومضاعفة مستويات أداء وحجم أعمال البنك على مستوى كافة القطاعات، بالإضافة إلى تعزيز صورته الذهنية وترسيخ مكانته كبنك تجاري شامل يقدم مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية، وهو مايعكس قدرته على التكيف والتعامل مع مختلف الأوضاع المتغيرة باحترافية وديناميكية ومرونة، مع الالتزام بأعلى معايير الكفاءة التشغيلية، مستندا بذلك على تطبيق استراتيجيته الطموحة والاستباقية والتي تضع العملاء وتلبية متطلباتهم على رأس قائمة أولوياتها كأهم محاورها الرئيسية، بالإضافة إلى التوسع بقاعدة عملاءه بما يتواكب مع متطلبات السوق المصرفي ومبادئ المنافسة، وتبنيه نموذج أعمال مميز ومنفرد استطاع من خلاله تعظيم الاستفادة من جميع الفرص المتاحة، بالإضافة إلى متابعته المستمرة لتطبيق كل ما يستجد في السوق المصرفي العالمي والمحلي لتحقيق ذلك النجاح الاستثنائي.

وأشار غانم إلى حرص البنك على مواصلة استهداف وتعزيز أنشطته وخدماته المصرفية والحفاظ على جودة الخدمات المقدمة للعملاء، مع طرح منتجات وحلول مصرفية مبتكرة مرتكزة على دراسات وتحليلات معمقة للسوق المصرفي بهدف تدعيم مركزه التنافسي والوصول إلى كافة الشرائح من العملاء الحاليين والمرتقبين، وذلك من خلال الحرص على تقديم وتطوير جميع الخدمات والمنتجات المصرفية وعلى رأسها الخدمات الرقمية لمواكبة التغيرات المتلاحقة في التكنولوجيا المالية لتسهيل أداء الخدمات المصرفية الرقمية لهم، مع زيادة الانتشار والتوسع الجغرافي من خلال زيادة عدد الفروع وماكينات الصراف الآلي في جميع المحافظات، وذلك للوصول إلى العملاء أينما كانوا لتقديم خدمة مصرفية مميزة لهم، مؤكداً على حرص البنك على تقديم الدعم والتدريب للعاملين على مختلف مستوياتهم الوظيفية لزيادة مهاراتهم وتنمية قدراتهم المهنية لتقديم أفضل خدمة للعملاء بأعلى مستويات الجودة والكفاءة.

وأكد غانم على استمرار البنك في تنفيذ خطته الداعمة للشمول المالي، وجذب شرائح جديدة من المجتمع غير مشمولة مصرفيا بالشكل الكافي للتعامل مع القطاع المصرفي، مع مواصلة البنك في تنفيذ استراتيجيته الهادفة لدعم ذوي الهمم باعتبارهم جزء لا يتجزأ من المجتمع، وذلك من خلال حرص البنك على التوسع في مختلف الخدمات المصرفية المقدمة لهم، وتمكينهم من الاستفادة التامة من كافة الخدمات والمنتجات المصرفية بسهولة ومرونة، بالإضافة إلى استهداف العملاء ذات الملاءة المالية المرتفعة من خلال خدمة كبار العملاء Royal HDB وتقديم خدمات مميزة لتلك الشريحة، والوفاء بمتطلباتهم بجودة واحترافية عالية فضلا عن تقديم الاستشارات المالية وغير المالية لمساعدتهم على إدارة أموالهم على الوجه الأمثل.

وفي إطار استراتيجيته للانتشار الجغرافي تماشيا مع سياسة البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي، أشار غانم إلى تبني مصرفه لخطة توسعية تستهدف تغطية مختلف محافظات الجمهورية ليصل عدد الفروع إلى ١٠٠ فرع، وزيادة أعداد ماكينات الصراف الآلي لتصل إلى أكثر من ٤٤٠ ماكينة، مع تجهيز وتهيئة الفروع الجديدة وفقا لأرقى المستويات الهندسية والإنشائية، وبأحدث التقنيات المصرفية التكنولوجية لتقديم خدمات مصرفية تنافسية وبأعلى درجة من الجودة والكفاءة.

مشيرا إلى تمكن البنك من مواصلة جني ثمار مكانته الراسخة التي يتمتع بها في القطاع المصرفي وثقة العملاء في منتجاته وخدماته المصرفية ، حيث سجل زيادة في ودائع العملاء بنسبة ٦,٧٪ لتصل إلى ٩٥,٥ مليار جنيه خلال الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر من عام٢٠٢٣، مدفوعة بزيادة ودائع التجزئة بنسبة تصل إلى ٦٥,٧٪، لافتا إلى تشجيع البنك للعملاء الحاليين والجدد على استثمار مدخراتهم من خلال الترويج لمنتجات الشهادات الادخارية وحسابات التوفير، مما أثمر عن ارتفاع إجمالي شهادات الادخار ليصل النمو إلى ١,٢٧ مليار جنيه ونسبة نمو قدرها ١٢,٣٪، كما ارتفع إجمالي الودائع من حسابات التوفير ليصل النمو إلى ٦٠٧ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٨,١٪ خلال التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠٢٣، مما ساهم في توسيع قاعدة العملاء وزيادة الحصة السوقية للبنك.

وأضاف غانم إلى مواصلة تعزيز البنك للأصول الخاصة به، حيث بلغ إجمالي الأصول ١١٨ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١٤٪ ، مقارنة بنهاية العام السابق، وذلك على خلفية نمو محفظة قروض البنك من خلال قطاعيّ التجزئة والشركات، حيث بلغ إجمالي القروض ٤٢,٨٥٨ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١٢,٣٪ مدفوعة بنمو محفظة قروض الشركات والمؤسسات حيث بلغت ١٨,٨١٥ مليار جنيه بنمو قدره ١,٨٥ مليار جنيه وبنسبة نمو ١١٪ ، كما سجلت محفظة قروض التجزئة المصرفية مبلغ ١١,٨٣١ مليار جنيه بزيادة قدرها ١,٧ مليار جنيه وبنسبة نمو ١٧٪، بينما سجلت محفظة قروض التمويل العقاري مبلغ ١٢,٢١٢ مليار جنيه بنسبة نمو١٠ ٪، كما ارتفع هامش صافي الدخل من العائد إلى ١٠,٥ ٪ مقابل ٦٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، كما بلغ إجمالي القروض إلى الودائع نسبة ٤٥٪خلال الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ مقابل ٤٢,٦٪ خلال عام المقارنة، حيث أن زيادة عائد القروض والإيرادات المشابهة بنسبة ٧٠,٦٪ والزيادة في تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة بنسبة ٣٠٪، أسهما في زيادة صافي الدخل من العائد ليسجل ٧,٣ مليار جنيه مقابل ٣,٤ مليار جنيه وبنسبة نمو تصل إلى ١١٤,٢٪.

وعلى صعيد التحول الرقمي أشار غانم إلى تبني مصرفه لاستراتيجية توسعية طموحة في مجال التحول الرقمي، من خلال تطبيق كل ما يستجد في مجال التكنولوجيا المالية، مع تطوير وتحديث البنية التكنولوجية وتزويدها بأحدث الأنظمة الرقمية من خلال استثمارات متنامية بما يفي بالتحول الرقمي السريع والمتلاحق، وذلك تعزيزاً لسياسة الدولة والبنك المركزي لنشر ثقافة الدفع الإلكتروني والتحول إلى مجتمع لا نقدي باعتباره الوسيلة الأكثر أمانا ودقة ومرونة.

وأوضح غانم أن مصرفه يحرص على إطلاق العديد من التطبيقات والخدمات الإلكترونية، بهدف تدعيم مركزه التنافسي، والتي تعد طفرة في مجال الخدمات الرقمية مثل المحفظة الإلكترونية والإنترنت والموبايل البنكي، بالإضافة إلى إدراج البنك بشبكة المدفوعات اللحظية عبر تطبيق انستاباي، مشيراً إلى إطلاق المرحلة الثانية وجاري العمل على إطلاق المرحلة الثالثة من خدمات الإنترنت البنكي ، والتي ستتيح أكثر من ٦٠ خدمة بشكل مباشر للتسهيل على العملاء بالإضافة إلى الخدمات القائمة بالفعل مثل تحويل الأموال داخل وخارج البنك وفتح حسابات أون لاين، وربط شهادات جديدة، وإدارة بطاقات العميل، وسداد مديونيات بطاقات الائتمان، مع إمكانية التحويل اللحظي من داخل الانترنت والموبايل البنكي، بالإضافة إلى خدمات cash in & cash out، والتوسع في أعداد ماكينات الصراف الآلي ATMs والتي وصلت إلى أكثر من ٤٤٠ ماكينة في مختلف محافظات الجمهورية.

كاشفاً عن زيادة نسبة أعداد المشتركين في تطبيق الإنترنت والموبايل البنكي بنسبة نمو ٧٩٪ خلال التسعة أشهر المنتهية من عام ٢٠٢٣ مقارنة بنفس الفترة خلال عام٢٠٢٢، كما زادت نسبة عدد مستخدمي تطبيق الإنترنت والموبايل البنكي بنسبة نمو ١١٥٪ بإقفال الربع الثالث من ٢٠٢٣ مقارنة بإقفال عام ٢٠٢٢ كما زادت نسبة العملاء المفعلين لتطبيق فلوسي فون بنسبة ٤١٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

(استراتيجية التحول نحو الاقتصاد الأخضر والتمويل المستدام)

وفي إطار جهود بنك التعمير والإسكان في تعزيز ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر والتمويل المستدام، أوضح غانم أن مصرفه يؤمن بضرورة ترسيخ معايير الاستدامة في مختلف أنشطته وأعماله، والتي تنعكس بشكل واضح على استراتيجية البنك، نظراً لأهميتها في دعم الاستقرار المالي والمصرفي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيرا إلى حرص البنك على اتباع كافة الممارسات المستدامة المتعارف عليها بالقطاع المصرفي، وذلك من خلال تعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر، واهتمامه الدائم بتطبيق حلول صديقة للبيئة، من خلال المشاركة في العديد من المبادرات التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة، لافتا إلى أن خلق قيمة مستدامة لجميع الأطراف ذات الصلة هو هدف استراتيجي فضلا عن كونه التزام أخلاقي.

كما أعرب غانم عن فخره بمشاركة مصرفه بتمويل عدد من المشروعات الاستراتيجية والداعمة لتوجهات الدولة نحو التحول للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، والتي تخطت تكاليفها الاستثمارية ٤٠ مليار جنيه، مشيراً إلى قيام مصرفه بالمساهمة في تمويل مشروع إنشاء ٢ محطة رفع مياه لاستصلاح ٣٦٢ ألف فدان بمحور الضبعة، بالإضافة إلى مساهمة البنك في تمويل مشروع القناه للسكر- مصنع المنيا والذي يستهدف تحويل مصر من مستورد إلى مصدر للسكر، والمساهمة في تمويل مشروع تنمية جنوب الوادي بمنطقة توشكى لاستصلاح ٣٧٥ ألف فدان، وذلك للتغلب على الفجوة الغذائية بزيادة الأراضي الزراعية وزيادة الصادرات الزراعية، وفي مجال قطاع الرعاية الصحية أشار غانم إلى مساهمة مصرفه في تمويل مشروع إنشاء مستشفى دهب المركزي لتقديم الخدمات الطبية لسكان محافظة جنوب سيناء، بالإضافة إلى المساهمة في تمويل مشروع مستشفى أبو قرقاص بمحافظة المنيا ضمن المبادرة الرئيسية "حياة كريمة"، وذلك لتقديم كافة الخدمات الطبية ضمن منظومة التأمين الصحي الشامل.

البنك يتصدر بنتائجه قائمة أسرع البنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية

مشيراً إلى أن قيمة إجمالي التمويلات المخصصة لخدمة مبادئ التمويل المستدام بلغت ٢,٥٥٦ مليار جنيه على مستوى قطاعات تمويل الشركات والقروض المشتركة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبنسبة تقدر ب ١٢ ٪ من إجمالي محفظة التمويلات خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٣.

وعلى مستوى قطاع تمويل الأفراد أوضح غانم أن بنك التعمير والإسكان من أوائل البنوك المشاركة في تنفيذ مبادرة البنك المركزي لإحلال المركبات، فقد بلغت إجمالي تلك التمويلات ٨٤٠ مليون جنيه لعدد ٢٦٥٦ سيارة حتى سبتمبر٢٠٢٣، وذلك تماشيا مع توجهات الدولة بأهمية تحويل المركبات للعمل بالوقود المزدوج، وذلك في ظل توجه الدولة لمراعاة العناصر البيئية والاجتماعية وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

وعلى صعيد مبادرات التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل، أكد غانم على تصدر مصرفه وريادته في مجال التمويل والتنمية العمرانية فقد بلغ حجم التمويلات الصادرة للعملاء محدودي ومتوسطي الدخل ضمن مبادرات التمويل العقاري ما يزيد عن ١٠ مليار جنيه حتى سبتمبر٢٠٢٣.

(تطبيق سياسة الاستدامة داخل منظومة العمل ببنك التعمير والإسكان)

وفي إطار تطبيق سياسة الاستدامة داخل منظومة العمل البنكية، أعرب غانم عن فخره بأن بنك التعمير والإسكان من أوائل البنوك التي حرصت على إعداد سياسة للاستدامة تطبق على مستوى كافة القطاعات والفروع التابعة للبنك، على أن يراعى فيها تطبيق معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، بالإضافة إلى إدارة مخاطر المناخ تماشيا مع استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر٢٠٣٠.

وفي هذا السياق أشار غانم إلى تبني مصرفه لسياسة بيئية مستدامة وذلك من خلال اعتماد معايير البناء الصديق للبيئة، والتي تسهم في التقليل من استهلاك الطاقة، بالإضافة إلى تعزيز استخدام المنتجات والخدمات المصرفية الرقمية لخفض معدل زيارات العملاء داخل الفروع، وذلك من خلال قيام البنك بتطوير وتحديث بنيته التكنولوجية وتزويدها بأحدث الأنظمة الرقمية، وإطلاق العديد من التطبيقات والخدمات الإلكترونية ،بالإضافة إلى قيام البنك بقياس البصمة الكربونية للأنشطة الداخلية بالمبنى الرئيسي لقياس معدلات انبعاث الغازات الضارة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، ووضع خطط تنفيذية لخفض هذه النسب للحد من الآثار السلبية على البيئة والمناخ. وإنشاء إدارة مستقلة للاستدامة والتمويل المستدام، مع الاستعانة باستشاري بيئي لتقييم مشاريع الشركات الكبرى المزمع تمويلها من المنظور البيئي، مع إعداد تقارير دورية في هذا الشأن، مما يؤدي إلى تحقيق رؤية الدولة والدفع بعجلة التحول نحو الاقتصاد الأخضر ومواجهة المخاطر البيئية.

دور فعال في تطبيق منهج الاستدامة الاجتماعية في جميع المجالات

أشار غانم إلى حرص بنك التعمير والإسكان على تحقيق التنمية الشاملة وتطبيق منهج الاستدامة في جميع النواحي والمجالات، من خلال استراتيجيته الهادفة للمسئولية المجتمعية، موضحا أن من أهم القيم والمبادئ الأساسية لبنك التعمير والإسكان هي السعي جاهدا لأن يكون دائما عضو مسئول وفعال في المجتمع وسعيه للمساهمة في المبادرات والبرامج ذات الأثر الملموس في التنمية المستدامة، وذلك لخلق حالة من تكافؤ الفرص وتحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين الجميع تماشيا مع رؤية مصر ٢٠٣٠، منوها إلى أن المشاركة الفعالة للقطاع المصرفي مع مؤسسات المجتمع المدني الغير الهادفة للربح لها نتائج فعالة لتقديم الدعم المجتمعي لأكبر عدد من المستفيدين.

وفي هذا السياق أوضح غانم أن قطاعي الصحة والتعليم يأتيان على رأس أولويات بنك التعمير والإسكان في أنشطة التنمية المستدامة، حيث ساهم البنك في العديد من المبادرات من بينها تمويل تشييد وبناء أكاديمية السويدي بإجمالي مساهمات تصل إلى ١٢,٥ مليون جنيه مصري لدعم التعليم الفني والتدريب المهني بمنطقة السادات الصناعية، والمساهمة في إنشاء حضانات لتنمية الطفولة المبكرة وبناء قدرات مقدمي الخدمات في ذلك المجال، بهدف تقديم خدمة ذات جودة عالية للأطفال الأشد احتياجاً، بإجمالي مساهمات تصل إلى١٠ مليون جنيه.

وأضاف غانم أن بنك التعمير والإسكان عزز من مجهوداته في خدمة ودعم قطاع الرعاية الصحية، وذلك من خلال إطلاق سلسلة من المبادرات الفعالة، ورعاية ودعم العديد من المستشفيات والمشاركة في بروتوكولات التي تهدف جميعاً إلى خلق تأثير إيجابي ومستدام على هذا القطاع، وكانت من أهم هذه المبادرات دعم مستشفى الناس بمنطقة شبرا الخيمة بتمويل شراء أجهزة لغرف العمليات بإجمالي مساهمات تصل إلى أكثر من ٤ مليون جنيه، المشاركة في دعم مؤسسة إبراهيم بدران من خلال انشاء ٦ عيادات طبية بمحافظات الصعيد بإجمالي مساهمات تصل إلى أكثر من ٦ مليون جنيه لتقديم الخدمات العلاجية للفئات الأكثر احتياجًا، دعم مستشفى أبادي ٤٠٤٠ بمحافظة الإسكندرية بتمويل شراء أجهزة لعلاج مرضى السرطان بإجمالي مساهمات تصل إلى ١٢ مليون جنيه، المساهمة في بناء وتشييد مركز الجراحة العامة بمستشفى أهل مصر لعلاج الحروق بإجمالي مساهمات تصل إلى أكثر من ١٢ مليون جنيه، بالإضافة إلى المساهمة في إنقاذ الأطراف والقدم السكري بالتعاون مع مستشفى القصر العيني بإجمالي مساهمات تصل إلى أكثر من ١٤ مليون جنيه مصري وذلك من خلال المساهمة في تنفيذ التجهيزات المعمارية والإنشائية، توفير الأثاث الطبي، الأجهزة الطبية، غرف العناية والمستلزمات الطبية.

واستكمل غانم بأن مصرفه يمنح أولوية قصوى في جدول أنشطة برنامجه للمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة لدعم أصحاب الهمم باعتبارهم جزء لا يتجزأ من المجتمع، وذلك من خلال مساهمته في العديد من المبادرات وتوفير الإمكانيات والاحتياجات الخاصة لهم سواء كانت تعليمية أو صحية وذلك تماشياً مع خطة الدولة لدمجهم الكامل في المجتمع، مشيراً إلى مساهمة البنك في إعادة تطوير وتجديد مدرسة النور للمكفوفين بمدينة الفيوم بإجمالي مساهمات تصل إلى ٢ مليون جنيه، لافتا إلى مشاركة البنك في رعاية أكبر ملتقى توظيفي لذوي الهمم "خطوة ٢٣" بهدف خلق حلقة وصل بين أكثر من ٢٠٠٠ باحث عن عمل من ذوي الهمم بأكثر من ٣٠ شركة من كبرى الشركات العالمية العاملة بالسوق المصري، بالإضافة إلى توفير العديد من فرص العمل الملائمة لهم مع تقديم ورش عمل تشمل تدريبهم وتأهيلهم لدخول سوق العمل بمشاركة متخصصين في هذا المجال.

وانطلاقاً من حرص بنك التعمير والإسكان على تحقيق التنمية الشاملة وتطبيق منهج الاستدامة في جميع النواحي والمجالات، أوضح غانم أن مصرفه قام بتعزيز مجهوداته لدعم الفئات المهمشة والأكثر احتياجاً وتوفير الاحتياجات الأساسية مثل التعليم والصحة وغيرها من الحقوق التي تضمن لهم حياة كريمة، وذلك تماشياً مع خطة الدولة ورؤية مصر٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، مشيراً إلى مساهمة البنك في تطوير جمعية الخدمات الاجتماعية بحي رملة بولاق وتنفيذ خطة تطوير شاملة للجمعية من خلال إعادة تأسيس البنية التحتية، إحلال وتأثيث حضانات الأطفال، بالإضافة إلى إعادة تجهيز ورفع كفاءة ٨عيادات طبية متكاملة ومعمل للتحاليل وتزويدهم بالأجهزة الطبية بإجمالي مساهمات تصل إلى ٢ مليون جنيه، كما افتتح البنك عدد من المنازل بقرية خور عواضة بمحافظة أسوان، ضمن مبادرة إعادة إعمار القرى الأكثر احتياجاً في مصر، فقد ساهم البنك في إحلال وإعادة بناء وتأثيث وفرش بالكامل لعدد ٢٠ منزل ممن تعرضوا للضرر الكامل جراء موجة السيول التي تعرضت لها أسوان في نوفمبر ٢٠٢١ بإجمالي مساهمات بما يقرب من ٣ مليون جنيه.

وفي إطار إيمان البنك بضرورة تمكين المرأة، أكد غانم على حرص مصرفه على المشاركة الدائمة في المبادرات والبرامج والتي تتيح لهن التدريب والتعليم وفرص العمل، بالإضافة إلى إطلاق حسابات وخدمات مصرفية صممت خصيصا لهن نظراً للدور الحيوي الذي تلعبه في دفع عجلة النمو الاقتصادي، مشيراً إلى مساهمة البنك في تنفيذ مشروع "التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر الأكثر احتياجا بمحافظة أسوان" بإجمالي مساهمات تصل إلى أكثر من ٤ مليون جنيه، بهدف الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز ثقافة الشمول المالي لعدد ٢٠٠ من الأسر الواقعة تحت خط الفقر بثلاثة قرى بمحافظة أسوان، وذلك بهدف الوصول لمرحلة الأمان والسلامة المستدامة للأسر الواقعة تحت خط الفقر، وتحويل المستفيدين من مرحلة الكفاف إلى مرحلة الكفاية والاستقلالية والاعتماد على الذات، وذلك من خلال توفير فرص اقتصادية ملائمة ومستدامة وتقديم الدعم المالي والفني لتأسيس وتطوير المشروعات متناهية الصغر.

وأعرب غانم عن تطلعاته مستقبلاً إلى توسيع وتعزيز أنشطة وخدمات البنك المصرفية ومواصلة تنفيذ البنك لخطته الطموحة التي ترتكز على وضع العملاء على رأس أولوياته والتوسع بأنشطة البنك التجارية، مع الاستمرار في تطوير بنيته الأساسية التكنولوجية والرقمية، وإدارة المخاطر بحكمة والمضي قدمًا وفق استراتيجية التوسع المنشودة لتحقيق النمو المستدام، بما يدعم مكانته كأحد أكبر الكيانات المصرفية في السوق المصري، من خلال قدرته على اقتناص الفرص والتعامل مع التحديات الاقتصادية المحلية والعالمية بكفاءة وحرفية ومرونة عالية لمواصلة تحقيق معدلات نمو متميزة لتحقيق رضاء العملاء وطموحات المستثمرين.

الجوائز والتصنيفات العالمية التي حصدها البنك خلال ٢٠٢٣

وتتويجاً للجهود الاستثنائية المتواصلة التي قام بها البنك خلال الفترة الماضية وخاصة في مجال التحول الرقمي، وتقديمه لخدمات ومنتجات مصرفية رقمية مبتكرة، بالإضافة إلى تطبيقه لاستراتيجية طموحة تؤهله أن يصبح من أكبر البنوك التجارية في مصر، حصد بنك التعمير والإسكان العديد من الجوائز المرموقة والمراكز المتقدمة من كبري المؤسسات العالمية، حيث تم اختيار البنك ضمن قائمة فورتشن لأكبر٥٠٠ شركة عربية لعام ٢٠٢٣. وإدراجه ضمن تصنيف فوربس لأقوى ٥٠ شركة في مصر ٢٠٢٣، كما صُنف البنك ضمن أفضل ١٠٠ بنك عربي في ٢٠٢٣ من مؤسسة ذا بانكر.

كما حصد البنك على عدة جوائز مثل "البنك التجاري الاسرع نمواً ٢٠٢٣" ،"البنك الأسرع نمواً في إصدار البطاقات٢٠٢٣"و البنك التجاري الأسرع نمواً في القروض المشتركة٢٠٢٣ " من مؤسسة world Business Outlook، وحصد جائزتي ،"البنك الأسرع نمواً في إصدار البطاقات٢٠٢٣"و البنك التجاري الأسرع نمواً في القروض المشتركة٢٠٢٣ "من مؤسسة Global Brand كما حصد ٣ جوائز من مؤسسة International Business Magazine وهم "أسرع البنوك نمواً في قروض الشركات ٢٠٢٣ "، "البنك التجاري الأسرع نمواً ٢٠٢٣"و البنك الأسرع نمواً في التجزئة المصرفية" وحصد ٥ جوائز في مجال "البنك الأكفأ في تقديم خدمة الإنترنت البنكي ٢٠٢٣ "،" البنك الأسرع نمواً في إصدار البطاقات ٢٠٢٣ " ، البنك التجاري الأسرع نمواً في القروض المشتركة٢٠٢٣ ،"البنك التجاري الاسرع نمواً ٢٠٢٣" و أسرع البنوك نمواً في قروض الشركات ٢٠٢٣" من مؤسسة Gazette International Magazine و جائزة "أسرع البنوك نموا في التجزئة المصرفية٢٠٢٣ " من مؤسسة Global Banking and Finance .

البنك المركزي يمنح البنوك مهلة ٦ أشهر للتوافق مع الضوابط الجديدة لغسل الأموال

قرر البنك المركزي المصري إلغاء الضوابط الرقابية الصادرة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن البنك اعام ٢٠٠٨، كما أعلن البنك منح البنوك مهلة ٦ أشهر للتوافق مع الضوابط الرقابية الجديدة الصادرة منذ تاريخ صدور الضوابط المتعلقة بها أو أي إجراء، من إجراءات الإخطار أو الفحص التي تتخذ في شأنها

المختصة بتطبيق أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتعديلاته في حدود اختصاصاتها المنصوص عليها في القانون المشار إليه عن أية عمليات يشتبه في أنها تشكل متحصلات أو تتضمن غسل أموال أو تمويل الإرهاب أو البيانات أو المعلومات أو المستندات المتعلقة بها أو أي إجراء، من إجراءات الإخطار أو الفحص التي تتخذ في شأنها

بحضور وزيرة التضامن الاجتماعي..

بنك مصر يوقع بروتوكولي تعاون مع "التضامن" و"تحيا مصر" دعمًا لأكثر من ١٠٠ ألف أسرة

قام بنك مصر بتوقيع بروتوكولي تعاون مع صندوق تحيا مصر لدعم أكثر من ١٠٠ ألف أسرة مصرية في مختلف محافظات مصر من خلال المشاركة في مبادرتي "بأهلنا وأشنا" لتوفير الدعم الغذائي و"دكان الفرحة" لتجهيز الفتيات البيتيات، وقد قام بالتوقيع الوزيرة نفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي، ومحمد الأتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، وتامر محمد عبد الفتاح المدير التنفيذي لصندوق تحيا مصر، وذلك بحضور لفيف متميز من قيادات البنك والصندوق والوزارة.

وأكدت وزيرة التضامن الاجتماعي إن هذه الشراكة الجديدة تأتي تأكيدًا على التعاون المثمر والمُنتج في مد شبكات الأمان الاجتماعي والعمل على استمرار التواصل مع القاعدة العريضة من المواطنين والاستجابة لاحتياجاتهم الملحة، خاصة في وقت تمر به مصر والعالم أجمع بتغيرات اقتصادية متعاقبة وليست سهلة مما يؤثر على الجوانب الاجتماعية والاحتياجات اليومية للمواطنين.

كما أكدت الوزيرة أن الدعم العيني الذي توفره الدولة ليس هو الدعم الوحيد الملموس للأسر، ولكن هناك أشكال أخرى من الدعم العيني تتمثل في توفير مصروفات التعليم للطلاب المدارس والجامعات، وتسوية العلاج لبعض الأسر المتعثرة، وتوفير الأجهزة التعويضية لذوي الإعاقة، وتكاليف الزواج بصفة خاصة للإناث، وتوفير سلة غذاء، وغيرها من المساعدات الدورية من مختلف المؤسسات الحكومية والأهلية والدينية وشركاء القطاع الخاص والمصرفي.

ومن جانبه عقب محمد الأتربي - رئيس مجلس إدارة بنك مصر قائلًا " أن بنك مصر يحرص دائمًا على التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لدعم الأسر الأولى بالرعاية في مختلف محافظات مصر، وذلك تماشيًا مع توجيهات الدولة المصرية لدعم الفئات الأكثر استحقاقًا من خلال المبادرة الرئاسية " حياة كريمة" وبما يحقق خطة مصر ٢٠٣٠ ، و يتعكس إيجابا على تحسين المستوى المعيشي للأسر، ويحرص البنك دائمًا على توجيه دعمه لمختلف برامج العمل التنموية مما يساهم في تمكين المجتمع بهدف رفع مستوى المعيشة لغير القادرين والوصول الى مجتمعات مستدامة وكذلك المساهمة في تحسين نوعية حياة المواطن، وتشجيع الشراكات بين القطاعات المختلفة بالمجتمع المصري؛ حكومي وأهلي وخاص، من خلال تقديم نموذج ناجح بالمجتمع يحتذى به.

وأكد المدير التنفيذي لصندوق تحيا مصر، تامر عبد الفتاح، أن البروتوكول يستهدف تعزيز آخر التعاون بين الجهات الثلاث في مجال الحماية الاجتماعية للوصول للأسر المستحقة بأفضل حزمة من الخدمات والموارد اللازمة وذلك من خلال قوافل مبادرة "بالهنا والشفا" لتوفير الدعم الغذائي للأسر الأولى بالرعاية، ممن أعدت لهم دراسة حالة اجتماعية وذلك اعتمادًا على قواعد بيانات الأسر المستهدفة لدى الصندوق.

وأضاف عبد الفتاح: إن هذه الشراكة الاستراتيجية تعد نموذجًا يحتذى به في التعاون المؤسسي على صعيد العمل المجتمعي وليها مرددوها المميز في مجال الحماية الاجتماعية لدعم الفئات الأولى بالرعاية والأيتام وذوي الهمم، وتعزيز قدرتهم على مواجهة التحديات المجتمعية لأن هذه الظروف تحتاج لمتحد الجهود لتوصيل المساعدات إلى كافة المستحقين في أنحاء الجمهورية، ومن الجدير بالذكر أن توقيع بروتوكولي التعاون يأتيا في إطار حرص بنك مصر على دعم الأسر المصرية الأولى بالرعاية في مختلف محافظات مصر، وذلك من خلال المساهمة في مبادرة " بالهنا والشفا" والتي تستهدف تقديم كرانين مواد غذائية للأسر المستحقة لدعمهم في تلك الآونة وما يشهده المجتمع المصري من أزمة ارتفاع الأسعار وغيرها من الظروف المحيطة التي تؤثر على الحياة المعيشية للأفراد، هذا إلى جانب المساهمة في مبادرة (دكان الفرحة) لتجهيز الفتيات البيتيات من خلال توفير الأجهزة الكهربائية الأساسية للأسرة، وذلك للتخفيف عن كاهل الأسر المستحقة في ظل الظروف الاقتصادية المحيطة.

ويأتي هذا انطلاقا من حرص بنك مصر على استكمال دوره الريادي في مجال المسئولية المجتمعية بأعتبارها احد محاور تحقيق التنمية المستدامة حيث عرض البنك دائما على تشجيع الشراكات بين كافة القطاعات بالمجتمع المصري من خلال تقديم نموذج ناجح يحتذى به وذلك للمساهمة الفعلية والحقيقية في تحقيق التنمية المستدامة ورفع مستوى المعيشة للمستفيد.

فضلاً عن مشاركتهم في مبادرة "دكان الفرحة" لتجهيز الفتيات بمستلزمات الزواج، حيث تحصل كل فتاة على (ثلاجة – غسالة – بوتاجاز- سخان- خلاط – مروحة – مكواة – طقم أدوات طهو- شنطة مستحضرات عناية شخصية – مفرش وشاش) لرفع أعباء تجهيز الفتيات المستحقات عن كاهل أسرهن وتقليل ظاهرة الأعباء الغارمات، بالإضافة إلى التمييز الإيجابي للفتيات البيتيات وذوي الهمم، بمساهمة قدرها أربعون مليون جنيه مصري من بنك مصر، وعشرين مليون جنيه من وزارة التضامن الاجتماعي.

استمتع بمزايا
تطبيق الموبايل البنكى BM Online
الجديد كلياً في أي وقت وفي أي مكان
• احجز دورك في الفرع وانت في مكانك
• احصل على خدمات البنك المختلفة مجانا أو مخفّضة
إلى 50% من خلال التطبيق
• ادفع كل فواتيرك والتزاماتك الشهرية
• حوّل لأي حساب داخل أو خارج مصر
• حوّل للمحافظ الإلكترونية والبطاقات داخل مصر
• سدد بطاقتك الائتمانية الخاصة بأي بنك
• تقدر تعرف نقاط مكافآت برنامج BM Rewards Club الخاصة بك وتستبدلها
• التحويل اللحظي بدون مصاريف
أوفر
أسهل
أسرع
BM Online الموبايل البنكي
في أي وقت .. في أي مكان
Download on the App Store
GET IT ON Google Play
19888
www.banquemisr.com
بنك مصر BANQUE MISR

علاء فاروق: ارتفاع محفظة القروض بالبنك الزراعي المصري إلي ٧٧,٨مليار جنيه بنسبة نمو ١٩ ٪ خلال ٢٠٢٣

محفظة الودائع تصل إلى ١٣٧,٧٣ مليار جنيه بنهاية نوفمبر الماضي

كشف علاء فاروق رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، عن تنامي حجم محفظة القروض بالبنك لتصل إلى ٧٧,٧٨٧ مليار جنيه وفقا لمؤشرات نتائج الأعمال بنهاية نوفمبر الماضي، بنسبة نمو بلغت نحو ١٩٪ بالمقارنة بحجم المحفظة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ والتي بلغت نحو ٦٥,٣٧ مليار جنيه، وأرجع ذلك إلى انجاز مرحلة كبيرة وهامة من الخطة الشاملة لتطوير البنك والتي ساهمت في تحسين جودة خدماته المصرفية والتمويلية المقدمة لعملائه، وتحسين أداء محفظة القروض، فضلا عن اتباعه سياسات إئتمانية جادة لربط الاقراض بالانتاج، بما يمكن البنك من ممارسة دوره التنموي الهام في تمويل المشروعات الزراعية والأنشطة الصناعية والخدمية المرتبطة بها، وتحقيق الاستثمار في القطاع الزراعي بكافة مجالاته الإنتاجية بما يستهدف المساهمة في تحقيق رؤية الدولة نحو تعظيم الإنتاجية والقيمة المضافة للقطاع الزراعي المصري لتلبية الاحتياج المتزايد للغذاء والحيواني والداجني والسمكي.

وأشار فاروق إلى ارتفاع حجم محفظة الودائع ارتفاعاً ملحوظاً لتقفز من ١٤١,٢٤٤ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ لتصل لنحو ١٣٧,٧٣ مليار جنيه في نوفمبر ٢٠٢٣ مرتفعة بقدرها ٣٢,٥ مليار جنيه ونسبة تطور بلغت ٢٣٪ ، وهو ما يترجم ثقة العملاء في قدرة البنك على إدارة مدخراتهم وتيسير معاملاتهم وفق أحدث التقنية المصرفية.

وأكد رئيس البنك الزراعي المصري أن حجم القروض الموجهه لتمويل القطاع الزراعي والصناعات المرتبطة به تصل إلى ٨٠ ٪ من حجم محفظة الائتمان، بالاضافة إلى أحد أكبر البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الزراعي والأنشطة المرتبطة به، مؤكدًا أن البنك ضاعف خلال الشهور المنقضية من العام الجاري حجم التمويل الموجه لإنتاج المحاصيل الزراعية والتي حصل عليها معظم المزارعين بعائد ٧٪ بهدف تعزيز الصادرات الانتاجية لصغار المزارعين، حيث بلغ حجم محفظة تمويل قروض المحاصيل الزراعية التي يستفيد منها مئات الآلاف من من صغار المزارعين نحو ٢١,٨ مليار جنيه بالمقارنة بنحو ٢٠,٥٨ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٢ بأي بنسبة نمو بلغت نحو ٦,١٠ ، وأرجع هذا الارتفاع إلى حرص البنك على دعم صغار المزارعين من خلال تعزيز القنوات التسليمية للمحاصيل الزراعية لمساعدة الفلاحين على تحمل الارتفاع الكبير في تكاليف ومستلزمات الانتاج

وفيما يتعلق صدور البنك في دعم وتمويل مشروعات الانتاج الزراعي والحيواني أشار فاروق إلى حرص البنك على تنفيذ توجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية بضرورة تعظيم العائد من القطاع الزراعي وتقليل كافة المعقبات لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي والانشطة المرتبطة به في حدود اختصاصاتها المنصوص عليها في القانون المشار إليه عن أية عمليات يشتبه في أنها تشكل متحصلات أو تتضمن غسل أموال أو تمويل الإرهاب أو البيانات أو المعلومات أو المستندات المتعلقة بها أو أي إجراء، من إجراءات الإخطار أو الفحص التي تتخذ في شأنها

البنك المركزي يعفي الأفراد من رسوم التحويلات عبر المنظومة الوطنية للمدفوعات اللحظية وتطبيق إنسا باي

في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ لدعم التحول الرقمي، أصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري مجموعة من القرارات تتضمن إعفاء العملاء من كافة الرسوميات والعمولات الخاصة بخدمات التحويلات البنكية للأفراد التي تتم من خلال القنوات الإلكترونية (الإنترنت والموبايل البنكي) بالجنيه المصري، وكذلك الإعفاء من كافة الرسوميات والعمولات الخاصة بخدمات التحويلات لحساب المنظومة الوطنية للمدفوعات اللحظية. وتأتي هذه القرارات – التي تسري اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٤ – استمرارًا لجهود البنك المركزي المصري في تحفيز المواطنين على استخدام الخدمات المالية الرقمية، والاستفادة مما تقدمه من مميزات لإنجاز الخدمات المالية بسرعة ومن أي مكان وفي أي وقت، بما يساهم في التحول لمجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد وتعزيز الشمول المالي

بحضور وزيرة التضامن الاجتماعي..

البنك الأهلي المصري يطلق «برنامج همة» للأشخاص من ذوي الهمم

استكمالا لدوره في تنمية المجتمع..

أعلن البنك الأهلي المصري عن إطلاق برنامج جديد تحت مسمى "برنامج همة"، وذلك بهدف دعم العملاء من ذوي الهمم من خلال إتاحة تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والحرفيين من ذوي الهمم، بالإضافة إلى تيسير حصولهم على خدمات ومنتجات البنك الأهلي المصري، حيث يأتي ذلك إنطلاقا من توجه البنك الأهلي المصري واستراتيجيته لتطبيق الشمول المالي لدعم وتمكين الأشخاص من ذوي الهمم.

وذلك بحضور يحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري وخالد بسيوني مدير عام الشمول المالي بالبنك المركزي وطارق حسن رئيس مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحمد جميل رئيس مجموعة الفروع والمبيعات وهالة حلمي رئيس المنتجات والشمول المالي بالبنك الأهلي المصري وصابرين جميل رئيس مجلس أدارة جمعية نور البصيرة لرعاية المكفوفين وذوي الإعاقة وهشام حلاوة ممثل شركة ضمان المخاطر وفرق العمل بالبنك.

وأضاف خالد بسيوني أن البنك المركزي المصري يستهدف توفير الخدمات والمنتجات المصرفية لكافة شرائح المجتمع بمختلف فئاتها، بالإضافة إلى حرصه على زيادة الوعي المصرفي للمجتمع، مشيرا إلى أن فاعليات ومشروعات الشمول المالي للبنك المركزي المستمرة على مدار العام تستهدف كافة فئات المجتمع سعيا للوصول لأكبر عدد من المواطنين واستهداف جميع فئات المجتمع وذلك بهدف دمجهم داخل المنظومة المصرفية.

وأوضح طارق حسن أن "برنامج همة " تم إعداده خصيصا لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الفائقة وأصحاب الحرف التي يمتلكها أو يشارك في إدارتها الأشخاص من ذوي الهمم، بالإضافة إلى تقديم التمويل المناسب للأشخاص من ذوي الهمم الذين لديهم أفكار لإقامة مشروعاتهم، وذلك تشجيعا وتحفيزا لهم لإقامة مشروعاتهم ودعمهم داخل المجتمع بطريقة ملائمة لهم، مشيرا إلى أن "برنامج همة" يضم أكثر من ١٠ نظام تمويلي متنوع لتلبية كافة المتطلبات المختلفة للأشخاص من ذوي الهمم، حيث يمكنهم من الحصول على مبلغ تمويل يصل الى ١٠٠ الف جنيها بأسعار فائدة مميزة، على أن يتم السداد شامل العوائد على أقساط متساوية (شهرية- ربع سنوية - نصف سنوية) وبحد أقصى ٥ سنوات متضمنة فترة السماح بحد أقصى ١٢ شهر بحيث يتم سداد القسط الأول للتمويل في نهاية فترة السماح المقررة، مضيفا أنه قد سبق التعاقد مع جمعية نور البصيرة كمقدم لخدمة حسابات الشمول المالي على مستوى الجمهورية للأشخاص من ذوي الهمم بالإضافة إلى إتاحة تقديم كافة الخدمات المالية ضمن " برنامج همة" لخدمة رواد الجمعية من ذوي الهمم.

وأضافت هالة حلمي بانه تم التعاقد مع جمعية نور البصيرة لرعاية المكفوفين وذوي الإعاقة كمقدم خدمة حيث يتم فتح حسابات الشمول المالي وتقديم البطاقات المدفوعة مقدما للأشخاص من ذوي الهمم وتوبيهم بالإضافة الى توفير عقود فتح الحسابات ونماذج طلبات المنتجات وخدمات البنك وفقا لطريقة برايل، كما أنه تم تدريب موظفي الجمعية على تقديم الخدمات الصرفية وتدريب موظفي البنك الأهلي المصري بالفروع على أسس التعامل مع العملاء من ذوي الهمم، مشيرة الى أن له دور فعال في إتاحة كافة سبل الراحة للأشخاص من ذوي الهمم من خلال تهيئة البيئة التحتية للفروع بما يتناسب مع احتياجاتهم وتوفير منحدرات بالمداخل الخارجية للفروع وأرقام انتظار خاصة منفصلة عن العملاء، ووضع ضوابط وإجراءات للتعامل مع العملاء من ذوي الهمم من خلال اتاحة خدمات الزيارات المنزلية، بالإضافة إلى توفير عقود فتح الحسابات ونماذج طلب المنتجات وخدمات البنك مطبوعة وفقا لطريقة برايل، وعرض منتجات البنك وخدماته بلغة الإشارة داخل الفروع من خلال مجموعة العاملين المدربين على لغة الإشارة بالإضافة إلى أجهزة تابلت تم تجهيزها خصيصا للأشخاص من ذوي الهمم، وأيضا توفير التسجيلات الصوتية الآلية داخل الفروع من خلال جهاز مزود بسماعات لقراءة أهم الشروط والأحكام الواردة في العقود والنماذج الموقعة من خلال العملاء من ضعاف البصر.

بنك القاهرة يوقع عقد تمويل بما يقارب مليار جنيه مع شركة التعمير للاستشارات الهندسية

وقع بنك القاهرة وشركة التعمير للاستشارات الهندسية عقد تمويل بإجمالي تسهيلات تبلغ ٩٥٦ مليون جنيه مصري، وذلك بهدف تمويل وتنمية الشركة والتوسع في تنفيذ مشروعها Urban Business Lane. أحد أكبر مجمعات الأعمال المتكاملة بالقاهرة الجديدة، والذي يضم ١٠ مباني إدارية وتجارية بالتجمع الخامس، بإجمالي مساحات بنائية تصل إلى ٩٢ ألف متر مربع وتكلفة استثمارية تبلغ ٨,٥ مليار جنيه، قام بتوقيع اتفاقية التمويل كل من طارق فايد- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، وسعد الوزان-رئيس مجلس إدارة شركة التعمير، وذلك بحضور كل من: نهاد الدالي- نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لبنك القاهرة ووالي دواني نائب رئيس مجلس الإدارة المنتدب وعلاً شحاتة عضو مجلس إدارة شركة التعمير ، ولفيف من قيادات ومسئولي الشركتين.

ومن جانبه، أكد طارق فايد- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، أن عقد التمويل يأتي استكمالاً لجهود البنك في مساندة القطاع العقاري والشركات العقارية الكبرى من خلال ضخ التمويلات اللازمة للمشروعات العقارية المميزة ذات الجدوى الاقتصادية، في ظل اهتمام الدولة بتلك المشروعات لما تسهم به من خلق آلاف فرص العمل، ودورها الفعال في تنشيط الصناعات الغذية أيضاً، القطاع الاستراتيجي، مشيراً إلى أن استراتيجية العمل بخطة التوسعية تستهدف منه أولوية كاملة للقطاعات الفاعلة، مع التركيز على تمويل المشروعات التنموية الكبرى التي تسهم في مساندة خطط الدولة لتحقيق تنمية مصر ٢٠٣٠.

وفي هذا الإطار، قال سعد الوزان، رئيس مجلس إدارة الشركة "تعمير"، "بعد حصول الشركة على تمويل بقيمة ٩٥٦ مليون جنيه مثلاً على ثقة القطاع المصرفي في الأداء المالي القوي الذي تتمتع به شركة التعمير وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، حيث سيساهم هذا التمويل في تنفيذ الخطط الاستراتيجية التي تهدف الشركة وتيرة الأعمال الإنشائية بمشروع Urban Business Lane" مؤكداً على سعي الشركة لتقديم نموذج متفرد من مشروعات التطوير التجاري والإداري يتصدى لتحديات العصرية المتكررة، تساهم في جعل «Urban Business Lane» الخيار الأول للشركات، ورجال وروّاد الأعمال للمستثمرين في مصر.

هذا ويمثل مشروع Urban Business Lane نقلة نوعية في مفاهيم مشروعات التطوير التجاري والإداري، حيث يقام على مساحة إكثر من ٥٥ ألف متر مربع داخل مشروع URBAN WALK، ويتفرد بمزايا متعددة تجعله قبلة للشركات الكبرى ورجال ورواد الأعمال، لما يوفره من مساحات متنوعة ومتعددة لتناسب جميع الشركات سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، مما يلبي احتياجات شرائح مختلفة من العملاء، فضلاً عن تميزه بتصميم عصري يعتمد على فلسفة مبتكرة تتيح للموظفين فرصة العمل خارج النطاق التقليدي والمكتبي، واستخدام المناطق المشتركة داخل الحديقة المركزية المقامة على مساحة ٦٠,٠٠٠ متر مربع

يشمل مشروع Urban Business Lane منطقة المكاتب الادارية من مشروع URBANWALK والذي يحتوي على خمس مناطق متنوعة بالإضافة إلى منطقة الفنادق الادارية (وسط منطقة Healthcare and Wellbeing apartments, student منطقة accommodation serviced ومنطقة Hotels Department store وتتميز بتنوعها وتوفيرها حديقة ضخمة مقامة على مساحة ٦٠,٠٠٠ متر مربع، وقد قسام بالتصميم المعماري للمشروع أحد أشهر مكاتب التصميم في العالم هو المصمم الفرنسي " architectureStudio " وكما قام بتصميم Landscape الخاص بالمشروع، أحد أشهر المصممين في العالم هو المصمم الإنجليزي " Gillespies "، قامت شركة "سوليدير انترناشونال" اللبنانية بعمل Urban Design كما قامت شركة " JLL Hill" International " بدور مدير المشروع في مرحلة التصميم وتقوم شركة " بدور مدير المشروع في مرحلة الانشاءات ويقوم بالإشراف على التنفيذ أما عن أبرق واهم المكاتب المصرية هو مكتب "نحرم باخوم" ويفلسفته الفريدة التي تشمل خمس مناطق متنوعة تشمل البدو الإرتسي فيها جميعا محلات Retail and F&B وحديقة ضخمة تربط جميع المناطق سويا، و جراج ضخم للدورين تحت الأرض، مما يجعله مشروع للمشاة فقط بالإضافة إلى موقعه المميز الذي يتوسط التجمع الخامس بجوار الجامعة الأمريكية، سيوفر مكون مشروع URBANWALK هو منطقة " وسط البلد " للتجمع الخامس.

ويحتجر الإشارة إلى أن مشروع Urban Business Lane يقع في قلب القاهرة الجديدة بجوار مشروع "أزاد" أحد مشروعات الشركة المتميزة، والذي يمثل قصة نجاح مكتملة قدمت الشركة من خلاله مفهوم مختلف عن الحياة السكنية، كما يقع بالقرب من الجامعة الأمريكية وعلى مسافة ٢٠ دقيقة من العاصمة الإدارية الجديدة، ومسافة ١٥ دقيقة من مطار القاهرة، ويسيكين إجمالي المساحات الادارية في المرحلة الأولى ٦٦ ألف م٢ بمساحات تبدأ من ٣٥٠ م٢، ويصل إجمالي المساحات التجارية ١٦ ألف م٢ بالإضافة أن المشروع يحتوي على مواقف خاصة للسيارات تتسع لأكثر من ٤٠٠٠ سيارة.

خلال الملتقى الثاني لنظم تكنولوجيا المعلومات

المركزي : طفرة في تمويلات المشروعات متناهية الصغر بعد وصولها إلى أكثر من ٧٨ مليار جنيه

شارك البنك المركزي المصري في الملتقى الثاني لنظم تكنولوجيا المعلومات الذي نظمته الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بحضور أكثر من ٢٧٠ شركة وجمعية من جهات تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وشركات تكنولوجيا المعلومات المحلية والعربية والشركة المصرية للاستعلام الائتماني وخلال فعاليات الملتقى، تسلمت مي أبو النجا وكيل أول محافظ البنك المركزي لواء تكريم من الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك تقديرا لجهود البنك المركزي المصري في دعم ومساندة هذه المشروعات، من خلال العديد من الإجراءات والمبادرات منها إضافة التمويل متناهي الصغر الممنوح من البنوك مباشرة أو بشكل غير مباشر بواسطة (جمعيات وشركات التمويل متناهي الصغر) إلى نسبة التمويل الإقراضية المقررة من البنك المركزي، وكذا مبادرة البنك المركزي لدعم تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتي تستهدف تمويل ٢٠٠ ألف مشروع بقيمة ٢٠٠ مليار جنيه، وكذا مبادرة البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في المناطق الأكثر احتياجا والقرى الأكثر فقرا

رئيس بنك مصر: نتفاوض مع البنك الافريقي للتنمية للحصول على تمويل بقيمة ٥٠ مليون يورو و توجيهه لتمويل مشروعات تحد من الانبعاثات والتغيرات البيئية والمناخية

٢٨٤ مليار جنية حجم محفظة القروض المشتركة بالبنك وشاركنا في (١٦) عملية تمويلية بإجمالي ١٥٧,٣ مليار جم حتي ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣

«الحصاد» تحاور رئيس بنك مصر ورئيس اتحاد البنوك ورئيس اتحاد المصارف العربية

محمد الأتربي: القطاع المصرفي يتمتع بقوة ومتانة مراكزه المالية وأرقامه تكشف تضارب تقارير وكالات التصنيف العالمية

- بنك مصر نجح في الحصول على قروض جديده بما يقارب ٣ مليار دولار من مؤسسات التمويل الدولية خلال ٢٠٢٣
- أنضمام مصر إلي تجمع البريكس قد يؤدي إلى فك الارتباط التدريجي بين الجنيه و الدولار
- تمويل البنوك لأذون الخزانة والسندات الحكومية لم تتعد ٣٤% من حجم التمويلات ..و أطالب مؤسسات االتصنيف بمراجعة قواعد ومعايير التقييم لديهم
- بنك مصر يصل بحجم الودائع إلي ١,٨٥٠ تريليون جنيه في سبتمبر ٢٠٢٣ و نسبة القروض منها بلغت ٤٧,٣٥%
- ..و يرفع شبكة فروعه إلي ٨٢٣ فرعاً بنهاية ٣٠-١١-٢٠٢٣ ويصل بفروع المعاملات المصرفية الإسلامية (كنانة) إلي ٥٥ فرعاً

١١٢ مليار جنيه حجم محفظة التجزئة المصرفية بنهاية شهر ١١-٢٠٢٣ وحصتنا السوقية بلغت ١٣٪

٦٠ مليار جنيه حجم مشاركتنا في تمويل المشروعات القومية الكبرى خلال العام الحالي

• كيف نري موقف مؤسسات التمويل الدولية وبعض شروطهم المقيدة في تمويل القطاعات الناشئة وخاصة مع الأزمة الاقتصادية في مصر؟

لابد وأن تتفهم أي دور مؤسسات التمويل الدولية بشكل جيد قبل ان نحكم على شروطها التمويلية بالتشديد لان المؤسسات بالاساس قائمة على دعم التنمية الاقتصادية بشكل أساسي وتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وتحسين جودة الحياة للمواطنين بشكل عام ويكون ذلك من خلال عمليات التمويل التي تمنحها لمساندة الدول في تطبيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف احداث تنمية اقتصادية حقيقية ودعما ويضمن تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية التي تتوافق مع الغرض من تأسيس تلك المؤسسات هذا بغرض عليها التأكد قبل المنح من قدرة الدول المقترضة على السداد لضمان عودة التمويل مرة أخري من هنا يأتي دور التشاور و التفاوض بين مؤسسة التمويل والدول المقترضة على خطوات الإصلاح الأكثر أهمية التحديات الموجودة بكل دولة بحسب طروفها الاقتصادية فهي تعمل على تحديد الأولويات عليها مع مؤسسات التمويل للوصل لصيغ الاصلاح المقبولة للتطبيق. وهذا ارتباط جيدا الآن في استثناف التسيل من صندوق النقد الدولي لحصول مصر على القرض الذي تعمل عليه لسنوات عديدة وقد تم الاتفاق على الشروط وتم الانتهاء من المراجعة الأولي لتنفيذ البرنامج وهذا يعد شهادة ثقة في الاقتصاد المصري ككل وليس فقط البنك المركزي.

• ما هي أسباب وقف البنك المركزي لاقراض البنوك بالعملة الأجنبية؟

اشارات في ذات التقرير الذي تضمن تراجع بعض الشركات لتلك الديون. بسبب الأداء المالي للشركة وقتها وليس لأسباب خارجية وتابعة للشركة ذاتها و

"القابضة للمياه" توقع برتوكول تعاون مع بنك القاهرة لخدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني

وقع المهندس ممدوح رسلان رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، وطارق فايد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى لبنك القاهرة بروتوكول تعاون بشان خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني بالشركات التابعة للشركة القابضة لمياه الشرب، فى إطار الخطوات التي تتخذها الشركة والبنك فى مجال التحول الرقمي والشمول المالى وميكنة وتطوير الخدمات بما يتفق مع رؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠ وتوجيهات وزارة الإسكان والمرافق بأهمية رقمنه وتطوير الخدمات.

شهدت مراسم التوقيع حضور كلاً من الدكتور صلاح بيومى واللواء عاصم شكر، نائبا رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة، وبهاء الشافعى نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذى للبنك، وأسامة النجار رئيس مجموعة المعاملات المصرفية الدولية بالبنك ومحمد حسنى رئيس مجموعة شبكة الفروع بالبنك والدكتور محسن عبد الجيد رئيس القطاع المالي بالشركة ولفيف من قيادات البنك والشركة.

مصر وصندوق النقد الدولي ٢٠٢٣ .. بداية متوترة ونهاية متفائلة

لم تكن نهاية عام ٢٠٢٣ كبدايته في مسار العلاقة بين مصر وصندوق النقد الدولي ، فمنذ بداية العام وهناك أحاديث عن تأجيل الصندوق مرارا مراجعته لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الحكومي ، وهي المراجعة التي يتحدد علي أساسها مدي التقدم الذي أحرزته مصر في الوفاء بشروط الصندوق ، ومدي جاهزيتها لتسلم دفعة جديدة من القرض المتفق عليه بين الجانبين ، وقبل نهاية العام ، تحولت العلاقة إلي تصريحات إيجابية متبادلة من الجانبين ، ودعم من الصندوق للبرنامج المصري ، بل وحديث عن زيادة في القرض لمصر .

وأعلنت مصر أنها توصلت لاتفاق مع صندوق النقد الدولي على دمج المراجعتين الأولى والثانية اللتين سيجريهما الصندوق لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الحكومي، وذلك بعد تأجيل المراجعة الأولى مرارا .

وكان صندوق النقد وافق في نهاية عام ٢٠٢٢ على قرض قيمته ٣ مليارات دولار في إطار «تسهيل الصندوق الممدد» لمصر التي تتعرض لضغوط مالية قوية منذ انكشاف مشكلات طويلة الأمد بسبب التداعيات الاقتصادية للحرب في أوكرانيا.

وتسلمت مصر الدفعة الأولى من الصندوق في ديسمبر، بقيمة ٣٤٧ مليون دولار، وكان من المقرر تسلم الدفعات الباقية عقب المراجعات التي يجريها خبراء الصندوق ، غير أن تنفيذ الاتفاق توقف؛ بسبب عدم قيام الصندوق بالمراجعة الأولى للاقتصاد.

ويخضع تقديم الدفعات ضمن البرنامج، الذي تبلغ مدته ٤٦ شهرا، لثماني مراجعات ، وكان من المقرر إجراء المراجعة الأولى في مارس ٢٠٢٣ لكنها لم تجر وسط تقارير تفيد بعدم رضا الصندوق عن التقدم الذي أحرزته مصر في الوفاء بشروط الاتفاق ، وتأجلت المراجعة إلى سبتمبر الماضي ، ليتم تأجيلها مرة أخرى في ظل امتناع الحكومة المصرية عن اتخاذ خطوات أكثر صرامة للالتزام بسعر صرف مرن للجنيه؛ نظراً للارتفاع الكبير في معدلات التضخم، والمخاوف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لقرار مثل هذا على المواطنين.

وقالت وزارة المالية المصرية، في شرح للموقف الأخير بين الجانبين : اتفق كل من صندوق النقد الدولي والدولة المصرية على دمج المراجعتين الأولى والثانية في توقيت واحد من المتوقع تحديده قبل نهاية ٢٠٢٣ ، وأضافت الوزارة أن المفاوضات مع صندوق النقد الدولي تسير «بشكل مثمر وإيجابي» وفقا لشروط البرنامج المتفق عليه مع الصندوق.

وتعهدت مصر باعتماد سعر صرف مرن عندما توصلت إلى اتفاق القرض مع صندوق النقد الدولي أواخر العام الماضي، لكن السعر الرسمي ظل دون تغيير تقريباً منذ نحو ستة أشهر عند نحو ٣٠,٩٣ جنيه للدولار ، ويجري تداول الجنيه عند نحو ٣٩ جنيها لكل دولار في السوق السوداء.

وفي يونيو ٢٠٢٣ بدا أن الرئيس عبد الفتاح السيسي يستعد لتخفيض قيمة العملة أكثر على المدى القريب، قائلا إن مثل هذه الخطوة قد تضر بالأمن القومي والمواطنين.

وكان مدير الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، الدكتور جهاد أزعور، قد أعلن في تصريحات له أن الموقف يسير إلى دمج المراجعتين الأولى والثانية تسريعا لحصول مصر على دفعة جديدة ، وأضاف : "التزامنا في مصر قائم ومستمر. وسريعاً ستتوجه بعثة إلى مصر لاستكمال المشاورات. نحن في مرحلة استكمال المشاورات" .

وخلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، أعلنت المديرة العامة للصندوق كريستالينا جورغييفا أن الصندوق «على اتصال وثيق» مع مصر لتحديد مواعيد لمناقشة المراجعة المرتقبة، مشيرة إلى التقدم الأخير في الإصلاحات.

وقالت: "حققت مصر تقدماً جيداً على عدد من الجبهات... السياسة المالية، وتنفيذ استراتيجية الخصخصة، والمشاركة مع فريقنا حول أفضل طريقة لإجراء السياسة النقدية في هذه الأوقات الصعبة للغاية.

الصندوق عطل في بداية العام تسليم مصر الدفعات الباقية من قرض ال 3 ملايين دولار بدعوي "المراجعات" .. وتحدث في نهاية العام عن دعم الاقتصاد المصري وزيادة قيمة القرض

وخلال مشاركته في قمة المناخ كوب ٢٨ بدبي ، نهاية نوفمبر ٢٠٢٣ ، استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي بمقر إقامته بدبي، كريستالينا جورجييفا، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي.

وبحسب تصريحات المستشار أحمد فهمي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، فإن اللقاء تناول استعراض أوجه العلاقات بين مصر وصندوق النقد الدولي، لاسيما في ضوء برنامج التعاون القائم لاستكمال تنفيذ الإصلاح الاقتصادي المصري، حيث أعرب الرئيس السيسي في هذا الصدد عن التقدير للشراكة المثمرة بين الجانبين، مؤكداً حرص الحكومة المصرية على استمرارها، وذلك بالنظر إلى ما توفره من مناخ إيجابي لكافة المستثمرين وأسواق المال العالمية حول الاقتصاد المصري، وفرص الاستثمار والآفاق الواسعة التي تتيحها، آخذا في الاعتبار عزم مصر على مواصلة تعزيز الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية، والاستمرار في تعظيم دور القطاع الخاص في التنمية.

وأوضح المتحدث الرسمي، أن "جورجييفا" أكدت التطلع المتبادل لصندوق النقد الدولي لمواصلة علاقات التعاون المتميزة مع مصر ودعمه للإصلاحات الاقتصادية بها، مشيدةً في هذا الصدد بأداء الاقتصاد المصري وما أظهره من مرونة وصمود في مواجهة التداعيات السلبية الناجمة عن جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية والأوضاع في غزة، ومؤكدة استمرار الصندوق في تعزيز العمل المشترك مع الحكومة لتحقيق الأهداف الوطنية المصرية بتحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد، وزيادة تنافسيته، وتعميق مشاركة القطاع الخاص واستكمال العمل التنموي الجاري.

وتطرق اللقاء كذلك إلى قضية تغير المناخ وتمويل العمل المناخي لاسيما في الدول النامية، وكذا الأوضاع الاقتصادية العالمية والجهود الجارية لإصلاح وتطوير منظومة التمويل الدولية والمؤسسات المالية متعددة الأطراف لمواجهة التحديات العالمية المتزايدة مؤخرا.

كذلك شهدت فعاليات قمة المناخ المنعقدة في دبي لقاء محافظ البنك المركزي المصري حسن عبدالله مع كريستالينا جورجييفا، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي ، وبحسب تقارير إعلامية ، تناول اللقاء استعراض ما حققه الاقتصاد المصري من إنجازات على الرغم من التحديات الإقليمية والعالمية، وكذلك جهود الدولة في تعظيم دور القطاع الخاص في التنمية، ومواصلة تعزيز الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية.

كما أشادت المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، بدور البنك المركزي المصري في إدارة ملف السياسة النقدية خلال الفترة الاستثنائية الحالية، متوقعة أن يتم رفع حجم قرض الصندوق لمصر بسبب العبء الإضافي وتأثير الأحداث والأزمات الخارجية المحيطة ، وأكدت على مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات الإقليمية والعالمية، وحرص الصندوق لمواصلة علاقات التعاون المتميزة مع مصر.

وفي تصريحات لها ، قالت كريستالينا جورجييفا، المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي، إن معركة مصر ضد النمو القياسي لأسعار المستهلك هي محور اهتمامها الأول، ما قد يخفف الضغط على السلطات لتفعيل تخفيض قيمة العملة الذي طال انتظاره ، وأضافت: «لقد طلب منا مساعدة مصر في استهداف التضخم، وهو أمر حكيم للغاية، لأن التضخم هو عدو الفقراء».

وأضافت مديرة صندوق النقد الدولي بأن الصندوق "من المرجح جدًا أن يزيد القرض الحالي بسبب الأعباء الجديدة التي تواجهها مصر»، بما في ذلك عدم الاستقرار والصراعات في المناطق الحدودية مع غزة وليبيا والسودان.

وقالت جورجييفا: "لقد فعلت مصر الكثير على جبهة الإصلاح من حيث خلق بيئة أفضل لاستثمارات القطاع الخاص، مضيفة أن صندوق النقد الدولي "سيواصل خدمة مصر بكل قوة قدرتنا السياسية وقدراتنا المالية" ، مؤكدة "دعم الصندوق لهذه الإصلاحات".

وذكرت جورجييفا أن مصر قد قامت بإصلاحات عديدة للاقتصاد وهذا خلق كثيرا من الفرص للقطاع الخاص واستثماراته، بالإضافة إلى الدعم الحكومي الموجه للأطراف الأكثر حاجة، معقبة: "قد ناقشنا كيف يمكننا دعم هذا التوجه" .

وأكدت أن صندوق النقد من أكبر الداعمين لمصر ونعرف أنها تواجه تحديا خاصا كبيرا للحرب الدائرة بالقرب منها، وأيضا بالأزمات في الدول المجاورة، ولكننا "نقدر الالتزام الذي تظهره مصر بخصوص الإصلاحات الاقتصادية ونحن معهم في هذا التوجه".

كما قالت المتحدثة باسم صندوق النقد الدولي، جولي كوزاك في مؤتمر صحفي ، إن الصندوق يجري محادثات مع الحكومة المصرية بخصوص تقديم تمويل إضافي في إطار البرنامج الحالي، مشيرة إلى أن الحجم المضبوط للتمويل جزء من المناقشات التي يجريها ممثلو صندوق النقد الدولي مع السلطات المصرية.

وأوضحت كوزاك، أن المحادثات ستستمر في الأسابيع القادمة لاستكمال المراجعتين الأولى والثانية لبرنامج تسهيلات التمويل الممدد.

مسار تفاوضي

وكان رئيس الوزراء الدكتور مصطفي مدبولي تحدث عن مسار التفاوض مع صندوق النقد الدولي، قائلا إن المباحثات مع الصندوق لم تتوقف، لافتاً إلى أن الرسائل الصادرة عن الرئيسة التنفيذية لصندوق النقد الدولي، هي خيرُ دليل على أن الجانبين يتحركان بتنسيق كامل، وفق هدفٌ عام يرتبط بما أكدناه منذ البداية بأن برنامج الإصلاح الاقتصادي هو برنامجٌ وطنيٌ بحت، والهدف من أي تعاون بين مصر والصندوق أو غيره من الجهات، يسعى لتحقيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبناه مصر وتنفذه منذ سنوات.

ولفت مدبولي إلى أنه قد يكون هناك نقاش وجدل حول الآليات التي سيتم التعامل بها، إلا أنه ـ وبحسب تصريحات الصندوق ـ فهناك تواصل لم ينقطع، والدولة بصدد العمل مع الصندوق على خطة زمنية جديدة سيتم الإعلان عن تفاصيلها في أقرب فرصة ممكنة.

تطورات نهاية العام

وقبل أن ينتهي العام ٢٠٢٣ ، تحدثت تقارير إعلامية عن أن مصر تقترب من اتفاق مع صندوق النقد الدولي لتوسيع برنامج الإنقاذ الذي تبلغ قيمته الحالية ٣ مليارات دولار إلى ٦ مليارات دولار، حسبما نقلت وكالة بلومبيرج عن مصادر لم تفصح عن هويتها بناء على طلبها ، ولم تستبعد المصادر أن يزيد ما ستقترضه مصر على ٦ مليارات دولار، في حين قد يقدم شركاء آخرون متعددو الأطراف تمويلاً جديدا.

وبحسب بلومبرج، فإنه ليس من الواضح ما إذا كان إبرام الاتفاق سيستغرق أسابيع أو أشهرا، لكنها اعتبرته دفعة للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الذي فاز في الانتخابات الرئاسية مؤخرا لولاية ثالثة.

ونفذت مصر ٣ تخفيضات حادة لقيمة العملة منذ أوائل عام ٢٠٢٢، لكنها عادت في كل مرة إلى تثبيت السعر على الرغم من التعهدات المقدمة لصندوق النقد الدولي بالتحول إلى نظام مرن بشكل دائم.

وتواجه تدفقات الدولار تهديدات جديدة بعد تأثير العدوان على قطاع غزة على السياحة والهجمات على السفن في البحر الأحمر والتي تمنع بعضها من الإبحار عبر قناة السويس، وحققت مصر، بحسب بيانات بنكها المركزي، إيرادات بلغت ١٣,٦ مليار دولار من السياحة و٨,٨ مليارات دولار من رسوم قناة السويس في العام المالي ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣.

وتحتاج مصر إلى الدولار لسداد ديونها الخارجية العامة المتوسطة والطويلة الأجل، التي قفزت بمقدار ٨,٤ مليارات دولار في الأشهر الستة حتى أول يوليو/تموز إلى ١٨٩,٧ مليار دولار، ومن المقرر سداد ما لا يقل عن ٤٢,٢٦ مليار دولار من الديون الخارجية في عام ٢٠٢٤.

وبحسب إجماع الخبراء فإن نجاح خطوات كبيرة من برنامج الإصلاح الاقتصادي لمصر ، دفع الصندوق إلي التغيير الكبير في مسار العلاقة معها والاقرار بالنجاح المصري ، وبخطأ التعنت مع مطالب القاهرة في توفير شرائح التمويل المطلوبة من مصر لدعم اقتصادها .

ناصر ..

البنك التجاري الدولي -مصر CIB يحصد حزمة جوائز مرموقة خلال ٢٠٢٣ ويصعد بأرباحه إلي ٢٢,٤ مليار جنيه خلال الـ ٩ أشهر الأولي

استطاع البنك التجاري الدولي -مصر CIB أن يحافظ علي مكانته بالسوق المصرفية المصرية ليستمر كأكبر بنك قطاع خاص في مصر ، حيث حصد العديد من الجوائز المرموقة ، بجانب كونه أحد أهم البنوك التي أحدثت طفرة كبيرة في نتائج أعمالها ..

وكانت مؤسسة يوروموني العالمية قد منحته جائزة مرموقه حيث تم اختياره كأفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر لعام ٢٠٢٣.

وتم اختيار البنك من قبل لجنة تحكيم مُتخصصة تشمل كبرى المحللين، المُستشارين، والاقتصاديين على مستوى العالم، بناءً على عدد من المعايير والمؤشرات الأساسية، وجاء فوزه كنتيجة حتمية لتميزه في مجموعة من الأنشطة المصرفية على مدار العام.

و يُقدم البنك مجموعة متنوعة من التسهيلات الائتمانية صُممت خصيصًا لتلبية احتياجات قاعدة عملائه المتنامية من الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تُعَد العَصَب الرئيسي للاقتصاد المصري. وقد بلغت قاعدة عملاء البنك من الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو أكثر من ٨٥٠٠٠ عميل، نتيجة لدعم ومساندة "التجاري الدولي" لهذا القطاع الحيوي.

شهادة الأيزو

حصل البنك التجاري الدولي مصر على شهادة الأيزو ٢٩٩٩٣ المتخصصة والرائدة دوليا في مجال نظام إدارة خدمات التعلم خارج إطار التعليم الرسمي والمعترف بها من قبل عدة مؤسسات عالمية كأول بنك في المصارف والمؤسسات المصرية للحصول على تلك الشهادة المرموقة.

منحت هذه الشهادة الي قطاع التدريب و التطوير بإدارة الموارد البشرية بالبنك من BSI (British Standards Institution))عن مجمل اعماله للانشطة التدريبية المتميزة المقدمة للعاملين بعد تحقق الجهة المانحة من التدقيق والمراجعة للسياسات و الإجراءات التابعة بإدارة التدريب تماشيا مع المعايير والأسس المعتمدة في نظم الإدارة العالمية.

وجاء ذلك تزامنا مع سعي البنك التجاري الدولي المستمر لتحديث الخدمات التعليمة المقدمة لمواكبة اهم المستجدات والتطبيقات العملية و ملاحقة الاتجاهات الإبداعية في العمل المصرفي، وإيمانا بالدور الفعال لتدريب وتطوير العنصر البشري الذي يُعد من أهم ركائز نجاح المؤسسة التي من شأنها توثر علي تطوير جودة و كفاءة مستوي الخدمة المقدمة وتلبية احتياجات العملاء.

وشهد العام ٢٠٢٣ ، احتفال البنك التجاري الدولي بمرور أربع سنوات على كونه أحد البنوك المؤسسة لمبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة (PRB)، ، ومن ثم عضويته في المجلس الاستشاري ممثلا لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. على مر الأعوام، شهدت هذه المبادئ دعما واسع النطاق من المستثمرين والعملاء والعاملين في جميع أنحاء المجتمع المالي معتبرين أنه المعيار الذهبي لأسس التمويل المستدام.

ومن خلال ستة مبادئ مميزة، تسعى هذه المبادرة إلى دعم المؤسسات المالية بالإرشادات اللازمة لدمج ممارسات الاستدامة مع الحد من التأثير البيئي والمجتمعي. ومنذ ذلك الحين، أصدر CIB تقاريره بما يتماشى مع آليات هذه المبادئ لمدة ثلاث سنوات متتالية، حيث يغطي أحدث إصدار له عام ٢٠٢٢.

اكبر عملية توريق في السوق المصري

وخلال العام أيضا CIB، في إتمام الإصدار الثاني من البرنامج الثالث من سندات شركة التعمير للتوريق، بالتعاون مع شركتي "الأهلي فاروس" و"سي أي كابيتال"، والمدعوم بمحفظة حقوق مالية مملوكة لهيئة والمجتمعات العمرانية الجديدة، بقيمة إجمالية بلغت ١٥ مليار جنيه كشريحة ثانية من برنامج إصدارات مُتعددة بمبلغ ٣٠ مليار جنيه.

ويعد هذا ثاني أكبر إصدار سندات توريق في تاريخ السوق المصري، بعد نجاح البنك التجاري الدولي في إغلاق أكبر إصدار في السوق منذ نشأته بمبلغ ٢٠ مليار جنيه في سبتمبر ٢٠٢٢ لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وتم إصدار السندات على أربع شرائح بقيمة ١,٣ مليار جنيه للشريحة الأولى، ٣,٩ مليار جنيه للشريحة الثانية، ٤,٨ مليار جنيه للشريحة الثالثة، ٥ مليار جنيه للشريحة الرابعة، بآجال تصل إلى ١ سنة، ٣ سنوات، ٥ سنوات، و٧ سنوات على التوالي، وشهد إقبالا كبيرًا من جانب المستثمرين. وتولى البنك، دور المنسق العام والمستشار المالي ومدير الإصدار ومروج الاكتتاب بالتعاون مع شركتي "الأهلي فاروس" و"سي أي كابيتال"، كما قام البنك أيضا بدور ضامن التغطية بالتعاون مع البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة، بنك قناة السويس وبنك قطر الوطني، بينما شارك في الاكتتاب العديد من البنوك وتولي البنك التجاري الدولي كذلك دور مُتلقي الاكتتاب.

نتائج الأعمال

وعن نتائج أعماله خلال الفترة من ٢٠٢٣/٠١/٠١ إلى ٢٠٢٣/٠٩/٣٠ والتي أظهرت تحقيق صافي ربح مجمع بلغ ٢٢,٤٠٥ مليارجنيه مقابل تحقيق المصرف لصافي ربح بلغ ١٢,١٧٣ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠٢٢/٠١/٠١ إلى ٢٠٢٢/٩/٣٠.

وفي السياق ذاته حقق المصرف صافي ربح مستقل عن الفترة من ٢٠٢٣/٠١/٠١ إلى ٢٠٢٣/٩/٣٠، قدر بنحو ٢١,٧٣٢ مليارجنيه، نظير صافي ربح بلغ ١٢,٢٠٥ مليارجنيه ، خلال الفترة المقارنة من العام المالي السابق.

عن نتائج أعماله خلال الفترة من ٢٠٢٣/٠١/٠١ إلى ٢٠٢٣/٠٦/٣٠ أظهرت تحقيق صافي ربح مجمع بلغ ١٤,٠٥٢ مليار جنيه مقابل تحقيق المصرف لصافي ربح بلغ ٧,٧٦٤ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠٢٢/٠١/٠١ إلى ٢٠٢٢/٠٦/٣٠.

وفي السياق ذاته حقق البنك صافي ربح مستقل عن الفترة من ٢٠٢٣/٠١/٠١ إلى ٢٠٢٣/٠٦/٣٠، قدر بنحو ١٤,١٤٣ مليار جنيه، نظير صافي ربح بلغ ٧,٧٧٣ مليار جنيه، خلال الفترة المقارنة من العام المالي السابق.

البنك التجاري الدولي (CIB) هو أكبر بنك قطاع خاص في مصر، حيث يقوم بتقديم مجموعة واسعة ومُتميزة من المنتجات والخدمات البنكية لعُملائه، ويتضمن ذلك أكثر من ٥٠٠ شركة من كبرى المؤسسات والشركات التي تعمل في مصر بمُختلف أنواعها. وبفضل علامته التجارية الرائدة، نجح البنك التجاري الدولي في تقديم أفضل الحلول المالية لعُملائه من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما مكّنه من جذب المزيد من العُملاء الجُدُد، ليُحافظ بذلك على مركزه كأكثر البنوك التجارية تحقيقاً للأرباح في مصر لأكثر من ٤٠ عامًا.

تأسس البنك التجاري الدولي (CIB) عام ١٩٧٥ تحت اسم بنك تشيس الأهلي المصري، وذلك بملكية مُشتَرَكة بين كل من بنك (تشيس مانهاتن) والبنك الأهلي المصري. وفي عام ١٩٨٧، قرّر بنك (تشيس مانهاتن) بيع حصته من الأسهم للبنك الأهلي المصري الذي قام بتغير اسم البنك إلى البنك التجاري الدولي – مصر. يستهدف البنك منح عملاؤه رفاهية الخدمات المصرفية المبتكرة من خلال منصة مالية مُتكاملة تُحَول خدماتنا المصرفية التقليدية إلى حُلول مالية تواكب التطور التكنولوجي وتتسم بالبساطة وشمولية الانتشار وسهولة التواصُل مع العُملاء، وذلك من خلال الاستثمار في مواردنا البشرية والبنية التكنولوجية الرقمية.

الاحتياطي النقدي لمصر .. رحلة صعود متواصلة في ٢٠٢٣

احتياطي مصر الأجنبي يتخطى ٣٥ مليار دولار لأول مرة في ١٧ شهرا

.. ويرتفع إلى ٣٥,١٠٢ مليار دولار في أكتوبر من ٣٤,٩٧ مليار دولار في سبتمبر

رحلة صعود متواصلة مر بها الاحتياطي النقدي لمصر من العملات الأجنبية علي مدار شهور العام ٢٠٢٣ ، رصدتها أولا بأول بيانات البنك المركزي المصري ، والذي أعلن في شهر نوفمبر الماضي أن صافي الاحتياطيات الأجنبية لمصر ارتفع إلى ٣٥,١٠٢ مليار دولار في أكتوبر من ٣٤,٩٧ مليار دولار في سبتمبر، بزيادة بقيمة ١٣٢ مليون دولار.

وبحسب البيانات السابقة للمركزي المصري، فإن هذه هي المرة الأولى التي تتخطى فيها احتياطيات مصر الأجنبية مستويات الـ ٣٥ مليار دولار منذ مايو من العام ٢٠٢٢.

وتعاني المالية العامة في مصر من أزمة نقص العملة الصعبة، والتي زادت شدتها اعتبارا من أوائل العام الماضي بعد خروج نحو ٢٠ مليار دولار من الأموال الساخنة من الأسواق المصرية، عقب قيام البنوك المركزية الكبرى وعلى رأسها الفيدرالي برفع معدلات الفائدة لمستويات لم نشهدها منذ نحو عقدين بهدف كبح التضخم الذي أثارته حرب أوكرانيا.

وتحت وطأة الضغط على مواردها المالية، خفضت مصر قيمة عملتها في مارس ٢٠٢٢ وأعقبت هذا بعدة تخفيضات بعدما ظلت تثبت سعر الصرف أمام الدولار لعام ونصف. وفقد الجنيه نصف قيمته مقابل الدولار خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية.

وكانت وكالات موديز وفيتش وأس أند بي جلوبال قد خفضت تصنيف مصر الائتماني على خلفية زيادة المخاطر على التمويل الخارجي لمصر وارتفاع الديون لمستويات غير مسبوقة ،

لكن وزير المالية محمد معيط، أكد أن الحكومة المصرية حددت مصادر توفير الاحتياجات التمويلية الخارجية حتى نهاية العام المالي الحالي المقدرة بـ ٤ مليارات دولار، مع استهداف الاستمرار في تنويع الأسواق الدولية، خاصة بعد النجاح في العودة مجدداً للأسواق اليابانية، وتنفيذ الإصدار الدولي الثاني من سندات الساموراي بقيمة ٧٥ مليار ين ياباني، وهو ما يعادل نحو نصف مليار دولار، بتسعير متميز للعائد الدوري بمعدل ١,٥ بالمئة سنوياً، بأجل ٥ سنوات، وإصدار سندات دولية مستدامة بسوق المالية الصينية "البانداا"، التي تخصص لتمويل مشروعات بنحو ٣,٥ مليار يوان صيني بما يعادل نحو نصف مليار دولار.

كما شدد معيط على أن بلاده ما زالت قادرة على توفير الاحتياجات التمويلية الخارجية على نحو يعكس ما يتمتع به من مرونة كافية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية المترتبة على التوترات الجيوسياسية.

وأوضح معيط أن الحكومة المصرية سددت ٥٢ مليار دولار التزامات خارجية خلال العامين الماضيين رغم التحديات الاقتصادية العالمية بالغة القسوة ، ولفت وزير المالية المصري إلى إمكانية حصول مصر على نحو ٥ مليارات دولار سنوياً بشروط ميسرة من البنوك التنموية

متعددة الأطراف.

يذكر أن العملات الأجنبية بالاحتياطي الأجنبي لمصر تتكون من سلة من العملات الدولية الرئيسية، هي الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، والجنيه الإسترليني والين الياباني واليوان الصيني، وهي نسبة توزع حيازات مصر منها على أساس أسعار الصرف لتلك العملات ومدى استقرارها في الأسواق الدولية، وهي تتغير حسب خطة موضوعة من قبل مسؤولي البنك المركزي المصري.

وارتفع رصيد احتياطي النقدي الأجنبي لدي البنك المركزي خلال شهر سبتمبر ليسجل ٣٤,٩٧٠ مليار دولار مقابل ٣٤,٩٣ مليار دولار بنهاية أغسطس.

وقال البنك المركزي المصري، إن الاحتياطي النقدي ارتفع إلى ٣٤,٩٧٠ مليار دولار، مقابل ٣٤,٩٢٨ مليار دولار في أغسطس، بزيادة حوالي ٤٢ مليون دولار.

كما أعلن البنك المركزي المصري عن ارتفاع الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية ليبلغ في أغسطس الماضي نحو ٣٤,٩٢٨ مليار دولار مقارنة بنحو ٣٤,٨٧٨ مليار دولار في يوليو السابق له بزيادة بلغت نحو ٥٠ مليون دولار.

وأعلن البنك المركزي عن ارتفاع صافي الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية بنحو ٧٢ ملايين دولار، ليبلغ نحو ٣٤,٨٧٨ بنهاية شهر يوليو ٢٠٢٣، مقارنة بنحو ٣٤,٨١ مليار دولار بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٣.

كما أعلن البنك المركزي عن ارتفاع الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية للشهر الثامن على التوالي ليبلغ في نهاية مايو الماضي نحو ٣٤,٦٦٠ مليار دولار مقابل ٣٤,٥٥١ مليار دولار في أبريل السابق له بزيادة بلغت ١٠٩ ملايين دولار.

وفي مايو الماضي ، أعلن البنك المركزي المصري، عن ارتفاع صافي الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية بنحو ١٠٤ ملايين دولار، ليبلغ نحو ٣٤,٥٥١ بنهاية شهر أبريل ٢٠٢٣، مقارنة بنحو ٣٤,٤٤٧ مليار دولار بنهاية شهر مارس ٢٠٢٣.

وفي مارس ٢٠٢٣ ، أعلن البنك المركزي المصري عن ارتفاع صافي الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية خلال شهر فبراير الماضي بنحو ١٢٨ مليون دولار ليبلغ ٣٤,٣٥٢ مليار دولار مقابل ٣٤,٢٢٤ مليار دولار في يناير السابق له.

إصلاح السياسة النقدية

نجحت مصر تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، في اتخاذ خطوات جادة لإصلاح السياسة النقدية للبلاد، وكانت البداية بتحرير سعر الصرف في مطلع نوفمبر ٢٠١٦، ليتم تسعيره وفقًا لقوى العرض والطلب، ونجحت هذه الإجراءات في زيادة الاحتياطي النقدي للشهر الـ١٤ على التوالي ليصل إلى ٣٥,١٠٢ مليار دولار مليار دولار في نهاية أكتوبر ٢٠٢٣ ، وتحقيق فائضًا كليًا في ميزان المدفوعات خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بلغ ٨٨٢,٤ مليون دولار مقابل عجز كلي بلغ ١٠,٩ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة.

كما أدت إلي زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال عام ٢٠٢٢ إلى ٨,٩ مليار دولار، لتحقق مصر المركز الأول على مستوى دول شمال إفريقيا في مؤشر التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي والأولى عربيًا من حيث نمو الاستثمارات الأجنبية.

واستهدف البنك المركزي من تلك السياسات إصلاح التشوه السعري بسوق الصرف والقضاء على السوق الموازية، وتمكين الدولة من توفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الأساسية والوفاء بالتزاماتها نحو الشركات الأجنبية العاملة بالسوق المصرية، وبناء الاحتياطي الأجنبي لمستويات ما قبل أحداث يناير ليغطي الواردات لمدة ٦ أشهر على الأقل، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والسيطرة على الموجة التضخمية الناتجة عن تحرير سعر الصرف، وتحقيق مستهدفات السياسة النقدية في استقرار الأسعار على الأجل المتوسط.

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف السابقة اتخذ البنك المركزي مجموعة من القرارات التي تتمثل في التالي: تخفيف القيود الرقابية التي سبق فرضها على عمليات النقد الأجنبي ومن أهمها حدود السحب والإيداع والتي أسهمت في القضاء على السوق الموازية للنقد الأجنبي، وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الأساسية وكذلك سداد مستحقات الشركات الأجنبية العاملة بالسوق المصرية، وبناء الاحتياطيات الأجنبية والتي وصلت لمستويات تاريخية بالرغم المخاطر التي تعرضت لها الأسواق الناشئة في منتصف عام ٢٠١٨.

كما اتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية من أجل السيطرة على معدلات التضخم والتي تضمنت استخدام مزيج من أدوات السياسة النقدية منها سعر الفائدة، نسبة الاحتياطي الإلزامي وعمليات السوق المفتوح للسيطرة على مستويات السيولة بالسوق المصرفية، وإعلان مستهدفات التضخم في البيانات الصحفية للجنة السياسة النقدية لأول مرة في تاريخ البنك المركزي مما يزيد من مستويات ثقة المستثمرين والمستهلكين في الاقتصاد المصري وقدرة المركزي على الإبقاء على معدلات التضخم ضمن مستوياتها المستهدفة.

وانعكس إصلاح السياسة النقدية في مصر، خلال السنوات العشر الماضية، إيجابيًا على الاقتصاد المصري في العديد من المؤشرات أهمها: مؤشرات ميزان المدفوعات، والذي شهد تطور عجز الميزان التجاري من خلال تقلص عجز الميزان التجاري من ٣٩,١ و٣٨,٧ مليار دولار لعامي ٢٠١٥/١٤و٢٠١٦/١٥ على التوالي لتصل إلى ٣٦,٤ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، ليرتفع عقب ذلك إلى ٤٣,٩٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وذلك بفعل تأثيرات الأزمات العالمية كجائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على أداء الصادرات والواردات المصرية.

كما أدى إصلاح السياسة النقدية إلى تطور الميزان الخدمي، من خلال تضاعف فائض الميزان الخدمي مدعومًا بزيادة ملحوظة في إيرادات السياحة وحصيلة قناة السويس، إذ أسهم تحرير سعر الصرف الذي ساعد على تحسن مستوى مصر في مؤشرات تنافسية السياحة وهو ما انعكس بدوره على إيرادات السياحة والتي شهدت تزايدًا ملحوظا في أعقاب تحرير سعر الصرف حيث بلغت ١٠,٣ مليارات دولار خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي الماضي ٢٠٢٢ وهو ضمن مستويات الأداء المرتفعة حتى بالمقارنة مع ما قبل ثورة يناير ومقابل ٣,٨ مليارات دولار خلال عام ٢٠١٦/١٥ أي بنسبة زيادة قدرها ٣٦,٩ %.

شيماء مرسي

اقتصادية قناة السويس توقع بروتوكول تعاون مع بنك القاهرة لدعم الخطة الترويجية للمنطقة

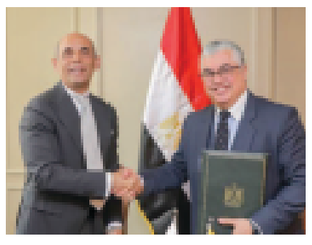

وقعت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بروتوكول تعاون مع بنك القاهرة، يهدف لتعزيز التعاون لتحقيق خطة الهيئة الهادفة للترويج للفرص الاستثمارية؛ حيث يساهم البنك في تقديم الدعم المالي والخدمات الاستشارية في مشروعات الهيئة، وقد قام بتوقيع البروتوكول وليد جمال الدين، رئيس المنطقة الاقتصادية، طارق فايد، رئيس مج

بنك مصر ووزارة التموين يوقعان بروتوكول تعاون لدعم منظومة التحول الرقمي

في إطار حرص بنك مصر على تقديم خدمات تتناسب مع احتياجات المواطنين، وتعزيزا لمنظومة التحول الرقمي في مختلف الخدمات الحكومية، قام بنك مصر مؤخرا بتوقيع بروتوكول تعاون مع جهاز تنمية التجارة الداخلية بوزارة التموين والتجارة الداخلية، وقد تم التوقيع بحضور وزير التموين والتجارة الداخلية الدكتور علي المصيلحي، محمد الإتربي، رئيس مجلس ادارة بنك مصر، الدكتور إبراهيم عشماوي، مساعد أول وزير التموين والتجارة الداخلية ورئيس مجلس إدارة جهاز تنمية التجارة الداخلية، إيهاب درة، رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية في بنك مصر، عمرو هاشم، رئيس قطاع العمليات المركزية ببنك مصر، ماجد عبد الله، رئيس قطاع الفروع ببنك مصر ولفيف متميز من قيادات بنك مصر ووزارة التموين والتجارة الداخلية.

البنك الزراعي المصري ومؤسسة مصر الخير يبحثان تعزيز التعاون لتوزيع رؤوس الماشية على الشباب والأسر الأكثر احتياجًا في الريف

التقى علاء فاروق رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، وفضيلة الدكتور علي جمعة رئيس مجلس أمناء مؤسسة مصر الخير، لبحث سبل تعزيز التعاون بين البنك والمؤسسة خلال الفترة المقبلة، خاصة فيما يتعلق بمشروع توزيع رؤوس الماشية على الأسر الأكثر احتياجا في الريف وتمويل الأنشطة متناهية الصغر لتوفير فرص العمل للشباب والمرأة الريفية.

حضر اللقاء، سامي عبد الصادق نائب رئيس مجلس إدارة البنك، ومحسن محجوب أمين الصندوق المؤسسة، والمهندس أحمد على المدير التنفيذي للبرنامج بمؤسسة مصر الخير، وعدد من قيادات البنك والمؤسسة.

وخلال اللقاء، استعرض الجانبان ثمار التعاون بين البنك والمؤسسة خلال الفترة الماضية، خاصة فيما يتعلق بدعم مشروعات الشباب والأسر المستحقة لتوفير مصدر دخل لهم بما يسهم في تحسين مستوى معيشتهم، وأبرزها مشروعات تربية رؤوس الماشية التي استفاد منها نحو ٢٣٦٤ مستفيدا بتمويل ميسر من البنك الزراعي المصري وبالتعاون مع مؤسسة مصر الخير لصالح الأسر المستحقة، حيث بلغ إجمالي أرباح المشروعات للمستفيدين نحو ٣٦ مليون جنيه خلال الفترة الماضية.

وخلال اللقاء، أكد رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، حرص البنك على تعزيز جهود التعاون مع مؤسسة مصر الخير باعتبارها مؤسسة اجتماعية رائدة تستهدف تنمية الإنسان في العديد من المجالات، مشيدًا بنجاح هذه الشراكة على مدار السنوات الماضية والتي استهدفت دعم الأسر الأكثر احتياجا في الريف من خلال توفير رؤوس الماشية لهم بتمويل ميسر وإجراءات بسيطة من البنك، بما يسهم في خلق فرص العمل للشباب وتمكين المرأة الريفية لتحسين مستوى معيشتهم، تنفيذ لتوجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية، بضرورة خلق فرص الحياة الكريمة لسكان الريف.

وأشار "فاروق"، إلى حرص البنك على تنمية وتطوير الثروة الحيوانية من خلال برامج تمويل كافة مشروعات الإنتاج الحيواني ودعم صغار المزارعين والمربين وفقا للمبادرات التي تطلقها الدولة لدعم صغار المربين بهدف تحفيزهم على العمل والإنتاج سعيا للوصول لتحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء ومنتجات الألبان.

وأوضح "فاروق"، أن التعاون بين البنك ومؤسسة مصر الخير في مشروع توزيع العجلات العشاب ورؤوس البتلو على صغار المربين والأسر الأكثر احتياجا في قرى الريف تجربة مميزة ومثالا يحتذى به في التعاون بين البنك ومؤسسات المجتمع المدني؛ لتنفيذ أهداف المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتوفير فرص التشغيل والكسب، مؤكدًا أن الفترة المقبلة ستشهد المزيد من العمل المشترك بما يعود بالنفع على قطاع عريض من سكان الريف.

من جانبه، قال رئيس مجلس أمناء مؤسسة مصر الخير، إن التعاون المثمر بين المؤسسة والبنك الزراعي المصري انعكس على آلاف الشباب والأسر المستحقة في مصر، بفضل مشاريع توليد الدخل المتحققة من تربية الماشية.

وذكر "جمعة"، أن البنك بتعاونه مع مصر الخير في مشروعات دعم الأسر المستحقة عبر تربية الماشية، عاد لمراده الذي أنشئ من أجله حيث إن مفهوم البنك الزراعي المتعارف لدى الناس هو دعم صغار المزارعين والفلاحين، مشيرا إلى أن البنك الزراعي المصري من أكبر البنوك العاملة في تمويل وتوفير مشروعات للمستحقين من أسر المزارعين، طبقا لحقل عمله ونشاطه.

وأوضح "جمعة"، أن هدف مؤسسة مصر الخير هو خدمة الناس ووصول الخير لمستحقيه وهو نفس غرض البنك، لذا نتعاون ونبذل قصارى جهدنا لإتمام ذلك، لافتا إلى أن أول الغيث قطرة ثم ينهمر، ونحن سويا سنقدم مزيدا من الخير للأسر المستحقة، فما زال الطريق طويلا، وما زال أمامنا المزيد.

دعما للشمول المالي..

بنك مصر يوقع بروتوكول تعاون مع "فارما أوفرسيز" لتوفير خدمات الدفع الإلكتروني

قام بنك مصر بتوقيع بروتوكول تعاون مع شركة فارما اوفرسيز لتجارة وتوزيع الأدوية، الشركة الرائدة في توزيع الدواء، وذلك في مجال الدفع الالكتروني لتقديم خدمة تحصيل المدفوعات اللحظية، وقد قام بتوقيع البروتوكول محمد الإتربي – رئيس مجلس ادارة بنك مصر مع الدكتور مهاب جزارين- رئيس مجلس إدارة شركة فارما اوفرسيز لتجارة و توزيع الادوية، وقد حضر التوقيع عاكف المغربي – نائب رئيس مجلس ادارة بنك مصر، والدكتور محمد جزارين المدير التنفيذي والعضو المنتدب لشركة فارما اوفرسيز ولفيف متميز من قيادات البنك والشركة .

ويتيح البروتوكول قبول التحويلات اللحظية من الصيادلة المتعاملين مع الشركة لحساب شركة فارما اوفرسيز لتجارة وتوزيع الادوية، وذلك خلال جميع أيام الأسبوع في أي وقت، مما يحسن الدورة النقدية الخاصة بالشركة، حيث تعد التحويلات اللحظية أداة فعالة لتوفير الوقت والجهد للصيادلة، مما يسهم في تحسين تجربتهم وتسهيل إدارة أعمالهم، هذا بخلاف ما توفره استخدام القنوات الالكترونية من تقليل المخاطر المتعلقة بالسيولة النقدية، كما يتيح البروتوكول للصيادلة المتعاملين مع الشركة العديد من الخدمات المميزة التي يقدمها البنك منها؛ عمليات الإيداع والتحويل بالإضافة إلى تيسير عملية التقديم علي فتح الحساب أونلاين، وغيرها من الخدمات.

ويأتي توقيع هذا البروتوكول في اطار استراتيجية بنك مصر للتوسع في مجال المدفوعات الرقمية من خلال دعم التكنولوجيا المالية وتبني التقنيات المالية الحديثة لتحقيق تجربة مثالية للعملاء، وتعزيز جهود الشمول المالي والتحول نحو المجتمع اللانقدي من خلال دعم وتحفيز استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وذلك تماشياً مع سياسات المجلس القومي للمدفوعات الإلكترونية برئاسة فخامة رئيس الجمهورية، بهدف خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع بدلا عنه، حيث يسعى البنك جاهدا لتوطين الخدمات التكنولوجية المتطورة في مختلف تعاملاته بما يضمن مواكبة التطور العالمي، باعتبار أن الخدمات التكنولوجية ضرورة لاستمرارية ريادة البنك للسوق المصرفي المصري، كما ان إدخال عناصر التحول الرقمي في منظومة العمل المصرفي سيساهم بصورة أكبر في تحسين تقديم الخدمات المصرفية والمالية، والاستفادة من المسارات الجديدة الواعدة للتنمية الاقتصادية والمالية؛ بهدف تدعيم النمو وتمكين شرائح مجتمعية أكثر من الحصول على الحلول المالية الملائمة لها دعما و تعزيزا لجهود الشمول المالي.

وفي إطار سعي فارما أوفرسيز الدائم لمواكبة التطورات التكنولوجية، وضمان استمرار نموها بهدف تعزيز قدرتها على التحول الرقمي تلتزم الشركة بإيجاد حلول رقمية سهلة وسريعة لعملائها، وتوطيد العلاقات معهم، من خلال تقديم خدمات متميزة وعالية الجودة متمثلة في حزمة قوية من قنوات التواصل الالكترونية لتصبح شركة توزيع الدواء الرائدة في توفير خدمة تحصيل المدفوعات اللحظية للسادة الصيادلة.

هذا ويحرص بنك مصر دائما على الدخول في الشراكات والمبادرات التي من شأنها تقديم الخدمات المحفزة على استخدام خيارات الدفع الالكتروني المختلفة، والتي يوفرها بنك مصر لعملائه لتلبية احتياجات مختلف شرائح المجتمع، حيث يؤمن البنك بأن تعزيز جهود الشمول المالي والتحول نحو المجتمع اللانقدي يتطلب تضافر جهود مختلف الشركاء وتوفير المحفزات التي تضمن تفضيل المستخدمين الدخول في منظومة الدفع الإلكتروني ،كما يسعى البنك لتقديم خدمات تتناسب مع احتياجات كافة شرائح العملاء حيث أن قيم واستراتيجيات عمله تعكس التزامه الدائم بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

خلال ٢٠٢٣

مصر تطرق أبواب «السندات» لتنويع مصادر التمويل وتمويل احتياجات الخزانة العامة

الاتجاه لطرح سندات زرقاء وسندات بالعملات الخليجية والروبية الهندية

بعد نجاح طرح «الخضراء» و«الساموراي»

الانتهاء من إصدار سندات باندا في السوق الصيني لأجل 3 سنوات بقيمة 3,5 مليار يوان « 500 مليون دولار « وطرح الإصدار الثاني من سندات الساموراي داخل اليابان بقيمة 75 مليار ين ياباني

إصدارات متعددة من السندات لجأت إليها مصر خلال العام ٢٠٢٣ ، أو أعلنت أنها ستلجأ إليها ، حيث أعلنت الحكومة ممثلة في وزارة المالية قبل نهاية العام أنها تدرس طرح سندات بالعملات الخليجية، بعد نجاحها في العودة إلى السندات الدولية، وبعد خفض التصنيف الائتماني للديون السيادية المصرية.

و السندات الدولية هي أوراق مالية تقترض الحكومة مقابلها أموالا من السوق الدولية، وتكون مستحقة السداد بعد مدة زمنية معينة ونسبة الفائدة تحددها الجهة المصدرة للسندات، وتساعد في تحقيق التنوع مصادر التمويل وتمويل احتياجات الخزانة العامة للدولة.

وارتفاع العائد على السندات له مدلولاته التي تفسرها أسواق الأسهم بشكل سلبي، مع استمرار ضخ الولايات المتحدة مزيدا من السندات الجديدة، مقابل تراجع الصين عن حيازتها منها بنسبة تزيد على ٤٠ في المائة، ما يعني استمرار ارتفاع العائد.

ويوجد ثلاث أنواع للسندات التي يتم التداول عليها في البورصة المصرية وهى سندات الخزانة، سندات الإسكان وسندات التنمية.

وأعلنت وزارة المالية أنها تبحث دراسة لطرح سندات بالعملات الخليجية خلال الفترة المقبلة، لكن هذا يحتاج إلى التنسيق مع المستشارين والمحامين، والأمر ليس سهلا، حيث أكد وزير المالية الدكتور محمد معيط، أن "الحصول على تمويلات بتكلفة معقولة لم يعد سهلا، بسبب التصنيف الائتماني لمصر والسياسة النقدية المتشددة».

وأضاف معيط في تصريحات صحفية، أن الاتجاه لذلك يحتاج إلى التنسيق مع جهات المستشارين، لافتًا إلى أن الحصول على تمويلات بتكلفة معقولة لم يعد سهلا بسبب التصنيف الائتماني.

وأوضح أن وزارة المالية تدرس أيضا طرح سندات زرقاء في السوق الهندي من أجل تنويع الإصدارات في سوق السندات، بعد أن طرحت مصر سندات ساموراي باليابان، وباندا في الصين بهدف تنوع عملات الإصدار، وعدم الاعتماد على الدولار فقط.

وأشار معيط، إلى أن تكلفة الاقتراض من أسواق آسيا بلغت نحو ٣,٥٪ مقارنة بتكلفة أعلى لليورو بوند أو الأسواق الدولية الأخرى.

وكانت المالية، انتهت في أكتوبر الماضي من إصدار سندات باندا في السوق الصيني، لأجل ٣ سنوات بقيمة ٣,٥ مليار يوان بما قيمته حوالي ٥٠٠ مليون دولار ، فيما عادت لطرح الإصدار الثاني من سندات الساموراي داخل اليابان في نوفمبر الماضي بقيمة ٧٥ مليار ين ياباني بما قيمته ٥٠٠ مليون دولار.

وبحسب الخبراء فإن طرح السندات الدولية عامة يهدف لدعم الاحتياطي النقدي الأجنبي المصري، كما سيدعم التوسع الاستثماري في مصر بتوسع الشركات ورجال الأعمال الأجانب في مصر في الاستثمار في الصناعة والسندات والديون.

كما أن إصدار السندات الدولية يدخل ضمن خطة الدولة من أجل الاعتماد على مصادر وأدوات تمويل متعددة دون التقيد بمصادر محددة في التمويل وذلك لتنويع أدوات الدين لخفض تكلفة الدين وإطالة عمره وخفض تكلفة التمويل ، حيث يهدف طرح هذه السندات لتنويع مصادر الديون وعدم الاعتماد على الدولار في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية التي رفعت من تكلفة الاقتراض عالميا.

و أعلن البنك المركزي ، في نوفمبر ٢٠٢٣ ، عن نتائج بيع سندات خزانة استحقاق ٣ سنوات، نيابة عن وزارة المالية بقيمة بلغت ٢,٥ مليار جنيه بمتوسط سعر فائدة نسبته ٢٣,٥٤٪ .

تنويع التمويل

وترى الحكومة أن الإصدارات المصرية الناجحة للسندات الخضراء وسندات الـ«باندا» والـ«ساموراي» والتمويلات الخضراء والمستدامة الأخرى، في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الناتجة عن التوترات الجيوسياسية، تعكس قدرة مصر على تنويع مصادر وأدوات التمويل، وحرص الدولة على توسيع قاعدة وشرائح المستثمرين الدوليين مع الحصول على ضمانات من المؤسسات الدولية لخفض تكلفة التمويل.

ونجحت مصر كأول دولة بالشرق الأوسط وأفريقيا أيضًا في إصدار الـ"باندا" المستدامة بسوق المال الصينية، التي تخصص لتمويل مشروعات بنحو ٣,٥ مليار يوان صيني، بما يعادل ٥٠٠ مليون دولار، بتسعير منخفض بعائد ٣,٥٪ سنويا لأجل ٣ سنوات، مما يجعله أكثر تميزا مقارنة بأسعار الفائدة الخاصة بإصدارات السندات الدولارية الدولية، في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، وهذا النوع من الإصدارات يتميز بأنه مدعم بضمانة ائتمانية مقدمة من بنوك تنموية عالمية: "البنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والبنك الأفريقي للتنمية».

و طرقت مصر أسواق السندات الدولية في فبراير الماضي، عندما باعت صكوكا سيادية، هي الأولى في تاريخها، بقيمة ١,٥ مليار دولار لأجل ٣ سنوات، حيث جذب الطرح الدولي طلبات قيمتها ٦,١ مليار دولار، لتتجاوز نسبة التغطية ٤ مرات.

سندات هندية

وفي تصريحات مؤخرا أعلن الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن مصر تدرس اصدار سندات بالروبية الهندية العام القادم بقيمة قد تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار، مضيفًا أن الحكومة تبحث اصدار شريحة ثانية من الصكوك واصدار سندات استدامة بقيمة تتراوح بين ٥٠٠ مليون إلى مليار دولار العام القادم

وأشار وزير المالية إلى أن احتياجات الموازنة في مصر للسنة المالية الحالية تصل إلى ٨٢٤ مليار جنيه، مؤكدا أن صندوق النقد يرغب في زيادة حجم التمويل المقدم لمصر وسط المساعي لإتمام المراجعة قريبا، مضيفًا أن «علاقتنا مع صندوق النقد ممتدة ونعمل على إتمام المراجعة، لكن الصندوق لديه سياسته الخاصة لتحديد آليات جدولة القروض» .

وسبق أن أعلن الدكتور محمد معيط ، أن الحكومة تدرس تجربة طرح سندات في الأسواق الخليجية لأول مرة، لكن الأمر يحتاج لجهد وعمل ، وأضاف معيط، أن وزارة المالية تدرس أيضا طرح سندات زرقاء في السوق الهندي من أجل تنويع الإصدارات في سوق السندات، بعد أن طرحت مصر سندات ساموراي باليابان، وباندا في الصين بهدف تنوع عملات الإصدار، وعدم الاعتماد على الدولار فقط.

سندات ساموراي

وفي وقت سابق من العام ٢٠٢٣ ، أعلنت وزارة المالية ، تنفيذ الإصدار الدولي الثاني من سندات الساموراي اليابانية بقيمة ٧٥ مليار ين ياباني ما يعادل نحو نصف مليار دولار، لأجل خمس سنوات وبعائد متوسط ١,٥ بالمائة.

وسندات الساموراي سندات تصدرها جهات أجنبية من الدول أو الشركات في السوق اليابانية مقومة بعملة الين وفقا اللوائح اليابانية، التي تجذب مستثمرين من اليابان، ويعتبر أغلب مصدري سندات الساموراي من أوروبا والولايات المتحدة ، وطرحت مصر في مارس ٢٠٢٢، لأول مرة في تاريخها، سندات "ساموراي" دولية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، كانت تعادل حينها نحو ٦٠ مليار ين.

وأكد وزير المالية ، محمد معيط، أن الإصدار يساعد على إطالة متوسط عمر محفظة الدين العام، وخفض تكلفة الدين الخارجي، وتنويع مصادر وأدوات التمويل والعملات وأسواق الإصدارات وتوسيع قاعدة وشرائح المستثمرين الدوليين رغم قسوة التحديات الاقتصادية العالمية، التي ألقت بظلالها على الأسواق المالية الدولية في انعكاس طبيعي للموجة التضخمية الحادة الناتجة عن التوترات الجيوسياسية.

وأضاف، أن هذا الإصدار يأتي بعد أقل من أسبوعين من النجاح في الدخول إلى أسواق المال الصينية لأول مرة بإصدار ٣,٥ مليار يوان صيني.

و قال أحمد كجوك نائب الوزير للسياسات المالية والتطوير المؤسسي، إن الإصدار الدولي الثاني لمصر من سندات الساموراي اليابانية، نجح في جذب العديد من المستثمرين اليابانيين مما يدل على صلابة الاقتصاد المصري وقدرته على تحقيق المستهدفات والمرونة أيضًا في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية.

كما أشار محمد حجازي رئيس وحدة الدين العام بوزارة المالية، إلى أنه تم تنفيذ هذا الإصدار في صورة طرح خاص بالتعاون مع شركة أس إم بي سي نيكو للأوراق المالية كمدير للطرح والترويج وضامن لتغطية الإصدار، وبضمانة البنك الياباني/ مؤسسة سوميتومو ميتسوي المصرفية، وبضمانة المؤسسة الأفريقية للتمويل بصفتها الجهة الضامنة للبنك الياباني، على نحو استطاعت معه وزارة المالية الحصول على تسعير متميز للإصدار مع ضمان تغطية حجمه المستهدف.

واعتبر خبراء أن نجاح مصر في ثاني إصدار من سندات الساموراي، سيمكنها من تقليل الاعتماد على السندات الدولارية التقليدية، ويمنحها الاستفادة من مجموعة متنوعة من المستثمرين، وتوسيع مصادر التمويل.

وأشاروا إلى أن الين يساعد مصر على تقليل مخاطر تقلبات العملة المرتبطة بالدولار واليورو ، خاصة وأن أسعار الفائدة في السوق اليابانية تعتبر أكثر ملاءمة، والتالي من المقرر أن مصر ستحصل على تكاليف اقتراض أقل من ما هو متوفر في الأسواق التقليدية الآن.

سندات باندا

وكانت مصر أول دولة في الشرق الأوسط وأفريقيا، تنجح في إصدار سندات دولية «باندا» مستدامة بسوق المال الصينية، التي تخصص لتمويل مشروعات بنحو ٣,٥ مليار يوان صيني، بما يُعادل ٥٠٠ مليون دولار.

وقال وقتها الدكتور محمد معيط وزير المالية، إن الوزارة تمكنت من الحصول على تسعير منخفض للسندات بعائد ٣,٥٪ سنويًا لأجل ٣ سنوات، مما يجعله أكثر تميزًا مقارنة بأسعار الفائدة الخاصة بإصدارات السندات الدولارية الدولية، في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، موضحًا أن هذا النوع من الإصدارات يتميز بأنه مُدعم بضمانة ائتمانية مقدمة من بنوك تنموية عالمية: «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والبنك الأفريقي للتنمية»، وهي بنوك ذات تصنيف ائتماني مرتفع، وقد استطاعت الوزارة بالتعاون مع مقدمي الضمانة الائتمانية من إتمام كل الإجراءات التحضيرية الخاصة بإصدار سندات الباندا بسوق المال الصينية، الذي يُعد ثاني أكبر أسواق المال العالمية من حيث الحجم؛ بما يحقق أحد أهم أهداف استراتيجيات تنويع مصادر التمويل والدخول إلى أسواق عالمية جديدة.

أضاف الوزير، أن هذا الإصدار نجح في جذب العديد من المستثمرين الصينيين، وتميز بتطبيق سياسات التمويل المستدامة في قارتي آسيا وأفريقيا، والتوصل إلى أهداف مشتركة ومفاهيم موحدة فيما يخص التمويل المُبتكر والمُستدام، الذي يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على نحو يتوافق مع إطار التمويل المستدام السيادي المصري المعلن عنه في يوم التمويل بقمة المناخ التي استضافتها مصر «COP٢٧» .

مسيرة السندات

وفي شهر سبتمبر ٢٠٢٠، أصبحت مصر أول بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يصدر سندات سيادية خضراء ، وبعد مرور أكثر من عام تقريبا، ومع نشر أول تقرير لها عن أثر العملية، أصبحت مصر مصدرا إلهام غيرها من دول المنطقة – ودول الأسواق الناشئة على نطاق أوسع – للتفكير في السندات الخضراء كحل مالي.

كانت مصر قد أعلنت في البداية عن إصدار سندات خضراء مدتها خمس سنوات بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار وبسعر فائدة قدره ٥,٧٥٪. وتجاوز حجم الاكتتاب قيمة السندات سبع مرات، مما دفع الحكومة إلى زيادة إجمالي قيمتها إلى ٧٥٠ مليون دولار، وخفض سعر الفائدة إلى ٥,٢٥٪ (أقل من سندات مصر التقليدية المرجعية). علاوة على ذلك، شهد هذا السند مشاركة ١٦ مستثمرا جديدا، وهو عدد لم يسبق له مثيل في إصدارات السندات المقومة بالدولار الأمريكي.

ولإعداد تقرير الأثر البيئي للسندات الخضراء، تلقت وزارة المالية المصرية مساعدة من برنامج الدين الحكومي وإدارة المخاطر، وهو مبادرة للبنك الدولي برعاية وزارة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية. ويساند البرنامج مصر منذ عام ٢٠١٥ في إطار شراكة أوسع نطاقا بشأن الدين العام وإدارة المخاطر.

واعتبرت مصر السندات الخضراء حلا ماليا لتلبية الحاجة الملحة إلى استثمارات مستدامة بيئيا. وقد خصصت حصيلة بيع السندات لتمويل النقل النظيف، والطاقة المتجددة، ومنع التلوث ومكافحته، والإدارة المستدامة لمياه الشرب والصرف الصحي، وكفاءة استخدام الطاقة، والتكيف مع تغير المناخ. وتهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى زيادة نسبة المشروعات الخضراء في الموازنة الاستثمارية للحكومة من ١٤٪ في ٢٠٢٠ إلى ٣٠٪ في ٢٠٢٢.

وبدأت وزارة المالية، مسانداً منها لهذه الأجندة الطموحة، في استكشاف خيارات التمويل - من بينها السندات الخضراء - التي تستهدف المستثمرين المهتمين بتحقيق عائد مالي واجتماعي على السواء.

ولا تمثل السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة والمرتبطة بالاستدامة (GSSS) سوى ٢,٢٪ من إصدارات السندات العالمية البالغ إجماليها ٢٧,٣ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠. لكنها آخذة في الزيادة وسط تزايد اهتمام المستثمرين بمساندة العمل المناخي.

سندات زرقاء

وقبل وداع العام ٢٠٢٣ ، قال وزير المالية الدكتور محمد معيط إن مصر تدرس إصدار سندات زرقاء في السوق الدولية.

وتعد السندات الزرقاء أحد أنواع السندات البيئية والاجتماعية والحوكمة المستدامة إذ يتم استخدامها كإحدى آليات الحفاظ على استدامة الاقتصاد الأزرق.

وتعتبر هذه السندات التزامًا من الجهة المصدرة باستثمار عوائد السند الأزرق في تمويل أحد المشروعات أو المبادرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة الخاصة بالانتقال نحو اقتصاد أزرق مستدام، بما يشمل إدارة النفايات البلاستيكية، وتحسين الوصول إلى المياه العذبة وتعزيز استدامة التنوع البيولوجي البحري في المحيطات والبحار وكافة الموارد البحرية.

وتشمل مراحل إصدار السندات الزرقاء، ثلاثة مراحل وهي التخطيط ثم إصدار السندات الزرقاء وما تشمله من متطلبات وفي النهاية تأتي مرحلة المتابعة والتقييم؛ وذلك بهدف ضمان استدامة عملية الإصدار والتأكد من تحقيق الأهداف التي تم وضعها في مرحلة التخطيط مما يسهل من عملية الإصلاح.

وتتمتع تلك السندات بعدد من المزايا، أهمها تعبئة رؤوس أموال مستثمري القطاع الخاص الراغبين في دعم أهداف التنمية المستدامة إلى جانب توجيهها لدعم الاقتصاد الأزرق، وضمان الاستخدام المستدام للمحيطات والموارد البحرية في الدول الساحلية والصناعات التي تعمل في القطاع البحري، بالإضافة إلى تعزيز استقرار التصنيف الائتماني للدولة التي تصدر السندات الزرقاء، وتحفيز الحصول على المزيد من الاستثمارات من خلال زيادة عدد خيارات التمويل المتاحة، والحصول على شروط تمويل أفضل.

ناصر ..

بلغت ٢٤ مليار دولار خلال ٢٠٢٣

تحويلات المصريين بالخارج .. مبادرات حكومية تعالج التراجع

البنك المركزي المصري يرصد تراجع التحويلات في العام 2022-2023 إلى 22,1 مليار دولار

ترصد البيانات الرسمية تراجع تحويلات المصريين العاملين في الخارج خلال العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، بنسبة ٣٠,٨٪ على أساس سنوي، بحسب بيانات رسمية ، حيث أظهرت بيانات البنك المركزي المصري بشأن معاملات الاقتصاد مع العالم الخارجي، خلال العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، تراجع تحويلات المصريين العاملين في الخارج خلال العام المالي الماضي، إلى ٢٢,١ مليار دولار، مقابل ٣١,٩ مليار دولار في العام المالي السابق.

وكشفت البيانات، عن تحقيق فائض كلي في ميزان المدفوعات بلغ ٨٨٢,٤ مليون دولار، مقابل عجز كلي بلغ ١٠,٥ مليون دولار قبل عام.

مبادرات

أطلقت الحكومة المصرية على مدار الفترة الماضية مبادرات متنوعة لتشجيع المصريين العاملين في الخارج على ضخ أموالهم بالعملة الصعبة إلى السوق المحلية.

ومن أشهر المبادرات التي تم إطلاقها مبادرة "سيارات المصريين في الخارج" وانطلقت في نهاية العام الماضي ، وبموجب تلك المبادرة كان يحق للمصريين العاملين في الخارج استيراد سيارة للاستخدام الشخصي، من دون أي جمارك أو رسوم، بشرط إيداع قيمة الجمارك والرسوم في حساب وزارة المالية المصرية بالدولار، على أن يسترد المودعون قيمة الوديعة بعد ٥ سنوات بالجنيه المصري، بسعر صرف الدولار في تاريخ الاسترداد.

المبادرة التي كانت تستهدف حصد نحو ٢,٥ مليار دولار، لم تجمع سوى ٩٠٠ مليون دولار مع انتهاء التسجيل بها في ١٤ مايو الماضي.

كما أطلقت الحكومة مبادرة جديدة في ٣٠ يوليو الماضي منحت بموجبها المصريين بالخارج فرصة تسوية موقف التجنيد مقابل تحويل مبلغ ٥ آلاف دولار أو يورو عن كل راغب في الاستفادة من المبادرة.

وأعلنت وزارة الخارجية أنه سيتم فتح باب التسجيل على مواقع الوزارة للمشاركة في المبادرة اعتبارًا من ١٤ أغسطس الماضي ، وذلك للمصريين المقيمين في الخارج ممن حل عليهم الدور في سن التجنيد اعتبارًا من عمر ١٩ وحتى ٣٠ سنة، وكذلك لمن تجاوزوا ٣٠ سنة لتسوية موقفهم التجنيدي ، ونوهت إلى أنه لن يتم السماح بتجديد جوازات السفر للمصريين المقيمين بالخارج إلا بعد تسوية المواقف التجنيدية لهم.

كما اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات من بينها ما يتعلق بالوحدات السكنية والأراضي المطروحة للمصريين في الخارج، والشهادات الدولارية و طرح أوعية ادخارية خاصة، على غرار الشهادات الدولارية ، وغير ذلك من الآليات الهادفة لجذب تحويلات العاملين بالخارج إلى السوق الرسمية والجهاز المصرفي للدولة.

واستمرت وزارة الإسكان والمرافق المجتمعية في مصر بالتنسيق مع البنك المركزي في طرح أراضي للمصريين في الخارج، وبتيسيرات في حالة السداد الفوري بالدولار الأميركي تحويلاً من الخارج.

ارتفاع محتمل

وفي تقديرات متفائلة ، توقعت مؤسسة "فيتش سوليوشنز" ارتفاعا محتملا في تحويلات المصريين في الخارج خلال العام المالي الجاري ٢٠٢٣-٢٠٢٤ بنسبة تصل إلى ١٠ ٪ وذلك بعد الانخفاض المسجل خلال العام المالي السابق، لتسجل خلال هذا العام ٢٥,٦ مليار دولار، مقابل ٢٣,٣ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

بنت "فيتش" وقتها تقديراتها بناءً على ترجيحاتها بخفض محتمل لقيمة العملة المصرية خلال الفترة المقبلة (قالت إنه سيكون في حدود ١٩,٩ ٪ ، ليسجل الدولار مستوى مساو تقريبا لقيمته الحالية في السوق الموازية بين ٣٨ و٤٠ جُنيها).

وذكر تقرير الشركة ذاتها أن التحويلات في العام المالي السابق تراجعت لأدنى مستوى لها في ست سنوات، بنسبة ٢٧ بالمائة، مع لجوء المغتربين للاعتماد على مصارف غير رسمية للعملة المحلية (في ضوء الفجوة بين السعرين الرسمي وفي السوق الموازي للدولار الأمريكي).

وتعتقد "فيتش" بأنه حال انحسار التقلبات التي تشهدها سوق الصرف، فإن ذلك من شأنه توجيه تحويلات المصريين في الخارج إلى القنوات الرسمية.

في السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢، سجلت تحويلات المصريين في الخارج ارتفاعاً "طفيفاً" وصولاً إلى ٣١,٩ مليار دولار، مقابل ٣١,٤ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١، طبقاً لبيانات البنك المركزي المصري.

وفي العام ٢٠٢٢ شهدت تحويلات المصريين العاملين بالخارج، تراجعاً بنحو ١٠ بالمائة لتسجل نحو ٢٨,٣ مليار دولار ، وفي السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ سجلت التحويلات ما قيمته ٢٣,٣ مليار دولار لتتراجع التحويلات في أول ثمانية أول ثمانية أشهر من العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ ، إلى حوالي ١٧,٥ مليار دولار، مقابل ٢٣,٦ مليار دولار في أول ثمانية أشهر من العام المالي السابق عليه.

وقال محللون إن الزيادة الملحوظة في تحويلات المصريين بالخارج في وقت سابق قبل يوليو ٢٠٢٢ جاءت بناءً على ثبات سعر الصرف ووضوحه بالنسبة للمغتربين بعد أن تمكن المركزي المصري في نوفمبر ٢٠١٦ من القضاء على السوق الموازية ، حيث حققت التحويلات -وهي من المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية بالبلاد- زيادة ملحوظة نتيجة توجهها للسوق الرسمية والمصارف، وفي ظل الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة المصرية في هذا الصدد.

تغير الوضع الاقتصادي بعد ذلك بسبب تداعيات الحرب في أوكرانيا على الاقتصادات المختلفة والضغوط التضخمية التي ضربت الأسواق ، وبما شكل ضغوطا على العملة الأجنبية في مصر ، ومع ظهور السوق الموازية من جديد، اتجه جزء من التحويلات إلى هذه السوق بعيداً عن السوق الرسمية (في ظل فرق السعر) وهو ما أسهم في تراجع التحويلات (رغم دخولها السوق).

ووفقاً لتقرير البنك الدولي الذي جاء بعنوان "الاستفادة من أموال المغتربين لتعبئة رأس المال الخاص ديسمبر ٢٠٢٣"، فإن مصر إحتلت المركز الخامس عالمياً بقائمة الدول الأعلى استقبالا لتحويلات المغتربين خلال ٢٠٢٣، على الرغم من الانخفاض الحاد للتدفقات إلى البلاد

شيماء مرسي

شركات السياحة تقدم إجراءات لمساعدة الراغبين في التقدم للحج السياحي ٢٠٢٤

كثّف قطاع السياحة، جهوده لمساعدة المواطنين الراغبين في أداء الحج مع شركات السياحة في التقدم والتسجيل قبل غلق الباب يوم ٤ يناير المقبل، استعدادا لإجراء القرعة العلنية لاختيار الحجاج الفائزين.

وناشدت غرفة شركات السياحة، في بيان لها، جميع الراغبين في أداء الحج السياحي، هذا العام بسرعة التقدم إلى الشركات وفروعها المنتشرة بجميع أنحاء الجمهورية، كما ناشدتهم البعد عن الطرق غير القانونية للسفر حفاظا على حقوقهم، كما حذرتهم من اللجوء إلى السماسرة والوسطاء والجهات غير المعلومة ولا موثوقة للسفر معها لأداء الحج.

وفي سبيل تحقيق الأهداف السابقة اتخذ قطاع السياحة عدة إجراءات لمساعدة المواطنين الراغبين في الحج لاختيار الشركة الراغبين في السفر معها بطريقة سليمة، فقد أطلقت وزارة السياحة والآثار، بالتعاون والتنسيق مع غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة موقعا إلكترونيا جديدا.

«الأعمال العام».. معدلات أداء غير مسبوقة فى تاريخ شركات القطاع

انتهجت الدولة المصرية خلال السنوات الأخيرة سياسة التوجه نحو التصنيع وزيادة الإنتاج وتحسين جودة المنتج المحلى وتحقيق قدر أمن من الاكتفاء الذاتي وسد احتياجات السوق المحلية والمنافسة فى الأسواق العالمية، وفي هذا الإطار نجحت وزارة قطاع الأعمال العام خلال العام ٢٠٢٣ فى تحقيق معدلات أداء وأرباح غير مسبوقة فى تاريخ الشركات التابعة، والتي تشمل الشركة القابضة للأدوية والشركة القابضة للصناعات المعدنية والشركة القابضة للتشييد والتعمير والشركة القابضة للصناعات الكيماوية والشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والشركة القابضة للسياحة والفنادق.

و تم تحقيق أرباح غير مسبوقة للشركات بلغت ٦٨ مليار جنيه بمتوسط ٨,٥ مليار جنيه أرباح سنوية مقارنة بخسائر بلغت ١,٦ مليار جنية خلال الفترة ما قبل عام ٢٠١٤ بمتوسط خسارة سنوية بلغت ٨٠٠ مليون جنيه .

كما بلغت أرباح الشركات خلال العام ٢٠٢٣ ما يقرب من ١٥,٥ مليار جنيه بمعدل زيادة ١٠٠٪ مقارنة بالعام ٢٠٢٢.

وتم توريد ١٩ مليار جنيه حصيلة الخزانة العامة من أرباح الشركات خلال ٧ سنوات (٢٠١٥ - ٢٠٢٢) بمتوسط ٢,٨ مليار جنيه سنويًا، مقابل ١,٨ مليار جنيه خلال عامى ٢٠١٣ و٢٠١٤ بمتوسط سنوي ٩٠٠ مليون جنيه ، علاوة على تنفيذ خطة شاملة ومتكاملة للتطوير والتحديث وتعظيم العوائد وحسن إدارة الأصول والاستفادة من رأس المال البشرى وترشيد النفقات والحوكمة نتج عنها تحسين مؤشرات الاداء والوصول بالأرباح الى معدلات غير مسبوقة خلال العام الماضى.

وكذلك تنفيذ استراتيجية عمل فى ضوء وثيقة سياسة ملكية الدولة والتحديث الشامل بهدف النهوض بأداء الشركات التابعة والهيكلة الفنية والمالية والإدارية وتحديث خطوط الانتاج وعمل برامج للصيانة يتم تنفيذها فى توقيتات محددة .. وحسن إدارة الأصول المادية والبشرية واستثمارها بالشكل الأمثل لتعظيم العوائد المحققة ، وتنفيذ استراتيجية العمل تتسق والسياسة العامة للدولة بالاتجاه نحو التصنيع ودعم الصناعة الوطنية وتوطين التكنولوجيا الحديثة وإحلال الواردات وزيادة الصادرات

وكشف الدكتور محمود مصطفى عصمت، وزير قطاع الأعمال العام في تصريحات إعلامية تفاصيل أول خريطة استثمارية لوزارة قطاع الأعمال العام وشركاتها التابعة خاصة المشروعات الجاهزة للشراكة مع القطاع الخاص، والتي جهزت الوزارة العديد من الدراسات التفصيلية حولها، حيث تتضمن نحو ٣١ مشروعا صناعيا بقيمة ٤,٥ مليار دولار بخلاف مصانع الغزل والنسيج والقطاع الزراعي والحيواني والسيور الناقلة واقراص الكلور ومصانع انتاج السيارات والشواحن والبطاريات ومصانع النصر للمواسير .

وأضاف الوزير أن الخريطة الاستثمارية تتضمن حوالى ٧ مشروعات عملاقة فى قطاع السياحة، تتضمن تدشين فنادق ومنتجعات بحوالي ١٢ مليار جنيه، لافتا إلى أن الوزارة وشركاتها التابعة العاملة فى مختلف القطاعات المعدنية والكيماوية والسياحية والدوائية والعقارية والمالية والغزل والنسيج، تولي اهتمامًا بالغًا بفتح المجال أمام الاستثمار المحلي والأجنبي وإزالة أي عقبات أو معوقات أمام الشراكة مع القطاع الخاص ليحتل مكانته الطبيعية في الاقتصاد القومي.

ووجه وزير قطاع الأعمال العام رؤساء الشركات بضرورة تنفيذ التوجيهات الصادرة بشأن عرض الفرص الاستثمارية في الشركات التابعة أمام شركات القطاع الخاص، في أطار خطة الوزارة والدراسات التي تم إعدادها على مدار الشهور القليلة الماضية، والتي تطرح أشكالا متعددة للشراكة مع القطاع الخاص، ومنها الاستحواذ كليًا على بعض القطاعات أو الشراكة بشكل جزئي أو الاستعانة بإدارة خاصة في بعض المشروعات والشركات.

وأشار الدكتور محمود عصمت إلى أن استراتيجية وزارة قطاع الأعمال العام وخطة عمل شركاتها التابعة خلال المرحلة المقبلة متوافقة مع وثيقة سياسة ملكية الدولة، مؤكدًا أن العلاقة مع القطاع الخاص لن تحكمها المنافسة وإنما تكامل وتعاون بين شركات قطاع الأعمال العام وبين الشركات الخاصة، من أجل تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد والإمكانات المتاحة وتعميق الصناعة الوطنية وإحلال الواردات، وتحقيق أقصى عائد من استغلال الأصول وحسن إدارتها.

وأكد الوزير، على أهمية القطاع الخاص كشريك رئيسي في منظومة التنمية الاقتصادية، وأن هناك العديد من المشروعات الجديدة والشراكات مطروحة حاليًا، وأن الوزارة وشركاتها التابعة تقوم حاليًا بعرض تلك المشروعات والفرص الاستثمارية أمام القطاع الخاص، مشددا على رؤساء الشركات القابضة، بإعداد تقرير أسبوعي بشأن موقف التواصل مع المستثمرين ومدى إمكانية الوصول إلى اتفاقات في مختلف المجالات، مؤكدا استعداد الوزارة لتذليل أي عقبات تعوق التنفيذ.

استثمارات

وبحسب بيانات الوزارة فقد بلغ حجم الاستثمارات المقدرة لمختلف المشروعات في كافة القطاعات بهدف توطين الصناعة خاصة الصناعات الاستراتيجية فى الأدوية والصناعات المعدنية والغزل والنسيج والصناعات الكيماوية فى اطار سياسة إحلال الواردات وزيادة الصادرات ٣١٠ مليارات جنيه.

وتركز الوزارة على تطبيق وثيقة سياسة ملكية الدولة على محفظة الشركات التابعة وإتاحة المجال للقطاع الخاص بشكل كبير، مع تصنيف الشركات التابعة حسب قطاعات النشاط التي تعمل بها في ضوء توجهات وثيقة سياسة ملكية الدولة لتحديد الأنشطة التي سيتم ضخ مزيد من الاستثمارات بها أو التخارج منها وخفض الاستثمارات لصالح القطاع الخاص.

ودشنت الوزارة خريطة استثمارية بالمشروعات والفرص المتاحة وطرحها أمام القطاع الخاص كشريك رئيسي فى التنمية وإتاحة جمع أشكال الشراكة والمشاركة أمام رأس المال المحلي والأجنبي وإفساح الطريق أمام القطاع الخاص للتملك أو الإدارة إيمانًا بضرورة وأهمية تمكين القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الاقتصاد القومي

كما تم إعداد خريطة بالفرص الاستثمارية وطرحها أمام المستثمرين المحليين والأجانب للشراكة بمختلف الأساليب الممكنة.. وتنفيذ برامج متعددة للشراكات

وتنفيذ خطة عامة للتدريب وبرامج متخصصة داخل كل قطاع وشركة كأحد أهم دعائم مشروع التطوير الشامل الذي يجري تنفيذه حاليًا في جميع الشركات التابعة ، بجانب التنسيق بين مركز معلومات قطاع الأعمال العام ووزارة العمل.. والاستعانة ببرامج التدريب المتخصصة في الوزارات الأخرى ومراكز التدريب في الجامعات.

مشروعات

ومن ابرز المشروعات التي يتم تنفيذها ، المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج (٦٥ مبنى ما بين مصانع ومخازن ومرافق ومحطات كهرباء وصرف) ب ٣٣ مليار جنيه والذي شهد تشغيل كصنع غزل ٤ بطاقة ١٥ طن غزل يوميا ، وتطوير شركات الأدوية للتوافق مع معايير التصنيع العالمية (GMP)

ومشروع تصنيع المواد الخام الفعالة في إنتاج الدواء ، وتدشين خطوط جديدة لإنتاج الأدوية البيولوجية ، وتطوير خطوط شركة كيما لإنتاج الأسمدة في أسوان.. وإنشاء خط إنتاج لحامض النيتريك ، علاوة على خطة لتطوير شركة الدلتا للأسمدة في طلخا ، ومشروع إنتاج الأمونيا الخضراء بالسويس بالشراكة مع القطاع الخاص ، وتطوير مجمع الألومنيوم بنجع حمادي وإنشاء مصنع جديد ، ومصنع إنتاج المادة الخام "الألومنا" من البوكسيت

ومصنع إنتاج الفويل من الألومنيوم ، ومشروع تطوير شركتي الدلتا للصلب والنصر للمواسير ، ومشروع تركيز الخام لشركة سيناء للمنجنيز، ومشروع إنتاج السيليكون المعدني

ومشروعات فندقية في مواقع متميزة وعمليات تطوير وتحديث مستمر للفنادق والمنشآت السياحية التاريخية والمعاصرة ، وكذلك برنامج طرح خاص بالشركات التابعة يتضمن طروحات أقلية وأغلبية وفى البورصة او لمستثمر استراتيجي وزيادة رأس المال طبقا لظروف كل شركة وتم طرح شركة باكين والشرقية ايسترن كومباني في البورصة وطرح حصص من شركات أخري .

محفظة استثمارية

وأكد الدكتور مهندس محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام، أن المحفظة الاستثمارية للشركات التابعة تضم ٧ شركات قابضة و ٧٥ شركة تابعة و٢٦٣ شركة مشتركة تعمل في قطاعات التشييد والتطوير العقاري والسياحة والصناعة والتجارة والخدمات المالية غير المصرفية، بالإضافة إلى ٣٤ نشاط اقتصادي يشمل مختلف المجالات بحجم أصول ٢٠٨ مليارات جنيه.

أرباح

وفي تصريحات سابقة ، كشف الدكتور محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام بأن شركات قطاع الأعمال العام حققت ١٨ مليار جنيه أرباح لنحو ٧٢ شركة من الشركات التابعة للشركات القابضة فى القطاع، فى حين كانت تلك الشركات تحقق خسائر قبل عام ٢٠١٤ وضمت قائمة القطاعات والشركات الرابحة قطاع الألومنيوم والسباتك والتعدين والأسمدة والكيماويات والأدوية.

وكانت أبرز الشركات الرابحة في قطاع الصناعات المعدنية، مصر للألومنيوم والسباتك الحديدية والنصر للتعدين ، و أبرز الشركات الرابحة في قطاع الكيماويات، كيما ، ومصر لصناعة الكيماويات، والنصر للأسمدة بالسويس ، أما أبرز الشركات الرابحة في قطاع الادوية ، الإسكندرية وسيد والقاهرة. و أبرز الشركات الرابحة في قطاع التشييد والتعمير ، مصر الجديدة للإسكان وإيجيكو ، والعبد للمقاولات ، أما أبرز الشركات الرابحة في قطاع السياحة، إيجوث ومصر للسياحة، ومصر للفنادق.

حياة كريمة

أنجزت عدد من شركات قطاع الأعمال العام، التابعة للشركة القابضة للتشييد والتعمير، مشروعات بالمبادرة الرئاسية حياة كريمة بنحو ٢٠ مليار جنيه ،ضمن المرحلة الأولي والثانية في العديد من المحافظات المختلفة.

وأكد الدكتور هانى عثمان سليمان، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى العضو المنتدب للشركة القابضة للتشييد والتعمير، على أهمية تنفيذ مشروعات حياة كريمة وغيرها من المشروعات والالتزام بالجداول الزمنية لها، علاوة على الالتزام بمعايير الشفافية في مختلف المعاملات المالية، واستعرض الاجتماع سياسات الشركة وأهم مشروعاتها والعديد من المقترحات لدفع العمل.

وينفذ مشروع حياة كريمة فى نطاق ٤٥٠٠ قرية، وتم تقسيم العمل وفق ٣ مراحل، هي: المرحلة الأولى: تشمل القرى ذات نسب الفقر أكثر من ٧٠٪، وهى القرى الأكثر احتياجًا وتحتاج إلى تدخلات عاجلة، وتشمل ٣٧٧ قرية، بـ١١ محافظة، والثانية القرى ذات نسب الفقر من ٥٠٪ إلى ٧٠ ٪، وهى القرى الفقيرة التى تحتاج إلى تدخل ولكنها أقل صعوبة من المجموعة الأولى، والثالثة: القرى ذات نسب الفقر أقل من ٥٠٪، والتى تواجه تحديات أقل لتجاوز الفقر.

صناعات

تمتلك شركات قطاع الأعمال العام عشرات الصناعات المختلفة و المتنوعة والقابلة لمضاعفة الصادرات عدة مرات بما يساهم في الوصول بالصادرات المصرية إلى ١٠٠ مليار دولار، وفق توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي وزيادة صادرات قطاع الأعمال العام من نحو ٢ مليار دولار ل ١٠ مليار دولار في غضون ٣ سنوات .

ومن أبرز هذه الصناعات التي تعد من أكثر الصناعات تصديرا في قطاع الأعمال العام هي صناعة الأسمدة ،سواء في الشركات التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام ،مثل شركة كيما والنصر للأسمدة والدلتا للأسمدة التي ستتضخم لعملية تطوير وتحديث كبيرة خلال الفترة المقبلة ، أو حتى الشركات المشتركة ومنها شركة حلوان للأسمدة ،وهي من كبرى الشركات المصدرة ،بالإضافة إلى شركة أبو قير للأسمدة ،علاوة على حصص أخرى لشركات قطاع الأعمال في بعض شركات تصنيع وتصدير الاسمدة والكيماويات .

و صناعة الأسمدة من الصناعات الواعدة التي يمكن زيادة صادراتها إلى ١٠ مليار دولار خلال الفترة المقبلة منها ٣ مليارات دولار من قطاع الأعمال وشركاته.

أيضا هناك صناعة الألمنيوم والسبائك والتعدين ،وهي صناعات في منتهى الأهمية وتمتاز بقيمة مضافة عالية ويمكن الوصول بصدر تلك الصناعات إلى ٣ مليارات دولار خلال الفترة المقبلة ؛ولكن هذا الأمر يحتاج إلى تحديث وتطوير وبناء مصانع جديدة من خلال ضخ استثمارات سواء من وزارة قطاع الأعمال العام ،أو من الشركات القابضة ، أو من الشركات نفسها أو بفتح المجال للشركة مع القطاع الخاص ،وهو الأقرب خلال الفترة المقبلة ، سواء في شركة مصر للألومنيوم ،او السبائك الحديدية أو سيناء للمنجنيز أو النصر للتعدين والاسمنت ،وهي شركات ذات جودة عالية.

من أهم القطاعات المصدرة أيضا والتي ستساهم بشكل كبير في دعم الصادرات هي صناعة الغزل والنسيج والملابس التي يتم تحديثها حاليا بشكل كبير بقيمة تصل إلى ٣٣ مليار جنيه ويمكنها إضافة صادرات تتراوح من ٢ ل٣ مليارات دولار ،في غضون ٣ سنوات أيضا .

أيضا هناك صناعة الكيماويات وصناعة الأدوية من خلال الشركات التابعة وهي صناعة واعدة للغاية إلا أن حجم صادراتها لا يتناسب مع ما تملكه هذه الشركات من امكانيات ،وبالتالي فإن الوزارة تتابع حاليا مشروع للتطوير والتحديث على أعلى مستوى بما يساهم في زيادة صادرات الكيماويات والصادرات من الأدوية إلى نحو ٢ مليار دولار خلال الفترة المقبلة.

33
مليار جنيه لإنجاز المشروع القومي لتطوير مصانع الغزل والنسيج .. وتدشين فنادق جديدة وتحديث مصانع قائمة وفتح المجال للقطاع الخاص

الشركات تحقق أرباحا بلغت 68 مليار جنيه بمتوسط 8,5 مليار جنيه أرباح سنوية مقارنة بخسائر بلغت 1,6 مليار جنية خلال الفترة ما قبل عام 2014

إسناد تنفيذ شبكة صرف صحي إلى الصعيد للمقاولات بقيمة ٣٥٢ مليون جنيه

قالت شركة الصعيد العامة للمقاولات و الاستثمار العقاري، إنه أسند إليها مشروع مقاولة جديدة في محافظة الفيوم.

وأوضحت الشركة في بيان ، أنه أسند إليها مناقصة مشروع مقاولة جديد لإنشاء شبكة صرف صحي ومحطات رفع لتجمع قرى أبشواي في محافظة الفيوم بقيمة ٣٥٢ مليون جنيه.

وحققت شركة الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري، صافي ربح بلغ ٧٠,٦٩ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣، مقابل أرباح بلغت ٨١,٨ مليون جنيه في الفترة المقارنة من ٢٠٢٢، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال النصف الأول من العام الجاري إلى ١,٣٢ مليار جنيه، مقابل مبيعات بلغت ١,٠٤٨ مليار جنيه في النصف المقارن من ٢٠٢٢.

وعلى صعيد القوائم غير المجمعة، تراجعت أرباح الشركة المستقلة إلى ٦٧,٩١ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو الماضي، مقابل ٨٠,٠٨ مليون جنيه في الفترة نفسها من العام الماضي.

«لارز» توقع بروتوكول تعاون مع وزارة الشباب لدعم المشروعات الرياضية

شهد الدكتور اشرف صبحي، وزير الشباب والرياضة، توقيع بروتوكول تعاون بين شركة «لارز» للتطوير العمراني، إحدى شركات «مجموعة الجاويش»، ووزارة الشباب والرياضة، لدعم ورعاية عدد من المشروعات والبرامج الرياضية.

يأتى هذا التعاون فى إطار التزام مجموعة الجاويش لدعم القطاع الرياضي فى مصر والشباب من الأبطال الرياضيين، وذلك من خلال تمويل ورعاية عدد من البرامج والمشروعات التى تقوم بها وزارة الشباب والرياضة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، مثل المشروع القومى للموهبة والبطل الأوليمبى، ومشروع الجينوم، ومشروع دورى مراكز الشباب، ومشروع الاتحاد الإفريقى للرياضة الجامعية.

وأكد الدكتور أشرف صبحى، وزير الشباب والرياضة، أن هذا البروتوكول يهدف إلى دعم المشروعات الرياضية التى تقوم بها الوزارة، وبما يساهم فى تطوير البنية التحتية الرياضية فى مصر، وتوفير بيئة رياضية متميزة للشباب، موضحًا أن القطاع الخاص أحد الأعمدة الرئيسية فى دعم الرياضة المصرية.

«التخطيط» تتابع الموقف التنفيذي لمشروع دليل الإنفاق الاستثماري المستجيب لحقوق الانسان

عقدت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ممثلة في وحدة حقوق الإنسان بالوزارة اجتماعًا لمناقشة الموقف التنفيذي لمشروع دليل الإنفاق الاستثماري المستجيب لحقوق الإنسان.

ترأس الاجتماع د. محمد علاء، مدير وحدة حقوق الإنسان بالوزارة، وحضر الاجتماع أ. إسماعيل يوسف، المشرف على قطاع إعداد ومتابعة الخطة، د. خالد عبدالحليم المدرس بمركز التنمية الإقليمية بمعهد التخطيط القومي، ومحمد خليل، رئيس وحدة متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان باللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان في وزارة الخارجية.

وخلال الاجتماع، أوضح د. محمد علاء، مدير وحدة حقوق الإنسان بالوزارة، أن الهدف من الاجتماع هو الاتفاق على خطة العمل لصياغة دليل لتضمين معايير حقوق الانسان في الإنفاق الاستثماري، مضيفًا أن الأهداف الرئيسية للدليل تتمثل في توجيه الجهات الحكومية نحو وضع قضايا حقوق الإنسان ضمن الاعتبارات الأساسية عند تصميم البرامج والمشروعات التنموية وفي صدارة أولويات عملها، إلى جانب استخلاص مؤشرات أداء مبنية على مستهدفات الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان للمتابعة خلال جميع مراحل المشروع منذ تقديم مقترح الحصول على إنفاق استثماري وحتى التقييم، فضلا عن إتاحة المقارنة بين المشروعات على أساس الفئات المستهدفة وعدد المستفيدين ونوعية الاستجابة، ليصبح الدليل مرجعًا يحتوي على المعلومات اللازمة لوضع خطة مستجيبة لأهداف الدولة في تنمية الإنسان المصري.

وأشار علاء إلى الخطوات التنفيذية التي تمت خلال الفترة السابقة حيث تم في المرحلة الأولى وضع تصور مبدأي للدليل، وكتابة مسودة أولية تتضمن الغايات والأهداف والنهج التشاركي في إعداد الدليل، إلى جانب عرض لبعض التجارب السابقة في عدة دول حول كيفية تضمين حقوق الانسان في الانفاق الاستثماري، كما تم مناقشة تضمين حقوق المرأة في التخطيط التنموي، والمشروعات الحكومية.

اسلام عبدالفتاح

شركة صينية تُقيم مصنع أمتعة سفر بـ«القنطرة غرب» باستثمارات ٥٠ مليون دولار

وقّعت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، عقد مشروع لإنتاج وتصنيع أمتعة السفر بمنطقة القنطرة غرب الصناعية مع شركة هينيواى الصينية على مساحة ١٢٠ ألف متر مربع باستثمارات ٥٠ مليون دولار

وتعد الشركة من أكبر شركات صناعة حقائب السفر، ومن بين عملائها الرئيسيين كبرى العلامات التجارية في هذا المجال ومنها: Samsonite، Delsey، Swiss Gear، Travelite. يستهدف المشروع توفير ٢٠٠٠ فرصة عمل، على أن يبدأ التشغيل الفعلي للمشروع في الربع الأول من عام ٢٠٢٥، وقام بتوقيع العقد وليد جمال الدين، رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ووو هايلونج رئيس شركة هينيواى.

وقال وليد جمال الدين إن توقيع عقد مشروع اليوم ينضم إلى سلسلة نجاحات الشراكة بين المنطقة الاقتصادية والاستثمارات الصينية، إذ إن منطقة القنطرة غرب الصناعية التي يقام بها المشروع تضم في مرحلتها الأولى ١١ مشروعا، في مجالات عدة تتضمن: المنسوجات والأقمشة، والغزل والنسيج، والملابس الجاهزة، والأجهزة الطبية، والملابس الرياضية.

كما تضم مشروع أمتعة السفر بإجمالي مساحة ١,٤٤ مليون م٢، باستثمارات تصل إلى ١,٠٧ مليار دولار، لتوفر ٢٠ ألف فرصة عمل، حيث أنها منطقة صناعية واعدة وتستطيع استقبال المزيد من الاستثمارات، واستطاعت أن تكتسب ثقة المستثمرين في فترة وجيزة.

وأوضح وو هايلونج رئيس الشركة أن التعاون نتاج الثقة فيما تستطيع أن تقدمه المنطقة الاقتصادية من دعم لمشروعهم، كما أكد أن الشركة ستعمل على تطوير مزيد من الأفكار فيما يتعلق بنشاط المصنع أو أنشطة أخرى.

وأشار إلى أنه سيدعو المزيد من الشركات الصينية للتعاون مع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لما تقدمه من مناخ جيد للاستثمار.

الجدير بالذكر أن هذا المشروع هو نتاج الجهود الترويجية للمنطقة الصناعية بالقنطرة غرب خلال الفترة من ١ يوليو حتى ديسمبر ٢٠٢٣، والتي أسفرت عن توقيع ٣ عقود حتى الآن، وجار استكمال إجراءات التعاقد والموافقات للمشروعات المتبقية.

مدينة مصر تتعاون مع ٧٣ شركة من شركاء النجاح بتكلفة إجمالية ٧ مليارات جنيه خلال ٢٠٢٣

نظمت شركة مدينة مصر (كود البورصة المصرية MASR.CA) – حدث مميز للاحتفال بالتعاون المثمر والشراكات الاستراتيجية مع شركاء النجاح من شركات المقاولات والتوريدات بقيمة إجمالية ٧ مليارات جنيه تم تحقيقها خلال عام ٢٠٢٣ مقسمة ما بين: ٥,٣ مليار جنيه للإنشاءات، و١,٣٥ مليار جنيه للبنية التحتية، و٢٥٠ مليون جنيه للمساحات الخضراء، و١٠٠ مليون جنيه للخدمات الاستشارية. يأتي هذا الاحتفال تقديرا للجهود المشتركة والتأثير الإيجابي للشركاء في تنفيذ خطة الشركة التوسعية الطموحة التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء مع اعتماد أعلى معايير الجودة والاستدامة.

حضر الحدث مجموعة كبيرة من شركاء مدينة مصر في النجاح خلال عام٢٠٢٣ والتي شملت ٧٣ شركة في مجال الهندسة والتشييد والمقاولات والتوريدات والاتصالات والمرافق وغيرها، ومنها: الهيئة العربية للتصنيع، المصرية للاتصالات، الحاذق، اسيك، صادق السويدى-El Sewedy ، ميدكوم، مدكور، سيمكس، الجيزة لصناعه الكابلات، علي توفيق، شركة A-one للمقاولات العمومية والتوريدات والتجارة، جيلا، بينك جروب للصناعات المعدنية والتشكيلية،Electro Home ، شركة المتحدة لأعمال الالومنيال، الصفوة لأعمال الالومينال، وغيرهم.

يجسد الحدث فرصة للاحتفاء وتكريم شركاء نجاح شركة مدينة مصر خلال عام ٢٠٢٣ وذلك بفضل التزامهم بتقديم كافة الخدمات وفقًا لأعلى معايير الكفاءة والجودة في مختلف مشروعات الشركة. ومن جانبها، تسعى الشركة لتقديم تجربة متكاملة للعملاء وتلبية كافة احتياجاتهم من خلال شراكات مع كبرى الشركات العاملة في المجال، تماشيا مع رؤيتها الاستراتيجية التي تسعى لتوفير بيئة

إسناد استكمال تنفيذ أعمال بمشروع القطار الكهربائي إلى النصر للأعمال المدنية

قالت شركة النصر للأعمال المدنية، إنه اسند للشركة استكمال أعمال تنفيذ القطار الترابي لمشروع إنشاء الخط الأول من شبكة القطار الكهربائي السريع (السخنة- القاهرة- الإسكندرية- العلمين- مطروح) بقيمة ٣٤٨ مليون جنيه.

وأوضحت الشركة في بيان ، أنه بذلك تصبح القيمة الاجمالية للأعمال المسندة للشركة في المشروع نحو ٥٦٠ مليون جنيه بدلا من ٢١٢ مليون جنيه.

يشار إلى أن النصر للأعمال المدنية، سجلت صافي خسارة بلغ ١٠,٠٨ مليون جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل خسائر بقيمة ٢١,٥٢ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي لتصل إلى ١٨٨,٠١ مليون جنيه، مقابل ٧٩,٧ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

رضوى عبدالله

«فاكسيرا»: نستهدف توطين صناعة اللقاحات في مصر لتحقيق الاكتفاء الذاتي

قال العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات «فاكسيرا»، الدكتور شريف الفيل، إن الشركة مملوكة بالكامل للدولة تحت قيادة وإشراف وزارة الصحة، مضيفًا أن وزير الصحة والسكان الدكتور خالد عبدالغفار هو رئيس الجمعية العامة للشركة.

وأضاف "الفيل" أن "فاكسيرا" لها دور كبير في التصدي للجوائح والأمراض لأنها من أكثر الشركات التي تصدت لعملية تصنيع اللقاحات وتوطين الصناعة في مصر.

وأشار إلى أن التوجيهات السياسية التي نقلها وزير الصحة، تتضمن التسريع في عملية توطين الصناعة، موضحًا أن الشركة أثناء جائحة كورونا تصدت بشكل قوي للغاية واستطاعت خلال ١٢٣ يومًا فقط تعبئة ٤٥ مليون جرعة من المصل المضاد.

وأضاف انه من هذا المنطلق بدأت "فاكسيرا" تبحث عن عملية التوطين، والتعاقد على نقل التكنولوجيا من الشركات الخارجية، وتسعى في أقرب فرصة للبدء في توطين الصناعة بحيث تُنتج اللقاحات الخاصة في مصر، لتحقيق الاكتفاء الذاتي كما يتم تصدير الزيادات إلى أفريقيا ودول الشرق الأوسط.

أتوبيس النصر للسيارات يبدأ العمل تجريبيا بالعاصمة الإدارية

في إطار توجه الدولة لدعم وتوطين الصناعة الوطنية وإحلال المنتج المحلي وتنفيذا لاتفاق التعاون بين وزارتي النقل وقطاع الأعمال العام، قامت شركة النصر لصناعة السيارات بتسليم أول أتوبيس نقل جماعي صديق للبيئة لشركة "اكتا" المسئولة عن النقل الجماعي في العاصمة الإدارية وذلك تمهيدا لإبرام اتفاق بين الشركتين لتوريد إجمالي الكمية التي تحتاجها الشركة المشغلة من الأتوبيسات اللازمة لتدخل الخدمة ضمن منظومة النقل الجماعي في نطاق العاصمة الإدارية.

حققت شركة النصر لصناعة السيارات إجمالي مبيعات خلال الشهر الماضي ما يقرب من ٣٥ مليون جنيه مقابل توريد أتوبيسات سياحية وميني باصات لصالح بعض الشركات، وتستعد الشركة لإبرام عدد من الاتفاقات لتصنيع عدد ٥٠ أتوبيسا و١٠ ميني باص، بالإضافة إلى عدد ٢٠ ميني باص أخرى لصالح إحدى الجهات وجميعها مركبات صديقة للبيئة وتبلغ نسبة المكون المحلى بها ما يزيد على ٦٠٪.

وذلك في إطار التوجه نحو التحول لاستخدام المركبات الصديقة للبيئة، والحرص على توطين صناعة السيارات ومواكبة التطور العالمي في هذه الصناعة بالتخلي عن الوقود التقليدي خاصة الأتوبيس الصديق للبيئة والذي تم إنتاجه وفق أحدث المعايير الأوروبية للانبعاثات (EURO ٦).

أوضح الدكتور محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام، أن خطة التطوير والتحديث وإعادة الهيكلة مستمرة في جميع الشركات التابعة الأمر الذى انعكس على مؤشرات الأداء وتعظيم العوائد من الأصول المملوكة واستثمار رأس المال البشري، مشيرا إلى أن شركة النصر لصناعة السيارات نجحت مؤخرًا في ابرام العديد من الصفقات لتسويق منتجها من الأتوبيس محلي الصنع صديق للبيئة الذي تم تصنيعه وفق المعايير الأوروبية تماشيا مع استراتيجية الدولة لتوطين صناعة السيارات والتحول نحو استخدام الطاقة النظيفة، مشيرًا إلى بدء عمل هذا الأتوبيس بشكل تجريبي ضمن منظومة النقل داخل العاصمة الإدارية بالتعاون مع وزارة النقل.

مجلس الوزراء يقر بدء تنفيذ مشروع لإنتاج الهيدروجين باستثمارات ٣,١ مليار دولار

وافق مجلس الوزراء، على الترخيص لوزارة النقل بالسير في إجراءات التعاقد على تنفيذ مشروع متكامل لإنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته والأمونيا الخضراء.

وأوضح بيان للحكومة، أن التعاقد بين كل من الهيئة العامة لميناء الإسكندرية، وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، وشركة "ديمي هايبورت إنرجي إن في" العالمية المتخصصة في مجال انتاج الطاقة المتجددة.

ومن المقرر أن يقام المشروع بالقرب من ميناء جرجوب البحري ومنطقة جرجوب الاقتصادية الخاصة بتكلفة استثمارية تصل إلى ٣,١ مليار دولار للمرحلة الأولى من المشروع يتم تمويلها بالكامل من الشركة.

ويأتي ذلك في إطار جهود الدولة لتوطين صناعة الهيدروجين الأخضر ومشتقاته والأمونيا الخضراء، وترسيخ موقع مصر كمُصدِر إقليمي وعالمي للطاقة والوقود الأخضر.

باستثمارات ٣٠٠ مليون دولار..

توقيع عقود إنشاء أكبر مُجمع لصناعات الأغذية الزراعية في الشرق الأوسط بالسادات

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، مراسم توقيع عقود إنشاء أكبر مُجمع لصناعات الأغذية الزراعية في الشرق الأوسط، بمدينة السادات، بإجمالي استثمارات يصل إلى ٣٠٠ مليون دولار، بين شركة MAFI لتصنيع الحاصلات الزراعية، ومُمثلي الشركات العالمية الموردة لأحدث التكنولوجيات في مجال صناعة الأغذية الزراعية، وذلك بحضور المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، وحسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

ووقع العقود كلٌ من أحمد أبو هشيمة، رئيس مجلس إدارة شركة MAFI لتصنيع الحاصلات الزراعية، ولوكا بورديني، مدير عام شركة جي بي تي (JBT) لمنطقة الشرق الأوسط، الرائدة في تقديم حلول التكنولوجيا لقطاعات الأغذية، وسونيل كومار، الرئيس التنفيذي لشركة جيًا (GEA) لمنطقة الشرق الأوسط، المتخصصة في توريد تكنولوجيا معالجة الأغذية، وبير موللر، مدير عام شركة كابنبلانت Cabinplant المتقدمة في مجال تطوير وتوريد الحلول لصناعات الأغذية عالمياً.

وأكد أحمد أبو هشيمة، أن هذه الخطوة تأتي في ضوء توجه الدولة المصرية نحو تعظيم القدرات الصناعية من خلال استراتيجية تعزيز الصادرات وأحلال الواردات، حيث تم تأسيس شركة MAFI لتصنيع الحاصلات الزراعية، لتكون مالكة لهذا المجمع الصناعي المتكامل لتصنيع وتصدير المنتجات الزراعية الغذائية المطلوبة عالمياً، بهدف جعل الشركة أكبر مصنعي ومصدري منتجات الصناعات الزراعية خلال وقت يسير.

وأشار أبو هشيمة إلى أن مُجمع صناعات الأغذية الزراعية يقامُ على مساحة ١٥٤ ألف م٢، بمنطقة المطورين بمدينة السادات، المملوكة لشركة إس دي إم للتطوير والإدارة (SDM)، ويضم ٥ مصانع، على رأسها مصنعان يُعدان الأكبر بمصر في مجال تصنيع مُركزات البرتقال والطماطم والفواكه المتعددة، بالإضافة إلى استخلاص زيوت المواليح، فضلا عن مصنع يعد الأول في الشرق الأوسط في مجال الـ Cloudy Products، بالإضافة إلى أحد أكبر المصانع في العالم في مجال التجفيف بالتبريد (Freeze Dry) للفواكه والخضراوات، كما يضم المجمع مصنعا لتجميد الفواكه والخضراوات.

العاصمة الإدارية تصدر قرارًا يسمح بـ«تعلية» طابق للعمارات السكنية

وافقت شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، لشركات التطوير العقاري العاملة في مناطقتي الأحياء السكنية Rv و R8، على إضافة طابق للعمارات السكنية بالمشروعات، ضمن التيسيرات الجديدة التي تقدمها الشركات للمستثمرين لمواجهة أعباء ارتفاع تكاليف الإنشاءات.

وأرسلت الشركة خطابات رسمية إلى المطورين، بالقرار الجديد مقابل سداد مبلغ إضافي لم تحدده، حيث سيتم احتساب المبلغ وفقا لمساحة الأرض وثمنها وعدد الأدوار والعمارات السكنية بالمشروع.

وقال محمد البستاني، رئيس جمعية مطوري القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية إن شركة العاصمة أرسلت مخاطبات للشركات بإضافة طابق جديد بمشروعاتهم، واصفا القرار بالإيجابي ويساعد الشركات على تعويض بعض خسائرها مع الارتفاعات غير المسبوقة في تكاليف مواد البناء، حيث تقوم أغلب الشركات ببيع مساحات كبيرة من المشروع فور الحصول على القرار الوزاري وقبل بدء الإنشاءات.

مصر تبحث فرص الاستثمار في الخلايا الشمسية وأشباه الموصلات مع شركتين صينيتين

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، اجتماعًا مع مسئولي شركتين صينيتين هما: "الصين الوطنية لمواد البناء» (CNBM) و"هوني كابيتال» (HONY Capital)؛ لاستعراض فرص التعاون والاستثمار والتمويل الممكنة في السوق المصرية بمجال توطين صناعة مكونات محطات الطاقة الشمسية وأشباه الموصلات، بحضور محمود عصمت، وزير قطاع الأعمال العام، وبينج شو، رئيس شركة "الصين الوطنية لمواد البناء"، وبينجو بو، مسئول شركة "هوني كابيتال».

واستهل رئيس الوزراء الاجتماع بالترحيب بمسئولي الشركتين الصينيتين، مؤكدًا الأهمية التي توليها مصر لتوطين صناعات مكونات مشروعات الطاقة المتجددة، التي تسهم في تعزيز نشر محطات الطاقة النظيفة، وهذا هو ما تستهدفه الحكومة فيما يتعلق بزيادة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة.

وخلال الاجتماع، أعرب وزير قطاع الأعمال عن تطلعه لاستمرار العمل مع شركة "الصين الوطنية لمواد البناء" في مختلف مجالات عملها بما في ذلك أشباه الموصلات والخلايا الشمسية.

وبدوره قال بينج شو، رئيس شركة "الصين الوطنية لمواد البناء" إن الشركة تتمتع بخبرة عالمية في عدة مجالات منها الأسمنت والزجاج والفايبر جلاس، بخلاف الخبرة المتوافرة لديها في مجال تصنيع مكونات الخلايا الشمسية والطاقة المتجددة.

وأكد أن الشركة قادرة على توفير العملية الإنتاجية في مختلف مراحلها بالنسبة لإنتاج الخلايا الشمسية على ضوء توافر عناصر الإنتاج في مصر، كما أضاف أن الشركة تمتلك التكنولوجيا اللازمة لتصنيع الخلايا الشمسية، وأنها قادرة على الوصول إلى نسبة تصنيع محلي تصل إلى ٩٠٪ من المنتج النهائي.

كما تطرق رئيس الشركة إلى جهودها وخبراتها في مجال تصنيع أشباه الموصلات، التي تمثل مُدخلاً مهماً في صناعة السيارات الكهربائية، معربا عن تطلع الشركة للتعاون مع مصر في مجال صناعة السيارات الكهربائية من خلال أشباه الموصلات.

الإنتاج الحربي تبحث التعاون المشترك مع مجموعة «النافع» السعودية

بحث وزير الدولة للإنتاج الحربي محمد صلاح الدين مصطفى، مع المدير العام لمجموعة شركات "النافع" السعودية ماجد سليمان النافع والوفد المرافق له بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة، سبل فتح آفاق للتعاون المشترك في مجالات تصنيع أبراج الكهرباء والجلفنة والأسلاك والمحولات والصناعات المعدنية وكذلك مدى إمكانية التعاون بين الجانبين لتسويق منتجات شركات الإنتاج الحربي بالسوق السعودية.

واستعرض وزير الدولة للإنتاج الحربي الإمكانيات التصنيعية والتكنولوجية والفنية والبشرية لشركات ووحدات الإنتاج الحربي مشيرا إلى الدور الأساسي للوزارة الذي يتمثل في تلبية مطالب القوات المسلحة من مختلف الذخائر والأسلحة والمعدات والأنظمة الإلكترونية المتطورة كما يتم الاستفادة من فائض الطاقات الإنتاجية بالشركات التابعة لتصنيع منتجات مدنية متنوعة والمساهمة في تنفيذ العديد من المشروعات القومية والتنموية.

وأشار الوزير إلى أن اللقاء استهدف مناقشة سبل فتح آفاق للتعاون المشترك في مجالات تصنيع أبراج الكهرباء والجلفنة والأسلاك والمحولات والصناعات المعدنية ومناقشة مدى إمكانية التعاون بين الجانبين لتسويق منتجات شركات الإنتاج الحربي بالسوق السعودية، مؤكدا على إيمان الوزارة بأهمية التكامل مع القطاع الخاص المحلي والعالمي في مجالات التصنيع المختلفة.

هيئة الاستثمار المصرية تتعاون مع «إكسبولينك» لدعم الاستثمار من أجل التصدير

وقع حسام هيبة رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ومحمد قاسم رئيس جمعية المصدرين المصريين – إكسبولينك، مذكرة تفاهم لدعم التعاون في مجالات الاستثمار من أجل التصدير.

وقالت جمعية المصدرين المصريين في بيان لها، إن مذكرة التفاهم مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تأتي من منطلق إيمان الجمعية بأهمية الاستثمار الذي سيؤتي بثماره على حجم الصادرات المصرية، إذ أن الجمعية تعمل جاهدة على هذا المحور، من خلال التشجيع على الاستثمار المباشر والترويج له من خلال أنشطتها المختلفة.

وأوضحت أن مفهوم الاستثمار من أجل التصدير إضافة جديدة لدور الجمعية الرائد في مجال تنمية الصادرات على مدار ٢٦ عاما، حيث رأت الجمعية ضرورة تنمية الصادرات من خلال زيادة الإنتاج والذي يتطلب استثمارات جديدة في شتى المجالات.

وأكدت، أنه في ظل الجهود المبذولة من قبل المؤسستين لإيجاد الفرص الاستثمارية الجديدة يضطلع الطرفين بدورهما إلي وضع استراتيجية مشتركة لتنمية الصادرات المصرية.

الإسكان تبحث مع شركة سعودية فرص التعاون لتوطين صناعة مضخات مياه الشرب في مصر

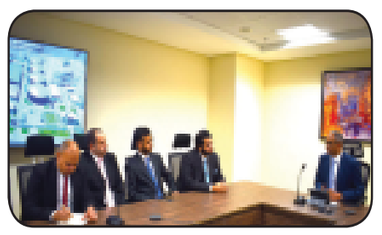

بحث نائب وزير الإسكان لشئون البنية الأساسية، الدكتور سيد إسماعيل، أوجه التعاون مع مسئولي إحدى شركات القطاع الخاص السعودية المهتمة بتوطين صناعة مضخات مياه الشرب والصرف الصحي في مصر، والمتخصصة في توريد وتصنيع المضخات بجميع أنواعها وطاقاتها، وفقًا للمواصفات الفنية المطلوبة.

وذكر بيان لوزارة الإسكان أن الاجتماع يأتي في إطار تشجيع شركات القطاع الخاص على الوجود في السوق المصرية، وتذليل المعوقات التي قد تواجه تلك الشركات، لتحقيق تصنيع محلي لجميع المهمات والمعدات المطلوبة لتنفيذ المشروعات، وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة.

وأشار الدكتور سيد إسماعيل إلى أن هناك حجم احتياج كبير جدا لتوفير المهمات الكهروميكانيكية المطلوبة لتنفيذ محطات الرفع، والمعالجة، والتنقية في الوقت الحالي، مؤكدا الاستعداد التام من قبل وزارة الإسكان، لتقديم جميع سبل الدعم المطلوب لنجاح التصنيع المحلي لمكونات محطات مياه الشرب والصرف الصحي في مصر، وأن الوزارة لا تدخر أي جهد في تقديم أشكال الدعم لشركات القطاع الخاص لتذليل العقبات، وتحقيق مستهدفات الخُطط الإستراتيجية للدولة.

وخلال الاجتماع، عرض الرئيس التنفيذي للشركة، قدرة الشركة الإنتاجية، وحجم المشروعات التي شاركت فيها الشركة في مصر، وشمال إفريقيا، والعالم العربي من توريد وتنفيذ وتسليم لمحطات رفع متكاملة بطاقات تصميمية مختلفة، وإعادة تأهيل ورفع كفاءة بعض المهمات الكهروميكانيكية في محطات رفع قائمة.

داليا أحمد

٢٠٢٣ .. خارطة طريق جديدة للاستثمار في مصر

22 قرارا صادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار تتضمن إجراءات تشريعية وتنفيذية على أرض الواقع وحلولا لشكاوي المستثمرين فيما يتعلق بتأسيس الشركات وتخصيص الأرض و تشغيل المشروعات

شهد العام ٢٠٢٣ تسارع الخطوات الحكومية من أجل دعم وتعزيز مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية (المباشرة وغير المباشرة)، في وقت يواجه فيه الاقتصاد المصري عديدا من الصعوبات والمعوقات، بعد سلسلة متواصلة من الصدمات بدءًا من آثار جائحة كورونا، ووصولاً للحرب في أوكرانيا وتبعاتها المختلفة ، ثم الحرب في غزة وتأثيراتها المباشرة علي مصر .

وتتبني القيادة السياسية رؤية خاصة لتعظيم مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، وقد اتخذت في سبيل ذلك عددا من المبادرات التحفيزية التي من شأنها تذليل العقبات أمام المستثمرين، كان آخرها قائمة بـ ٢٢ قرارا جديدا تم اتخاذهم خلال أعمال الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للاستثمار بعد إعادة تشكيله، وهو الاجتماع الذي ترأسه الرئيس عبدالفتاح السيسي، هذا الأسبوع.

وبحسب بيانات حكومية ترصد تطور حجم الاستثمارات التي كانت تقوم بها الدولة والقطاع الخاص معاً، اعتباراً من العام ٢٠٠٥ حتى الوقت الحالي ، فإن حجم الاستثمارات كان يسير بمعدلات بطيئة خلال مدة ١٠سنوات، ثم بدأ في التزايد (بعد أن بدأت في زيادة استثماراتها حتى تحقق معدلات النمو).

وبلغ إجمالي استثمارات القطاع الخاص والدولة معاً خلال العام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ نحو ١١٥,٧ مليار جنيه ، فيما يبلغ حجم الاستثمارات المرصودة بالعام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ نحو ١,٦٤٠ تريليون جنيه (بزيادة ١٥ ضعفاً تقريبا).

كما أن القطاع الخاص في مصر يستحوذ على نصيب الأسد من حيث حجم المنشآت وعدد المشتغلين وفرص العمل الموجودة ، و المستهدف بعد ٣ سنوات أن يكون نصيب القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات ما بين ٦٠ و٦٥ بالمائة ، وهناك بالفعل تقريبا ٣,٧٥٠ مليون منشأة قطاع خاص ، و٧٩ بالمائة من إجمالي المشتغلين يعملون في القطاع ، كما أن

نسبة ٧٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي يخرج من القطاع الخاص.

ولقيت الـ ٢٢ قراراً الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار ترحيبا واسعا في الأوساط الاقتصادية بما تضمنته من إجراءات تشريعية وتنفيذية على أرض الواقع، تقود إلي المساهمة بشكل فعّال في إنهاء المشكلات التي يواجهها المستثمرون بالقطاع الخاص، لا سيما فيما يتعلق بـ (تأسيس الشركات، وتخصيص الأرض، وتصريح مزاولة النشاط، وكذلك تشغيل المشروعات) في ظل بيئة شفافة وأطر قانونية مستقرة.

وركزت تلك القرارات على قطاعات معينة، لكنها في النهاية تضع مجموعة من الأطر التشريعية والقوانين التي سوف يتم تعديلها أو تغييرها بما يتناسب مع هدف جذب مزيد من الاستثمارات ، كما أنها تسهم أيضا في تقليل البيروقراطية وفكرة طول الإجراءات، والتي تعد واحدة من أهم العوامل التي يجب التركيز عليها داخل الدولة المصرية لزيادة الاستثمار.

قائمة

وصفت القرارات ال ٢٢ بأنها تضع خارطة جديدة للاستثمار في مصر وتضمنت هذه القرارات : ترخيص مشروعات الصناعات القائمة على الغاز الطبيعي بنظام المناطق الحرة ، ووضعت يومين كمدى زمني لإتمام الموافقات كافة عند تأسيس الشركات ، كما تضمنت إطلاق منصة إلكترونية موحدة لتأسيس المشروعات ، وإدخال تعديلات تشريعية للتغلب على قيود تملك الأراضي، وتسهيل تملك الأجانب للعقارات ، و التوسع في إصدار الرخصة الذهبية ، ونقل تبعية الأجهزة المنظمة بقطاعات المرافق بما يضمن استقلاليتها ، وعدم منح معاملة تفضيلية للشركات والجهات المملوكة للدولة. كما تضمنت إنشاء وحدة بمجلس الوزراء تتولى جمع بيانات الشركات المملوكة للدولة ، و قيد المستثمر الأجنبي بسجل المستوردين حتى وإن لم يحصل على الجنسية المصرية ، إلي جانب عدم إضافة أعباء مالية أو إجرائية تتعلق بإنشاء أو تشغيل مشروعات الاستثمار ، ووضع ضوابط واضحة بحالات فرض الرسوم ، و استحداث نظام مقاصة بين مستحقات المستثمرين وما عليهم من أعباء ضريبية ، فضلا عن رد ضريبة القيمة المضافة وتسريع الإجراءات خلال ٤٥ يوما ، و الإعلان سريعاً عن وثيقة السياسات الضريبة للدولة خلال الـ ٥ سنوات المقبلة.

القرارات تضمنت كذلك إنهاء تعديلات قانون تحويل الأرباح للشركات القابضة ، وتحديد ثلاثة أشهر فقط مدة صرف تعويض للمستثمرين في حالات نزاع الملكية ، والتعاقد مع مكتب استشاري عالمي لوضع استراتيجية واضحة للاستثمار ، إلي جانب تعديل تسع مواد من قانون المناطق الاقتصادية ومنح مزايا وإعفاءات إضافية ، وتدشين وحدة دائمة بمجلس الوزراء تختص بوضع سياسات وقوانين ولوائح الشركات الناشئة ، إلي جانب تلقي شكاوى الشركات الناشئة ووضع حلول ملائمة لكل منها ، و اعتماد حزمة من الحوافز دعما لعدد من القطاعات والمشروعات ، وأخيرا تكليف الحكومة بإعداد وتجهيز ما تم اعتماده من قرارات وتنفيذها في أسرع وقت.

وإلي جانب القرارات أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي، توجيهات بوضع برنامج زمني وتحديد الجهة المسؤولة عن التنفيذ، حتى تتسنى المتابعة وضمان تنفيذ القرارات خلال تلك المدة.

واعتبر الخبراء أن تلك القرارات تأتي بمثابة إجراءات صائبة تصب في المقام الأول في إطار المحافظة على الاستثمارات المتاحة وجذب استثمارات جديدة مع توسيع وتوطين صناعات مختلفة في ظل ظروف عالمية غير مواتية، وبالتالي تستهدف تلك القرارات المحافظة على الاستثمارات الحالية وجذب مزيد من الاستثمارات، رغم الموجة التضخمية التي أدت إلى هروب الاستثمارات من الأسواق».

وكانت الدولة المصرية اتخذت في وقت سابق عديداً من الإجراءات المحفزة للاستثمار، وبينها إعداد وثيقة سياسة ملكية الدولة، التي صدق عليها رئيس الدولة نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ ، كما أصدرت مبادرة دعم القطاعات الانتاجية (قيمتها ١٥٠ مليار جنيه، بفائدة ١١ بالمائة، على أن تتحمل الدولة الفرق، فيما وتم أخيراً ضم قطاع السياحة لهذه المبادرة لتصبح قيمتها ١٦٠ مليار جنيه) ، وأعفت الدولة ٢٠ قطاعاً صناعياً من الضريبة العقارية لمدة ٣ سنوات.

وأكدت تلبية الإصلاحات الجزئية التي يطالب بها المستثمر فيما يخص (تخصيص الأراضي الصناعية، وتحديد تسعير ثابت للأراضي الصناعية، إضافة إلى التخصيص الفوري للأراضي الصناعية، وإجراءات أخرى منها إصدار الرخصة خلال ٢٠ يوم عمل، وغير ذلك).

وفي بداية العام أظهرت البيانات الرسمية التي أعلنت عنها وزارة المالية مجموعة من المؤشرات الإيجابية، حيث تضمنت ٩٨ بالمائة ارتفاعاً بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و٣٥ بالمائة نمواً بإيرادات قناة السويس (باعتبارها من أهم مصادر العملة الأجنبية) في الربع الأول (٢,٣ مليار دولار) ، فيما كانت مؤشرات السنة المالية المنتهية في يونيو ٢٠٢٢ تظهر نتائج إيجابية نسبياً، رغم التحديات الخارجية واسعة النطاق ، و من بين تلك المؤشرات تحويل العجز الأولي بالموازنة (استمر لأكثر من ٢١ عاما) إلى فائض أولي نسبته ١,٣ بالمائة.

استثمارات البنك الدولي

وقبل نهاية العام ٢٠٢٣ ، كشف البنك الدولي عن ارتفاع محفظة الاستثمار الخاصة به في السوق المصرية إلى نحو ٢,٤٦ مليار دولار خلال السنوات الأربع الأخيرة.

وتتضمن هذه الاستثمارات محفظة جارية بالفعل بقيمة ١,٧ مليار دولار للعديد من الشركات، فضلا عن محفظة التعاون الفني، إلى جانب محفظة دعم فني بقيمة ٣٤ مليون دولار، في مجالات تمثل أولوية كبيرة مثل القطاع المالي، والتكنولوجيا المالية، وتمويل المناخ، والتصنيع، والبنية التحتية والطاقة المتجددة، والرعاية الصحية، والمساواة بين الجنسين.

كانت وزيرة التعاون الدولي في الحكومة المصرية، رانيا المنشاط، قد التقت نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية لشؤون منطقة إفريقيا، في إطار متابعة محفظة التعاون المشتركة مع المؤسسة، والإجراءات الجارية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات.

وأشارت "المشاط"، إلى تقدير الحكومة المصرية للعمل المشترك مع مؤسسة التمويل الدولية، ذراع البنك الدولي لتمويل القطاع الخاص، وأهمية الشراكات والجهود المبذولة التي تتسق مع رؤية الدولة، وأولوياتها لزيادة مشاركة القطاع الخاص في التنمية في مختلف المجالات، مشيرة إلى أن الشراكة الوثيقة مع المؤسسة تنعكس في حجم استثمارات لمؤسسة التمويل الدولية تزيد عن ٧ مليارات دولار منذ بدء عملها في مصر.

ولفتت إلى أهمية الفترة المقبلة من التعاون المشترك لاسيما في ضوء تنفيذ اتفاقية الخدمات الاستشارية بين مؤسسة التمويل الدولية والحكومة لتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية التي تم توقيعها في يونيو ٢٠٢٣، في ضوء سعي الدولة لإتاحة الفرصة لمزيد من الشراكات مع القطاع الخاص وتعمل مؤسسة التمويل الدولية مستشاراً استراتيجياً للحكومة لتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية.

وتقدمت المؤسسة بخطة مبدئية للتنفيذ وتضمنت الخطة الجانبين الفني والمالي لطرح بعض من الشركات في العديد من القطاعات المقترحة كمرحلة أولى من برنامج الطروحات، فضلاً عن تنفيذ إطار الشراكة الاستراتيجية الجديد مع مجموعة البنك الدولي ٢٠٢٣ - ٢٠٢٧، الذي يتضمن محاور رئيسية أهمها تمكين القطاع الخاص وتوفير فرص عمل أفضل، وتعزيز التنافسية لتحقيق اقتصاد شامل ومستدام ومرن.

وقالت إنه في إطار تكامل الجهود المبذولة من شركاء التنمية فإن البنك الدولي يقوم حاليا بإجراء دراسة جديدة لتقييم وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، إلى جانب إعداد الاستراتيجية الوطنية للصناعة وأهمية الدراستين للدولة في ضوء سعيها لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوطين الصناعة في مختلف القطاعات، وأهميتهما في تعزيز الخطوات المتخذة مع كافة الشركاء لتحقيق مستهدفات وأولويات الدولة.

أسامة المنياوى

سنتامين : حفر ٢٨٥ الف متر في منجم السكري خلال عام ٢٠٢٤ للبحث عن الذهب

قال التقرير السنوي لسنتامين، المتخصصة في مجال التعدين والتنقيب عن الذهب في منجم السكري للذهب، ان هناك زيادات ملموسة في احتياطات الذهب، نتيجة خطط التنقيب .

وأعلن عمرو حسونه ، الرئيس التنفيذي لسنتامين مصر، عن زيادة احتياطات المعادن المؤكدة والمحتملة لمنجم السكري بنسبة ١٠٪ لتصل إلى ٥,٨ مليون أوقية مقارنة بتقدير الاحتياطي المعدني السابق والذي بلغ ٥,٣ مليون أوقية طبقاً لتقرير خطة عمر المنجم المعلنة أكتوبر الماضي. في الوقت نفسه، فيما زادت احتياطات المعادن المؤكدة والمحتملة للمجموعة ككل بنسبة ٢٨٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢، لتصل إلى ١٩٤ مليون طن بمتوسط درجة ١,٢٣ جم/طن أو ما يعادل ٧,٧ مليون أوقية من الذهب المحتوى، نتيجة لنمو الاحتياطات في منجم السكري وتضمين احتياطات المعادن الأولية في منجم دوروبو في ساحل العاج. أما بالنسبة لموارد سنتامين المعدنية المؤكدة والمحتملة، فقد بلغت إجماليها ٣٩٢ مليون طن بمتوسط تركيز جم/طن ١,٠٦ أو ما يعادل ١٣,٤ مليون اوقية.

وقال مارتن هورجان، الرئيس التنفيذي لشركة سنتامين: إن الاعتماد على التكنولوجيا لفهم الطبيعة الجيولوجية لمنجم السكري أتاح لنا زيادة احتياطي الخام المؤكد والمحتمل بمقدار ٥٠٠ الف أوقية، ليصل الاحتياطي المؤكد إلى ٥,٨ مليون أوقية مقارنة بالتقدير السابق لاحتياطي خام الذهب والذي وصل إلى ٥,٣ مليون أوقية وتم ذكره في خطة العمر الإنتاجي للمنجم في أكتوبر الماضي

الحكومة تقرر تعديل الضوابط المنظمة لنشاط شركات الاستثمار المباشر

أصدر الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٤٥٨٠ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض الضوابط المنظمة لنشاط شركات الاستثمار المباشر، الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٣ لسنة ٢٠١٨، وذلك في إطار جهود الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد، لتحسين وتطوير بيئة ممارسة الأعمال في القطاع المالي غير المصرفي بشكل عام والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية بشكل خاص.

يقضي القرار، وفقاً لبيان صادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية الثلاثاء، بأن لا تقل حصة المساهم القائم بالإدارة عن نصف في المائة من رأس مال الشركة المصدر، وأن يتم طرح رأس مال الشركة فيما عدا حصة الشريك المتضامن أو حصة المساهم القائم بالإدارة في شركات المساهمة، طرحا خاصا للمستثمرين المؤهلين من أفراد وشخصيات اعتبارية ومؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية.

القطاع العقاري .. تيسيرات في ٢٠٢٣ وانتظار الثمار في ٢٠٢٤

القطاع واجه تحديات ارتفاع التكاليف الإنشائية وتزايد معدلات التضخم والخفض المتواصل فى قيمة العملة المحلية وتزايد الضغوط التمويلية وتعامل بمرونة مع أزمات السوق

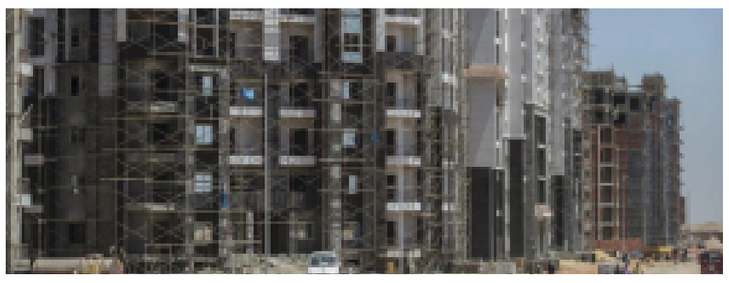

تغيرات وأحداث جوهرية شهدها قطاع العقارات المصري على مدار عام ٢٠٢٣ ، وواجه القطاع العديد من التحديات غير المسبوقة ، وعلي رأسها ارتفاع التكاليف الإنشائية وتزايد معدلات التضخم، والخفض المتواصل فى قيمة العملة المحلية وتزايد الضغوط التمويلية، وسط صعوبات الحصول على التمويلات البنكية، فيما أثبت القطاع نجاحه فى التعامل المرن مع أزمات السوق، ومواصلة تحقيق المبيعات القياسية، واستهدافه لشرائح مختلفة من العملاء خارج مصر ممن يمتلكون وفورات مالية بفضل انخفاض قيمة العملة المحلية، وساعده فى ذلك مجموعة الحوافز والتيسيرات التى منحتها الحكومة للشركات لدفعها إلى مواصلة النمو واستكمال المشروعات المبيعة سابقًا والحد من خسائرها المتوقعة.

وشهد العام ٢٠٢٣ واحدا من أهم المتغيرات في ساحة العقارات ، مع انطلاق الكيانات الكبرى نحو الأسواق الخارجية بعدما اتسعت خبراتها وإمكانياتها للخروج لتكوين شراكات إقليمية تعود بالنفع على الدولة المصرية من خلال تحويلات الأرباح، وتجاوب أيضًا مع طلب جديد فرضه النمو السياحي، حيث بدأت شركات مصرية جديدة انطلاقتها في مجالات التطوير الفندقي لسد الاحتياجات من الغرف الفندقية، وفقًا لخطة الدولة لتنشيط السياحة، وتلبية الطلب الخليجي والأجنبي على الشقق الفندقية؛ أما على المحور التشريعي فشهد متغيرات مهمة في عمليات التسجيل العقاري والسماح ببيع العقارات للأجانب دون قيود، وتفعيل قوانين الإقامة والجنسية.

استثمار فندقي

نشط ملف الاستثمار بالقطاع الفندقي، خلال عام ٢٠٢٣ ، مع تزايد حماس شركات التطوير العقاري للاستثمار فى بناء الفنادق والوحدات الفندقية كإحدى الآليات لتنويع محافظها الاستثمارية فى مشروعات تحقق عائدًا دولاريًا متكررًا، ما يدعم ميزانيات الشركات بشكل مستمر، و ساهم فى ذلك إطلاق استراتيجية وزارة السياحة الهادفة لاستقطاب ٣٠ مليون سائح بحلول ٢٠٣٠، حيث أشار أحمد عيسى، وزير السياحة، إلى حاجة مصر لرفع قدراتها من الغرف الفندقية خلال خمس سنوات إلى ٥٠٠ ألف غرفة على الأقل، مقابل ٢٥٠ ألف غرفة حاليًا، كشرط لإنجاح خطة مضاعفة أعداد السائحين الوافدين.

وخلال هذا العام، أعلنت شركة الأهلي صبور عن شراكتها مع رجل الأعمال جاسر بهجت، المتخصص فى مجال التطوير العقاري، لإطلاق شركة ميلى للاستثمار فى المشروعات السكنية ذات العلامات التجارية وإقامة الفنادق، حيث أطلقت سلسلة من الفنادق تحت العلامة المحلية «Kynd» للضيافة، وتم افتتاح أول الفنادق فى مشروع «جايا» بالساحل الشمالي. وقال أحمد صبور، رئيس مجلس إدارة الأهلى صبور، في تصريحات له إن القطاع الفندقى يحظى باهتمام واسع من المجموعة تماشيًا مع خطة الدولة لمضاعفة عدد الغرف الفندقية، وانعكاسًا لحجم النمو الكبير الذى تشهده حركة السياحة المصرية والخطط الحكومية لزيادة التدفقات السياحية. كما أعلن المهندس نجيب ساويرس، رئيس مجلس إدارة شركة أورا للتطوير العقاري، عن خطته لتدشين أربعة فنادق جديدة باستثمارات ٣٠٠ مليون دولار، اثنان منها فى الساحل الشمالى، وثالث فى القاهرة الجديدة، والأخير بمنطقة الأهرامات، مؤكدًا أن الاستثمار فى الفنادق ضمن أهم أولوياته خلال المرحلة المقبلة.

وفى السياق نفسه، أعلنت شركة السادس من أكتوبر «سوديك» عن شراكة مع «نوبو» للضيافة، لافتتاح فندق وحدات «نوبو» الفندقية فى غرب القاهرة، ضمن خطة للتوسع فى تدشين عدد من الغرف الفندقية فى مشروعاتها شرق القاهرة وغربها ومنطقة الساحل الشمالى.

اتفاق مهم

شهدت نهاية العام ٢٠٢٣ إتمام صفقة استحواذ شركة أيكون، الذراع الفندقية لمجموعة طلعت مصطفى القابضة، على ٣٩٪ من شركة «ليجاسى» المالكة لمجموعة من الفنادق التاريخية، ويسمح الاتفاق لـ«أيكون» زيادة حصتها، وفقًا لجدول زمنى، إلى ٥١٪، ليصل إجمالي قيمة الصفقة ٨٠٠ مليون دولار.

واعتبر خبراء أن الصفقة تعكس جدية الحكومة المصرية فى الالتزام بتعهداتها السابقة بالتخارج من الأنشطة الاقتصادية والمضي قدما فى برنامج بيع الأصول، وتمكين القطاع الخاص، فضلًا عن تعظيم الاستفادة من الأصول المملوكة للدولة وزيادة عوائدها من النقد الأجنبى.

ووفقا للاتفاقية، ستنتقل حقوق الإدارة والتشغيل لمجموعة الفنادق الفريدة إلى شركة أيكون، وتشمل كلا من سوفيتيل ليجند وأولد كتراكت أسوان، ومنتجع موفنبيك أسوان، وسوفيتيل وينتر بالاس الأقصر، وفندق شتيجنبرجر التحرير، وفندق شتيجنبرجر سيسيل الإسكندرية، وماريوت مينا هاوس القاهرة، وماريوت عمر الخيام الزمالك.

ومن شأن تلك الصفقة أن تدعم الاستراتيجية السياحية المصرية بالنظر إلى قدرة شركة «أيكون» على زيادة كفاءة الفنادق ورفع تصنيفها، بما يجعلها أكثر جاذبية لنخب السائحين، وتتوقع المجموعة مضاعفة إيرادات الفنادق المجمعة لمجموعة أيكون بالدولار الأمريكى فى عام ٢٠٢٤ لتصل إلى أكثر من ٢٥٠ مليون دولار أمريكى، وأن ترتفع بشكل مطرد مع تنفيذ التجديدات والتحديثات والتعديلات المخطط لها على الاستراتيجية التجارية خلال السنوات المقبلة

وأكد رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى، فى تصريحات صحفية أنه سيتم ضخ نحو ١٥٠ مليون دولار فى عمليات تطوير الفنادق مع الاحتفاظ بقيمتها التراثية والتاريخية واستعادة رونقها الذى اشتهرت به على مدى عقود طويلة.

دعم الاستثمار الفندقي أيضا شهد موافقة الحكومة على حزمة حوافز بقيمة ٥٠ مليار جنيه، لدعم إنشاء غرف فندقية جديدة، أو تشغيل غرف مغلقة، حيث تحصل كل شركة على تمويل ميسر بمبلغ الـ ١ مليار جنيه أو ٢ مليار جنيه للعملاء المرتبطين، وتكون بداية السحب من المبالغ المخصصة للمبادرة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر من العام نفسه.

تأثيرات ارتفاع الأسعار

شهد العام ٢٠٢٣ ارتفاعات متواصلة فى أسعار مواد البناء، خاصة حديد التسليح والأسمنت، وهو ما كان له تأثيره على السوق العقارية خلال ٢٠٢٣، وتسببت الزيادات السعرية المتتالية فى ارتباك كبير داخل الإدارات

١٩٢,٢ مليار جنيه تمويلات الجهات الخاضعة لـ الرقابة المالية في الربع الثالث من ٢٠٢٣

أظهرت أحدث التقارير الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية عن الربع الثالث من العام الجاري الفترة من (يوليو - سبتمبر) لعام ٢٠٢٣، أن إجمالي التمويل الممنوح من خلال الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة (أنشطة سوق رأس المال، أنشطة التمويل غير المصرفي) بلغت قيمتها ١٩٢,٢ مليار جنيه.
وتوزعت التمويلات على عدة قطاعات تشمل:

- ٩٢,٧ مليار جنيه قيمة إصدارات الأسهم.
- ٢٨ مليار جنيه قيمة إصدارات (سندات التوريق، سندات الشركات).
- ٢٧ مليار جنيه قيمة عقود التأجير التمويلي.
- ٢٠ مليار جنيه قيمة التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

حققت ٧٠٠ مليار جنيه أرباح و حلقت في سماء الأسواق العالمية الكبرى

مكاسب البورصة المصرية في ٢٠٢٣ فاقت أي سنة من سنواتها السابقة منذ تدشينها

شهدت مؤشرات البورصة المصرية ارتفاعات غير مسبوقة، حيث أنهت عام ٢٠٢٣، مسجلة أرقاما ومكاسب تاريخية لم تشهدها منذ انطلاقها قبل أكثر من ١٤٠ عاما، محلقة في سماء الأسواق العالمية الكبرى منها والناشئة بمكاسب تجاوزت أكثر من ٦٦٪، "أرقام قياسية يصعب حصرها على صعيد كافة المؤشرات والقطاعات والأسهم".

وأظهرت إحصاءات، أن مكاسب البورصة المصرية في ٢٠٢٣، فاقت أي سنة من سنواتها السابقة منذ تدشينها حتى في أوج إزدهار الاقتصاد المصري، لم تحقق البورصة مكاسب كما حققت في هذا العام، حيث تجاوزت ٧٠٠ مليار جنيه وهو رقم يعادل أكثر من ثلثي القيمة السوقية لكافة الشركات المدرجة في البورصة في قمتها.

أعلى مستوى له في تاريخه

وبينت الإحصاءات، أن البورصة حققت مكاسب بلغت ٧٠٥ مليارات جنيه حتى الأسبوع الأخير من العام، ليقفز رأس المال السوقي لإجمالي الشركات المقيدة بها من مستوى ٩٦١ مليار جنيه في نهاية ٢٠٢٢، إلى ١,٦٦٦ تريليون جنيه قبل نهاية ٢٠٢٣، وهو أعلى مستوى له في تاريخه وبزيادة نسبتها ٧٣٪ عن العام السابق.

كما حقق مؤشر البورصة الرئيسي «إيجي إكس ٣٠» ربحا زاد عن ٦٦٪ منذ بدء العام، ليرتفع المؤشر من مستوى ١٤٥٩٨ نقطة التي سجلها في نهاية ٢٠٢٢، إلى أكثر من ٢٤٣٠٠ نقطة قبل نهاية العام، وهو مستوى أيضا قياسي جديد.

المكاسب والمستويات القياسية لم تتوقف عند هذا الحد، بل إمتدت للمؤشرات الثانوية للسوق، حيث قفز مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة «إيجي إكس ٧٠» الذي قاربت على مضاعفة قيمته خلال العام ٢٠٢٣ مقارنة عما كان عليه في نهاية العام السابق، ليسجل ربحا تجاوز ٩٢٪ مسجلا ٥٣٨٩ نقطة، من ٢٨٠١ نقطة في نهاية ٢٠٢٢.

كذلك قفز المؤشر الأوسع نطاقا «إيجي إكس ١٠٠» بنسبة قريبة من مكاسب مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة ليقترب من مكاسب بلغت ٨٧٪ مسجلا ٧٧٦٤ نقطة، في نهاية ٢٠٢٣ وذلك مقابل ٤١٤٥ في نهاية ٢٠٢٢.

شركات البورصة ترفع رؤوس أموالها

وكشفت بيانات رسمية حديثة عن زيادة ضخمة في رؤوس أموال الشركات المدرجة في البورصة المصرية رؤوس أموالها بقيمة ٦,٥ مليار جنيه خلال تعاملات شهر يناير الماضي، وبلغت قيمة الزيادة نحو ١,٠١٥ مليار جنيه خلال تعاملات شهر فبراير الماضي.

وخلال تعاملات شهر مارس الماضي تمكنت الشركات من زيادة رؤوس أموالها بقيمة ٠,٣٢٧ مليار جنيه، وانخفضت قيمة الزيادة خلال تعاملات شهر إبريل الماضي لتسجل نحو ٠,٠٦ مليار جنيه.

وبلغت قيمة الزيادة في رؤوس أموال الشركات نحو ٠,١١٠ مليار جنيه خلال تعاملات شهر مايو الماضي، ثم ارتفعت قيمة الزيادة إلى نحو ١,٤ مليار جنيه خلال تعاملات شهر يونيو الماضي.

وخلال تعاملات شهر يوليو الماضي بلغت قيمة الزيادة في رؤوس أموال الشركات المدرجة في البورصة المصرية نحو ١١,٥ مليار جنيه، ثم انخفضت قيمة الزيادة إلى نحو ١,١٤٧ مليار جنيه خلال تعاملات شهر أغسطس الماضي.

توزيعات الأرباح تقفز

كما كشفت بيانات رسمية حديثة، ارتفاع إجمالي الأرباح النقدية الموزعة من قبل الشركات المدرجة في البورصة المصرية إلى ٥٠ مليار جنيه منذ بداية عام ٢٠٢٣ وحتى تعاملات ديسمبر الماضي.

ووفق البيانات الصادرة عن البورصة المصرية، فقد شهد شهر يناير الماضي قيام الشركات المدرجة بتوزيع أرباح بقيمة ١,١٠٥ مليار جنيه خلال يناير، و٢,٣٠٤ مليار جنيه خلال فبراير، و١,٩٩٦ مليار جنيه خلال مارس.

وخلال شهر إبريل الماضي بلغت توزيعات الأرباح نحو ١١,٧٣٣ مليار جنيه، و٧,٣٣٥ مليار جنيه خلال تعاملات شهر مايو، و٥٨٣ مليون جنيه خلال يونيو، و٢١٧ مليون جنيه خلال يوليو، و٣٠٧ ملايين جنيه خلال تعاملات شهر أغسطس.

صعود قوي لجميع القطاعات

وارتفعت قطاعات البورصة جماعيًا منذ بداية العام، بمعدلات تتجاوز ١٦٧٪، فيما سجل قطاع النقل والشحن بالبورصة معدلات صعود قوية رغم أحداث البحر الأحمر.

وتصدر قطاع موارد أساسية قطاعات البورصة بمعدل صعود ١٦٧,١٦٪، تلاه تجارة وموزعون بنسبة ١٦٣,٣٨٪، خدمات ومنتجات صناعية وسيارات ١٢٣,٣٣٪، سياحة وترفيه ١١٥,٥٥٪.

وحل قطاع أغذية ومشروبات وتبغ خامسًا بمعدل صعود ٩٧,٢٤٪، منسوجات وسلع معمرة ٧٩,٩٨٪، بنوك ٧٢,٨٦٪، عقارات ٧٢,٧٦٪.

قطاع خدمات النقل والشحن جاء تاسع القطاعات من حيث معدل الصعود منذ بداية العام، بينما يواصل تحقيق أرقام إيجابية في الوقت الراهن رغم أحداث البحر الأحمر، بينما بلغ معدل الصعود منذ بداية العام ٥٢,٣٤٪.

وارتفع قطاع مواد البناء بمعدل ٤٧,٨٥٪ منذ بداية العام، مقاولات وإنشاءات هندسية ٢٣,٨١٪، اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات ١٧,٩٣٪، خدمات تعليمية بنسبة ١٤,٩٨٪، رعاية صحية وأدوية ١٢,٧٨٪، خدمات مالية غير مصرفية ١١,٣٨٪، ورق ومواد تعبئة وتغليف ٤,٦٥٪.

خبراء ستحقق رقمًا قياسيًا جديدًا

ويؤكد خبراء ومحللون بسوق المال، إن البورصة المصرية بدأت عامها ٢٠٢٣، على ما أنهت عليه عامها السابق ٢٠٢٢، بقوة دفع من التغييرات التي شهدتها إدارة منظومة سوق المال والتي شملت كل من هيئة الرقابة المالية ومؤسسة البورصة المصرية ومع التفاؤل الكبير بالإدارات الجديدة في المؤسستين واختلاف استراتيجيتهما عما كان في السابق، كان لذلك أكبر الأثر الإيجابي على مؤشرات البورصة المصرية وتعاملاتها وشهية المستثمرين وعودة الثقة.

وقال سمير رؤوف محلل أسواق المال، إن البورصة المصرية حققت نجاحات كبيرة خلال العام ٢٠٢٣، رغم التحديات والصعوبات الكثيرة على الصعيدين المحلي والإقليمي والعالمي سواء اقتصادية مثل التضخم المفرط واستمرار ارتفاع الفائدة لأعلى مستوياتها منذ عقود أو سياسية وجيوسياسية مثل استمرار الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها وأيضا الثلث الأخير من العام الذي شهد العدوان الإسرائيلي على غزة وسبقها أزمات إقليمية أخرى منها ما يجري في السودان وليبيا وغيرهم.

وأضاف رؤوف، في تصريحات صحفية، أن خفض قيمة الجنيه خلال عام ٢٠٢٣ أكثر من مرة ساهم في إعادة تقييم أصول الشركات المدرجة بالبورصة المصرية ما جعلها أكثر جاذبية أمام المستثمرين ومع تنامي الثقة في السوق تزايدت معدلات السيولة تدريجيا حتى تجاوز المتوسط اليومي للتداولات مستوي بين ٢ لـ٤ مليارات جنيه.

محللون : ستحقق رقما قياسيا جديدا في 2024

أعلى مستوى للمكاسب

وقال سعيد الفقي خبير أسواق المال إن البورصة المصرية ستكون بوابة الاستثمار الأولى المرحلة المقبلة بعد ارتفاع سعر الدولار حيث أن أسعار الدولار وأسعار الأسهم في الوقت الحالي جاذبة للمستثمر الأجنبي والمحلي لتحقيق أرباح كبيرة.

وأضاف الفقي، في تصريحات صحفية، أن المكاسب السنوية للبورصة المصرية وصلت لأعلى مستوى هذه العام مقابل الأعوام الماضية، وذلك نتيجة انخفاض قيمة الجنيه، وبالتالي الأسهم على شاشات التداول لا تعبر عن الواقع الحقيقي بقيمتها المادية، سواء كانت أصول أو الأرباح التي تحققها.

وأشار إلى أن البورصة المصرية هي استثمار جيد جدا مقارنة بالاستثمارات الأخرى، متابعا: «وجدنا أن الذهب ارتفع لمستويات قياسية والعقارات كذلك، لكن الأسهم مازالت في بدايات الصعود حتى الآن رغم الارتفاعات التي وصلت لها، وإذا تم مقارنة أسعار الأسهم بالسنوات الماضية، سنجد أسعارها لم تختلف، وبالتالي مازالت فرصة استثمار واعدة مقارنة بجميع الاستثمارات الأخرى، ومن المتوقع الصعود أكثر مما هي عليه الآن».

الأحداث الدولية الجارية لم تؤثر

من جانبه قال باسم أبو غنيمة خبير أسواق المال إن الأحداث الدولية الجارية في البحر الأحمر لم تؤثر على قطاع النقل والشحن بالبورصة.

وأضاف خبير سوق المال، أن شركة إسكندرية لتداول الحاويات أحد الشركات المدرجة بقطاع النقل والشحن والتي تجري عمليات نقل في البحر المتوسط لم تتأثر بالأحداث الجارية في البحر الأحمر، بل إنها من الممكن أن تكون قد استفادت إيجابيا وذلك لعملياتها الجارية في البحر المتوسط.

وتابع أن قطع النقل والشحن يعد من أبرز الرابحين بالبورصة خلال عام ٢٠٢٣، بعد قطاع البتروكيماويات والبنوك لافتًا إلى أن غالبية الشركات المدرجة بقطاع النقل والشحن بالبورصة تعمل في مجال النقل النهري أو بعيدا عن الشحن من خلال البحر الأحمر.

وأشار إلى أن هناك العديد من الشركات المحلية التي تجري تداولات في البحر الأحمر إلا أنها غير مدرجة بالبورصة.

الجلسات الأخيرة من العام

وقال رئيس شركة «الأوائل» للأوراق المالية، وائل عنبة، إن الصناديق الاستثمارية والبنوك تقوم بتقفيل محافظها في شهر ديسمبر، كما يبدأ الأفراد بتقليل الائتمان والهوامش في استثماراتهم، مما أدى إلى موجة بيعية قوية في الجلسات الأخيرة من عام ٢٠٢٣.

ولكن «انعكس المشهد الانتخابي في مصر على السوق»، حيث شهدت البورصة المصرية ارتفاعات جماعية، مؤكدا أن التداول والتقلبات في سوق الأوراق المالية في مصر كان ضعيفا في ديسمبر، مع تقديرات بارتفاع المؤشرات في يناير مرة أخرى فيما يسمى بـ«January effect".

"فرضية تأثير يناير" هو ميل الأسهم إلى الارتفاع في الشهر الأول من العام بعد عمليات بيع في نهاية العام لأسباب متعلقة بالضرائب أو جني أرباح، ويقدر عنبة أن

وائل خطاب

الرقابة المالية تقر إجراءات القاهرة للزيوت بشأن زيادة رأس المال

وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية، على نشر تقرير إفصاح شركة القاهرة للزيوت والصابون، بشأن زيادة رأس المال.

وأوضحت الرقابة المالية، في بيان، أن تقرير الافصاح يتضمن السير في إجراءات زيادة رأس المال المصدر لصالح قدامى المساهمين من ٢٣٤ مليون جنيه إلى ٣١٢ مليون جنيه بزيادة قدرها ٧٨ مليون جنيه.

والزيادة نقدًا باستخدام الأرصدة الدائنة المستحقة للمساهمين بالقيمة الأسمية للسهم البالغة ١٠ قروش بالإضافة إلى مصروفات إصدار بواقع ٢,٥٪ من القيمة الاسمية للسهم والبالغة ٠,٢٥ قروش للسهم مع إعمال حق الاكتتاب منفصلا عن السهم الأصلي.

وكشفت المؤشرات المالية لشركة القاهرة للزيوت والصابون، عن النصف الأول من العام الجاري، تحول الشركة من الخسائر إلى الربحية على أساس سنوي.

وسجلت صافي ربح بلغ ٤١,٧١ مليون جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣، مقابل خسائر بقيمة ٤٥,٧٩ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

«البورصة للتنمية" تتعاون مع "الثمرات الخيرية" للمساهمة في مستشفى خيري بإدكو

: ناقش أحمد الشيخ رئيس البورصة المصرية ورئيس مجلس أمناء مؤسسة البورصة المصرية للتنمية المستدامة (ذراع البورصة المصرية المجتمعي) بمقر البورصة المصرية بالقرية الذكية، إيهاب رشاد رئيس مجلس إدارة جمعية الثمرات الخيرية، سبل التعاون بين الجانبين.

جاء ذلك في ضوء مساهمة المؤسسة في وقف خيري لصالح بناء مستشفى خيري بإدكو بالبحيرة عن طريق المساهمة في مشروع "بالم أواسيس" لزراعة ٢٠٠ فدان نخيل "مجدول" بسهل قروين بمنطقة الفرافرة بمحافظة الوادي الجديد والذي سيخصص فائض أرباحه للمستشفى، كما يتضمن المشروع استخدام الطاقة الشمسية وخفض انبعاثات الكربون بما يتماشى مع أهداف المؤسسة والبورصة المصرية، بحسب بيان صحفي.

يأتي ذلك ضمن استراتيجية مؤسسة البورصة المصرية للتنمية المستدامة في إحداث نقلة نوعية في حياة الفئات المجتمعية الأكثر احتياجا للمساعدة في بناء مجتمع مزدهر وتعزيز قيم الاستدامة والمسئولية المجتمعية.

وقال أحمد الشيخ رئيس مجلس أمناء مؤسسة البورصة المصرية للتنمية المستدامة: "يمثل هذا التعاون خطوة هامة ضمن استراتيجية مؤسسة البورصة المصرية للتنمية المستدامة التي تهدف إلى التعاون مع مؤسسات التنمية الناجحة التي تشاركنا الرؤية في دعم الفئات الأكثر احتياجا».

سيدي كرير للبتروكيماويات تستهدف ١,٩ مليار جنيه أرباحا بموازنة ٢٠٢٤

اعتمدت شركة سيدي كرير للبتروكيماويات، الموازنة التقديرية للعام المقبل ٢٠٢٤.

وقالت الشركة في بيان لبورصة مصر، إنها تستهدف تحقيق صافي ربح بعد الضريبية يبلغ ١,٩١ مليار جنيه خلال ٢٠٢٤.

كما تستهدف الشركة تحقيق مبيعات بقيمة ١٣,٦٠٨ مليار جنيه خلال ٢٠٢٤.

وكان مجلس إدارة سيدي كرير للبتروكيماويات، اعتمد الموازنة الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٤ بقيمة ٢,٧٩ مليار جنيه، وقسمت طبقاً لطبيعتها إلى موازنة استثمارية للمشروعات بقيمة ٥٩,٢ مليون جنيه ومساهمة في شركات أخرى بقيمة ٢,١ مليار جنيه بالإضافة إلى الموازنة الاستثمارية للإحلال والتجديد بقيمة ٦٢٥,٥ مليون جنيه.. وبحسب الموازنة تم تقييم سعر الدولار عند ٣٧ جنيه.

وأضافت الشركة أن المجلس وافق على المساهمة في رأس مال الشركة المصرية للإيثانول الحيوي بنسبة ٧,٥٪ وقدرها ٣ ملايين دولار وهي من المشروعات الخضراء التي تدعم الاستدامة لتخفيض الانبعاثات الكربونية.

ووافق المجلس على المشاركة بتحالف إنشاء مشروع إنتاج الكهرباء والبخار المشترك CHP بالشركة المصرية لإنتاج الإيثانول الحيوي EBIOL بقيمة تقديرية ١٥ مليون دولار في حال الترسية على التحالف لإنشاء المشروع.

البورصة تقر قيد تعديل غرض أكرو مصر للشدات

قررت لجنة قيد الأوراق المالية، قيد تعديل غرض شركة أكرو مصر للشدات والسقالات المعدنية.

وأوضحت البورصة في بيان، أن المادة (٣) من النظام الأساسي تصبح بعد التعديل:

أنشطة داخل قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ :

«تصنيع و تسويق الشدات و السقالات المعدنية و كل ما يلحق بها و يتفرع منها من المواسير ونظم التخزين المختلفة والهياكل المعدنية وجميع الأعمال المعدنية بالتعاون مع الشركات المحلية والعالمية».

«ويقتصر ذلك علي نشاط الشركة فقط و للشركة في سبيل تحقيق اغرضها الحق في القيام بالأعمال التجارية و بالأعمال الاستيراد والتصدير وكل الأعمال التي لها ارتباط مباشر بغرضها».

أنشطة خارج قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ :

10 يناير 2024 .. نهاية حق وموعد توزيع كوبون العامة للصوامع

قالت البورصة المصرية، إن نهاية الحق في التوزيع النقدي لشركة العامة للصوامع والتخزين، بإغلاق جلسة يوم الأربعاء الموافق ١٠ يناير ٢٠٢٤.

وأوضحت البورصة في بيان، أنه تقرر توزيع كوبون العامة للصوامع رقم (٢٨) بواقع ٣,٠٠٠ جنيه للسهم الواحد على قسطين، والأول قيمته ١,٥ جنيه ويتم صرفه إعتبارا من ١٥ يناير المقبل، والقسط الثاني قيمته ١,٥ جنيه ويتم صرفه اعتبارا من ٣١ يناير ٢٠٢٤.

يشار إلى أن العامة للصوامع والتخزين، سجلت صافي ربح بلغ ٥٣,٣٦ مليون جنيه خلال الفترة من يوليو حتى نهاية أكتوبر ٢٠٢٣، مقابل ربح بلغ ٣١,٤٦ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق له.

55 مليون جنيه خسائر "راكتا" خلال 5 أشهر

قالت شركة العامة لصناعة الورق - راكتا، إن الشركة سجلت خسائر خلال الفترة من يوليو حتى نهاية نوفمبر الماضي بلغت ٥٤,٩٨ مليون جنيه.

وأضافت الشركة في بيان للبورصة ، أن الخسائر المرحلة وصلت بنهاية نوفمبر ٢٠٢٣ إلى ٩٦٧,٣٣ مليون جنيه.

يشار إلى أن العامة لصناعة الورق - راكتا، سجلت خسائر بلغت ٢٩,٦١ مليون جنيه منذ بداية يوليو حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل ٢٢,٦٤ مليون جنيه خسائر خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي.

جاف للاستثمار تستحوذ على حصص بشركتين تابعتين لأرابيا إنفستمنتس بـ 177 مليون جنيه

نفذت سركة جاف للاستثمار، صفقة الاستحواذ على حصتين في شركتين تابعتين لشركة أرابيا إنفستمنتس هولدنج، بنسبة ٣٠٪ لكل منهما، بقيمة إجمالية ١٧٧ مليون جنيه.

وبحسب بيان لشركة أرابيا انفستمنتس، الشركتين هما شركة رواج للتمويل الاستهلاكي وشركة يو اي فاينانس، وذلك من خلال سوق الصفقات خارج المقصورة بالبورصة المصرية.

العمومية غير العادية لـ«الشرقية للدخان» تعدل مادتين من النظام الأساسي

وافقت الجمعية العمومية غير العادية للشركة الشرقية للدخان على تعديل مادتين من النظام الأساسي للشركة.

وقالت الشركة الشرقية للدخان، في بيان إفصاح لإدارة البورصة، إن الجمعية العامة غير العادية وافقت على تعديل المادة ٧ من النظام الأساسي للشركة الخاصة بهيكل المساهمين.

ونصت المادة قبل التعديل على أن يتكون رأس مال الشركة من ٢,٢ مليار سهم، تستحوذ منها الشرقية للدخان على ١,١ مليار سهم، وآخرون على ما يتجاوز مليار سهم.

ونصت المادة بعد التعديل على أن يتكون رأس مال الشركه من ٢,٢ مليار سهم، وقد تم الاكتتاب في رأس المال بنحو ٦٦٩ مليون سهم لشركة جلوبال للاستثمارات القابضة المحدودة، واستحوذت الشركة القابضة الصناعات الكيماوية على ٤٦٧,٢ مليون سهم، وآخرون على ما يزيد عن مليار سهم.

ووافقت العمومية غير العادية على تعديل الماده ٢١ من النظام الأساسي للشركة الخاصة بتكوين مجلس ادارة الشركة، حيث كانت تنص على تعيين ٤ اعضاء يمثلون الشركة القابضة للصناعات الكيماوية، و٣ آخرين يمثلون باقي المساهمين وعضوين مستقلين، لتصبح ٣ أعضاء يمثلون شركه جلوبال للاستثمارات القابضة المحدودة، وعضوان يمثلون الشركة القابضة للصناعات الكيماوية، وعضوان يمثلان باقي المساهمين، وآخران مستقلين.

بينما وافقت الجمعية العامة العادية، على التعديلات التي حدثت في مجلس الادارة، وذلك بالموافقة على قبول استقاله الشركة القابضة للصناعات الكيماويه من ٣ مقاعد من مجلس ادارة الشركة الشرقية إيسترن كومباني، والموافقه على قبول استقاله ٣ أعضاء من ممثلي الشركة القابضة للصناعات الكيماوية من عضوية مجلس ادارة الشركة.

ووافقت الجمعية على تعيين شركة جلوبال للاستثمار القابضة المحدودة بـ ٣ أعضاء بعضوية مجلس ادارة الشركة.

واستحوذت شركة «جلوبال للاستثمار القابضة المحدودة» الإماراتية على حصة ٣٠٪ من أسهم الشركة الشرقية (إيسترن كومباني) المتخصصة بإنتاج التبغ والدخان، مقابل ٦٢٥ مليون دولار، بالإضافة إلى توفير المشتري مبلغ ١٥٠ مليون دولار لشراء المواد التبغية اللازمة للتصنيع، بحسب بيان رسمي مطلع سبتمبر الماضي، بينما لا تزال تحتفظ الشركة القابضة للصناعات الكيماوية بحصة قدرها ٢٠,٩٪ من رأسمال الشركة الشرقية.

وزير التموين: بدء إنتاج السكر المحلي من ٣ مصانع قصب في ٥ يناير المقبل

أعلن الدكتور علي المصيلحي وزير التموين والتجارة الداخلية، بدء إنتاج السكر المحلى من ٣ مصانع للقصب اعتبارًا من يوم ٥ يناير المقبل، الأمر الذى سيزيد من المخزون الاستراتيجى من السكر وبالتالي سيزداد معدلات الضخ، لافتا إلى أن الوزارة طرحت كميات كبيرة من السكر بمنافذ المجمعات الاستهلاكية وفروع الشركات التابعة بسعر ٢٧ جنيها، بجانب أيضا صرف السكر المدعم لأصحاب البطاقات التموينية بسعر ١٢,٦ جنيه.

«الغرف التجارية» تبحث فرص مساهمة الشركات المصرية في إعادة إعمار ليبيا

بحث أحمد الوكيل، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، مع الوفد التجاري الليبي الذي يزور القاهرة حاليا، برئاسة محمد الرعبض، رئيس اتحاد الغرف الليبية، فرص التعاون بين الجانبين، ومساهمة الشركات المصرية في إعادة إعمار ليبيا، وفقا لبيان من اتحاد الغرف التجارية.

وبحسب البيان، شهد اللقاء محمد صالح الساعدي قنصل ليبيا بالإسكندرية، وأسامة الشاهد رئيس الغرفة التجارية بالجيزة، ومحمد سمير الملحق الدبلوماسي بالخارجية المصرية، وعددا من رجال الأعمال الليبيين.

ووجه الجانب الليبي الدعوة لاتحاد الغرف المصرية لزيارة ليبيا خلال الفترة المقبلة؛ للتعرف على احتياجات السوق الليبية من مختلف السلع والخدمات والتي تسهم في إعادة الإعمار، كما وعد الوكيل بتلبية الدعوة في أقرب وقت ممكن.

وأعرب الوفد الليبي عن ثقته في سعي الجانب المصري إلى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بشكل عام مع ليبيا، مؤكدا أن رجال الأعمال الليبيين يفضلون التعامل مع الشركات المصرية والتي تحظى بكل ترحيب على جميع المستويات بالسوق الليبية، معربين عن أملهم في زيادة التبادل التجاري بين البلدين.

ووعد الجانب الليبي بالعمل على حل مشكلة مستحقات الشركات المصرية العاملة في مجال المقاولات، مؤكدين أهمية تيسير إجراءات انتقال السلع والأفراد بين البلدين، مشيرين في هذا الصدد إلى التكدس الكبير لسيارات النقل أمام معبر السلوم، والتي قد تصل فترة الإفراج عن البضائع إلى أسبوعين أو أكثر ما يؤثر بالسلب على سيولة حركة التجارة، وارتفاع تكاليف الشحن، وهو ما أثر مؤخرا في تراجع حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة ملحوظة تصل إلى ٣٠٪.

وطالب الوفد الليبي بتخصيص معبر لسيارات النقل بعيدا عن معبر الأفراد، وتيسير الإجراءات الأمنية، مقترحين في هذا الصدد تخصيص معبر سيوة لهذا الغرض.

وقال أعضاء الوفد، إن قرب المسافة بين مصر وليبيا وسرعة الإفراج عن البضائع هي، أحد المزايا النسبية التي تتمتع بها مصر، ويجب العمل على الاستفادة من هذه الميزة والعمل علي تنميتها.

اسلام عبدالفتاح

"الوزراء" يوافق على إنشاء منطقتين حرتين في دمياط والعين السخنة

وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء منطقة حرة عامة على مساحة ١٥٠ ألف م٢، استقطاعًا من مساحة المنطقة الاستثمارية لمدينة دمياط للأثاث، المرخص بإنشائها بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٦٨ لسنة ٢٠١٨.

وتأتي هذه الموافقة في إطار جهود تأهيل المدينة الصناعية، وبما يسهم في تطوير صناعة الأثاث والارتقاء بها إلى المستوى العالمي.

ويقع مشروع مدينة الآثاث بدمياط على مساحة٣٣١ فدان عند تقاطع الطريق الدولي الساحلي مع طريق بورسعيد/ دمياط، وتشمل المدينة كافة متطلبات صناعة الأثاث من مصانع وورش متنوعة لصناعة الأثاث والصناعات التكميلية ومراكز خدمية ومناطق إدارية واستثمارية.

وتتضمن مدينة دمياط للأثاث ٥٤ هنجرًا يحتوي على ١٣٤٨ مصنعًا وورش لتصنيع الأثاث والصناعات ومركز تكنولوجيا الأثاث، و٩مراكز خدمية تشتمل على ورش مركزية لخدمة صغار الصناع ومحلات تجارية ومكاتب إدارية وبنك ومركز شرطة ومركز اطفاء وعيادة طبية.

مجلس الوزراء يوافق على إنشاء منطقة حرة عامة استقطاعًا من دمياط للأثاث

وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، على عدة قرارات أبرزها:

١. وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء منطقة حرة عامة على مساحة ١٥٠ ألف م٢، استقطاعًا من مساحة المنطقة الاستثمارية لمدينة دمياط للأثاث، المرخص بإنشائها بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٦٨ لسنة ٢٠١٨.

وتأتي هذه الموافقة في إطار جهود تأهيل المدينة الصناعية، وبما يسهم في تطوير صناعة الأثاث والارتقاء بها إلى المستوى العالمي.

واردات مصر من القمح ترتفع ٣٠٪ و تصل إلى ١٠ ملايين طن خلال ٢٠٢٣

ارتفعت واردات مصر من القمح خلال العام الجاري بنسبة ٣٠٪، وجاءت أغلب الكميات من القمح الروسي الذي ارتفعت حصته من الواردات المصرية إلى ٦٨٪، مقارنة بنحو ٥٥,١ ٪ خلال العام الماضي.

وسجلت واردات مصر من القمح العام الجاري، حتى ٢٧ ديسمبر، نحو ١٠ ملايين طن مقارنة بنحو ٨,٧ مليون طن في العام الماضي.

وحددت مصر قائمة تضم نحو ٢٢ منشأ مختلفا لتوريد القمح إليها سنويًا بعد أن ضمت الهند في النصف الأول من العام الماضي، لكنها في الغالب تعتمد على نحو ١١ منشأ فقط، أبرزهم روسيا.

واستحوذت روسيا وأوكرانيا على نحو ٨٠٪ من إجمالي واردات مصر من القمح بنحو ٨ ملايين طن، مقارنة بنسبة ٦٢٪ خلال العام الماضي بما يصل إلى ٥,٤ مليون طن فقط.

وزادت حصة روسيا من توريدات القمح لمصر إلى ٦٨٪ بكميات بلغت نحو ٦,٨٣ مليون طن، مقارنة ١,٥٥ ٪ من إجمالي واردات العام الماضي وبنحو ٤,٨٢ مليون طن.

كما رفعت أوكرانيا حصتها إلى ١٢,٣٪ بنحو ١,٢ مليون طن مقابل ٧,٦٪ العام الماضي بإجمالي كميات بلغت ٦٦٦ ألف طن، لتحتل بذلك المرتبة الثانية بدلًا من الرابعة خلال ٢٠٢٢.

ودخلت ثلاثة مناشئ جديدة على قائمة الواردات الفعلية لمصر في ٢٠٢٣ هي صربيا، ومولدوفا، وكندا بإجمالي كميات بلغت نحو ٣٦٨ ألف طن، في حين خرجت مناشئ أخرى مثل الهند، والبرازيل، وألمانيا كانت قد استوردت منهم مصر نحو ٢٠٥ آلاف طن في العام الماضي.

٧٢,٤ مليار دولار قيمة البضائع المفرج عنها منذ بداية ٢٠٢٣

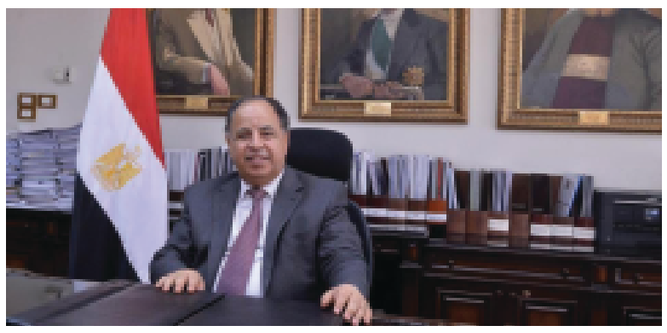

«المالية» تشكل لجان دائمة وفرق دعم فني لتيسير الإجراءات الجمركية بمختلف المنافذ والموانئ.. وربط جميع الموانئ إلكترونيا من خلال المنصة الموحدة «نافذة» وتطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات ACI لتخفيف متوسط زمن الإفراج الجمركي

كشفت وزارة المالية أنه تم علي مدار العام ٢٠٢٣ الإفراج الجمركي عن العديد من البضائع بقيمة إجمالية بلغت ٧٢,٤ مليار دولار ، خلال الفترة من يناير وحتى ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٣، منها سلع استراتيجية بقيمة ١٩,١ مليار دولار، ومستلزمات وخامات للإنتاج بقيمة ٣٣,٣ مليار دولار.

وبحسب تصريحات لوزير المالية الدكتور محمد معيط ، فقد تم تشكيل لجان دائمة وفرق دعم فني لتيسير الإجراءات الجمركية بمختلف المنافذ والموانئ، على نحو يتسق مع جهود تطوير وميكنة المنظومة الجمركية، التي ترتكز على استحداث المراكز اللوجستية، وربط جميع الموانئ إلكترونيًا من خلال المنصة الموحدة «نافذة»، وتطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات «ACI»، بهدف تخفيف متوسط زمن الإفراج الجمركي، وإلزام جميع المستوردين بالمعايير الأوروبية والأمريكية في مواصفات جودة السلع والبضائع؛ من أجل حماية الأسواق المحلية من المنتجات الرديئة.

أشار وزير المالية، إلى أنه تم ميكنة وتوحيد ٥٠ من التطبيقات الجمركية بأنظمة «الوارد» و«الصادر» على منصة «نافذة»، ويمكن الآن إجراء عملية تثمين البضاعة من أي مركز لوجيستي دون التقيد بمكان وجود البضاعة، لافتًا إلى أنه تم السماح للمستوردين أو وكلائهم من المستخلصين الجمركيين باتخاذ إجراءات التخليص الجمركي المسبق عن البضائع التي يتم استيرادها من الخارج، وسداد نسبة ١٪ بدلاً من ٣٠٪ من الضرائب والرسوم المقدرة مبدئيًا، قبل وصول البضاعة إلى الأراضي المصرية، وإجراء التسوية النهائية وسداد كامل الضرائب والرسوم المستحقة بعد وصول البضاعة، وفقًا للتعريفة الجمركية وقت الإفراج.

أكد الوزير، حرص "المالية " على بناء وتنمية القدرات الجمركية لمصر؛ باعتبارها أحد الركائز الأساسية لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وتعزيز بنية الاقتصاد الكلي، وأحد العوامل المؤثرة أيضًا في جهود الدولة الهادفة لتخفيف الأعباء عن المواطنين، من خلال الاستمرار في تيسير وميكنة الإجراءات الجمركية، على نحو يسهم في خفض تكلفة الاستيراد والتصدير، بالعمل على تسريع وتيرة الإفراج الجمركي عن البضائع والمنتجات وتقليل تكاليف الإنتاج، خاصة في ظل التحديات الداخلية والخارجية، التي انعكست في ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل غير مسبوق؛ بسبب اضطراب سلاسل الإمداد والتوريد، مما دفعنا لاتخاذ العديد من التيسيرات الجمركية خلال عام ٢٠٢٣، كان قد تم التوافق عليها في جلسات حوارية مع مجتمع الأعمال، في إطار التزامنا بالانفتاح على آرائه وتنفيذ أي مقترحات جادة تساعد في تسهيل حركة التجارة وإرساء دعائم بيئة مواتية للأعمال؛ اتساقا مع مسار الدولة الداعم والمساند للمستثمرين في مواجهة تداعيات الظروف الاقتصادية العالمية.

أضاف الوزير، أننا ملتزمون بالعمل المتواصل على تسريع وتيرة الإفراج الجمركي عن السلع الاستراتيجية والأدوية، والمواد البترولية والوقود، ومستلزمات الإنتاج للقطاعات ذات الأولوية؛ بما يسهم في دوران عجلة الإنتاج ودعم الصناعة الوطنية، وتأمين المخزون الاستراتيجي للدولة، وزيادة حجم المعروض من السلع الأساسية في الأسواق المحلية.

أوضح الوزير، أنه تم إقرار مجموعة من التيسيرات الجمركية بالموانئ الجافة لتخفيف الأعباء عن المستوردين، حيث يتم تقديم بيان جمركي واحد «ترانزيت» على منصة «نافذة»، يضم بوالص كل خط ملاحي على حدة، مع اعتبار الموانئ الجافة «أول منفذ وصول» لاستيفاء القواعد الاستيرادية والرقابية وجهات العرض اللازمة للإفراج النهائي عن البضائع بعد موافقة هذه الجهات، موضحًا أنه يتم التعامل مع البضائع التي يتم نقلها بنظام «الترانزيت غير المباشر» الواردة للموانئ الجافة عبر مسار الإفراج الجمركي الأخضر والاكتفاء بعرضها على أجهزة الفحص بالأشعة.

وقال معيط إنه تم اعتماد التعهد المقدم من «الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة» كأحد الضمانات المقبولة جمركيًا، الذي تتعهد فيه الهيئة بسداد الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى المستحقة حال حدوث فقد أو نقص أو تبديل في البضائع أو عدم وصولها إلى وجهتها، كما تم السماح للتوكيلات الملاحية والمستوردين بنقل وتخزين الشحنات المستوردة من الخارج، التي لم تقم باستيفاء الإجراءات البنكية، إلى المستودعات والموانئ الجافة خارج المنافذ الجمركية، بحيث يكون النقل باسم التوكيلات الملاحية، أو باسم المستوردين وفقًا للإجراءات المقررة، على نحو يُسهم في إعفاء المستثمرين والمستوردين من الأعباء الإضافية لتخزين البضائع بالموانئ «قيمة الغرامات والأرضيات والحراسات».

بدوره ، قال الشحات غتوري، رئيس مصلحة الجمارك، إن مصر تقدمت ١٠ مراكز في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام ٢٠٢٣ الصادر عن البنك الدولي، الذي يقيس قدرة البلدان على نقل السلع عبر الحدود بسرعة وانتظام، لتصل إلى المركز ٥٧ عالميًا، على نحو يعكس أهمية المشروع القومي لتحديث وميكنة المنظومة الجمركية، وفقًا لأحدث المعايير الدولية، والتكنولوجيات العالمية المتقدمة، بما ينعكس في «حلول جمركية ذكية» تضمن تحقيق المستهدفات المنشودة بتحويل الموانئ إلى بوابات للعبور فقط، وليست أماكن للتخزين، وتعزيز الحوكمة الجمركية.

تبسيط الإجراءات الجمركية

وفي تصريحات سابقة كشف المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء ، المستشار سامح الخشن، أن إجمالي قيمة البضائع التي تم الإفراج عنها من الموانئ المصرية بلغت نحو ٥٣,٧ مليار دولار خلال أول ٩ أشهر من العام ٢٠٢٣ .

وأشار إلى أن إجمالي قيمة السلع الاستراتيجية المفرج عنها بلغ نحو ١٤,٣ مليار دولار، في حين وصل إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج المفرج عنها إلى ٢٤,٨ مليار دولار، وذلك بسعر القيمة النهائية.

وأوضح المتحدث الرسميّ أن قيمة البضائع المفرج عنها خلال شهر سبتمبر الماضي فقط، بلغت نحو ٥,٩ مليار دولار، بينما وصل إجمالي قيمة السلع الاستراتيجية المفرج عنها ١,٨ مليار دولار، وإجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج المفرج عنها ٢,٧ مليار دولار بسعر القيمة النهائية.

بدوره أكد رئيس مجلس الوزراء ، الدكتور مصطفى مدبولي، أن الحكومة المصرية تعمل على تبسيط إجراءات الإفراج الجمركي عن البضائع، مؤكدًا أن العمل مستمر في هذا الملف لإحداث نقلة نوعية به، سعيًا للوصول إلى الهدف المنشود بتحويل مختلف الموانئ المصرية إلى موانئ عالمية، بهدف زيادة حركة التجارة.

ومنذ الربع الأول من العام الماضي، تواجه مصر أزمة عنيفة تتعلق بشح الدولار، ما تسبب في تفاقم أزمة تكدس البضائع في الموانئ المصرية والتي بلغت ذروتها في ديسمبر من العام الماضي.

لكن الحكومة المصرية وعبر العديد من الإجراءات التي أعلنتها خلال الفترة الماضية، أكدت أنه تم الانتهاء من هذه الأزمة بنهاية الربع الأول من العام ٢٠٢٣ ، لكن حتى الآن، تشهد أسعار السلع ارتفاعات قياسية متتالية والتي يربطها البعض بانخفاض حجم المعروض من المنتجات في السوق المحلية، وهو ما تنفيه الحكومة بشكل تام.

وكانت الحكومة قد أعلنت في وقت سابق من العام الحالي، إن إجمالي قيمة البضائع المكدسة في الموانئ المصرية بلغت ما يقرب من ٢٠ مليار دولار في ديسمبر من العام الماضي.

وفي إطار ضبط الأسعار، أعلنت الحكومة عن إجراءات مشتركة مع القطاع الخاصة لضبط الأسعار والعمل على تراجعها، وذلك عبر الاتفاق على ضخ كميات إضافية من ٩ سلع استراتيجية، ما يتسبب في هدوء الأسعار ثم تراجعها خلال الفترة المقبلة.

وقال الدكتور محمد معيط وزير المالية، إن الحكومة تعمل على تسريع وتيرة الإفراج الجمركي عن السلع الاستراتيجية والأدوية، والمواد البترولية والوقود، ومستلزمات الإنتاج للقطاعات ذات الأولوية؛ بما يسهم في تيسير حركة التجارة ودوران عجلة الإنتاج ودعم الصناعة الوطنية، وتأمين المخزون الاستراتيجي للدولة، وزيادة حجم المعروض من السلع الأساسية في الأسواق المحلية.

أضاف الوزير، أن الفترة من يناير ٢٠٢٣ وحتى منتصف أكتوبر الماضي ، شهدت الإفراج الجمركي عن العديد من البضائع بقيمة إجمالية بلغت ٥٦,٧ مليار دولار، منها سلع استراتيجية بقيمة ١٥,١ مليار دولار ومستلزمات وخدمات للإنتاج بقيمة ٢٦,٢ مليار دولار؛ بما يعكس جهود تقليص زمن الإفراج، وتقليل تكاليف عملية الاستيراد والتصدير، وتحفيز الاستثمار، في ظل التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة .

وأوضح أنه تم تشكيل لجان دائمة وفرق دعم فني لتيسير الإجراءات الجمركية بمختلف المنافذ والموانئ، موضحًا حريص الحكومة على جعل مصر مركزًا إقليميًا لتجارة الترانزيت وتعزيز المسار الوطني لتحفيز الصادرات حيث جاءت التعديلات الأخيرة لبعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك لتعظيم سبل الحوكمة وتبسيط الإجراءات الجمركية .

وقال الشحات غتوري رئيس مصلحة الجمارك، إن ما تم اتخاذه من إجراءات لربط جميع الموانئ إلكترونيًا من خلال المنصة الموحدة «نافذة»، وإنشاء مراكز لوجستية للخدمات الجمركية وتطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات «ACI» وتوطين التكنولوجيا المتطورة في نظم العمل؛ ساعد في خفض متوسط زمن الإفراج الجمركي والتيسير على المتعاملين مع المنظومة الجمركية على نحو يسهم في تحويل مصر إلى مركز تجاري عالمي.

محمد محيي الدين

الذهب .. ارتفاعات مستمرة في ٢٠٢٣

المعدن الأصفر عيار 21 الأوسع انتشارا في مصر افتتح العام ب 1675 جنيها وأنهاه ب 3200 بارتفاع 1625 جنيهاً

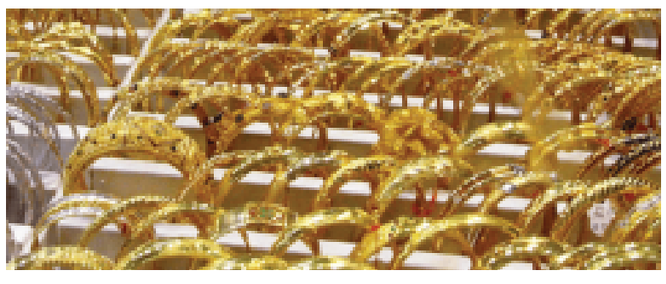

شهدت أسعار الذهب في السوق المصري ارتفاعاً بنسبة ٩٧٪ بقيمة ١٦٢٥ جنيها خلال عام ٢٠٢٣، حيث افتتح جرام الذهب عيار ٢١ الأوسع انتشارا في مصر، العام عند ١٦٧٥ جنيها وسجل خلال تعاملات الأسبوع الأخير من العام ٣٣٠٠ جنيها.

وارتفع الذهب خلال ديسمبر ٢٠٢٣ بنسبة ١٧,٤٤٪ بقيمة ٤٩٠ جنيها ليسجل جرام الذهب عيار ٢١ بداية الشهر نحو ٢٨١٠ جنيهات مقارنة بنحو ٣٣٠٠ جنيها.

وسجل عيار ٢١ الأوسع انتشارا في مصر ١٧٢٠ جنيها بنهاية يناير ٢٠٢٣ ، ثم انخفض إلى ١٦٧٥ جنيها بنهاية فبراير، وعاود الارتفاع إلى ٢٢٠٠ جنيه بنهاية مارس، ثم قفز إلى ٢٦٧٠ جنيها بنهاية إبريل، واستمر في الانخفاض لمدة ٣ أشهر متتالية ليسجل ٢٣٣٥ جنيهاً بنهاية مايو، و٢٣٠٠ جنيه بنهاية يونيو، و٢١٦٠ جنيها بنهاية يوليو.

وارتفع عيار ٢١ ليسجل ٢٢٢٠ جنيهاً بنهاية أغسطس، ثم انخفض إلى ٢١٦٥ جنيها بنهاية سبتمبر، وقفز لمدة ٣ أشهر متتالية إلى ٢٥٧٥ جنيها بنهاية أكتوبر، و٢٨١٠ جنيهات بنهاية نوفمبر، و٣٢٢٥ جنيها نهاية ديسمبر .

وخلال ٢٠٢٣، ارتفع الجنيه الذهب من ١٣٤٠٠ جنيه إلى ٢٦٤٠٠ جنيه ليربح ١٣٠٠٠ جنيه، بينما ارتفع عيار ٢٤ من ١٩١٤ جنيها إلى ٣٧٧١ جنيهاً ليربح ١٨٥٧ جنيها، كما ارتفع عيار ١٨ من ١٤٣٦ جنيها إلى ٢٨٢٨ جنيها ليربح ١٣٩٢ جنيها، وارتفع أيضا عيار ١٤ من ١١١٧ جنيها إلى ٢٢٠٠ جنيه ليربح ١٠٨٣ جنيها.

وخلال ديسمبر، ارتفع الجنيه الذهب بقيمة ٣٩٢ جنيها، بينما ارتفع عيار ٢٤ بقيمة ٥٥٩ جنيها، كما ارتفع عيار ١٨ بقيمة ٤٢٢ جنيها، وارتفع أيضا عيار ١٤ بقيمة ٣٢٦ جنيها.

ارتفاعات نهاية العام

في الأسواق العالمية ، أغلق تداول آخر أسبوع في ديسمبر ٢٠٢٣ بتسجيل سعر الأونصة العالمية فوق المستوى ٢٠٥٠ دولار للأونصة عند ٢٠٥٣ دولار للأونصة بعد أن وجد الدعم من تراجع التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي دفع الدولار وعوائد السندات إلى الهبوط بشكل حاد.

وقال الخبراء إن أسواق الذهب تستكمل حركتها المعتادة مع نهاية الأسبوع الأول من العام الجديد، وفق تحليل جولد بيليون، حيث تبقى التوقعات إيجابية بالنسبة لأسعار الذهب العالمي في ظل تزايد التوقعات بخفض البنك الفيدرالي لأسعار الفائدة في وقت مبكر من العام ٢٠٢٤ ، بعد تباطؤ بيانات النمو عن الولايات المتحدة خلال الربع الثالث إلى ٤,٩٪ من القراءة السابقة ٥,٢٪ ، بالإضافة إلى استمرار التضخم في التراجع خلال شهر نوفمبر ليظهر مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الذي يعد مؤشر التضخم المفضل للبنك الفيدرالي الأمريكي، على المستوى السنوي تراجع التضخم إلى ٢,٦٪ من القراءة السابقة ٢,٩٪، بينما أظهر المؤشر الجوهري السنوي الذي يستثني عوامل التذبذب تراجع إلى ٣,٢٪ من ٣,٤٪ .

احتمالات خفض الفائدة الأمريكية من قبل الأسواق في اجتماع البنك الفيدرالي في مارس ٢٠٢٤ ارتفعت إلى أكثر من ٧٥٪ بعد بيانات التضخم الأمريكية الأسبوع الماضي، وذلك على الرغم من تصريحات أعضاء البنك الفيدرالي الذين حاولوا تهدئة رد فعل الأسواق تجاه توقعات خفض الفائدة الأمريكية.

كل هذا يدعم توقعات الذهب خلال عام ٢٠٢٤ منذ كون الذهب يرتبط بعلاقة عكسية مع الفائدة الأمريكية ومع كل من الدولار وعوائد السندات الحكومية ، هذا بالإضافة إلى استمرار الطلب من قبل البنوك المركزية العالمية على الذهب في التزايد خلال عام ٢٠٢٣، حيث سجلت البنوك مشتريات بقيمة ٨٠٠ طن ذهب خلال أول ٩ أشهر من العام الجاري، ومتوقع أن تستمر هذه الوتيرة خلال العام القادم أيضا.

في الأسبوع الأخير من عام ٢٠٢٣ ، قفز سعر الذهب في مصر قبل قليل بصورة غير مسبوقة وسجلت جميع الأعيرة المتداولة في السوق ارتفاعات بحوالي ٧٠ جنيها في كل عيار من الأعيرة الرئيسية في السوق المصري، وسجل سعر جرام الذهب عيار ٢١ وهو الأكثر مبيعا في مصر ٣١٥٠ جنيها للجرام بدون إضافة مصنعية وهو مستوى تاريخي غير مسبوق في مصر.

وقال سامح عبد الحكيم عضو شعبة الذهب، إن الذهب يشهد ارتفاعا كبيرا في الطلب حاليا بالسوق المصري ونسب الاقبال متضاعفة جدا على السبائك والجنيهات ، مشيرا إلى أن الطلب قفزة أكثر من ٨٠ ٪ قياسا على شهر نوفمبر الماضي مما ساهم في زيادة كبيرة في الأسعار .

وفي تصريحات له ، قال مستشار وزير التموين المصري لشؤون صناعة الذهب، ناجي فرج، إن ثمة مجموعة من العوامل التي أدت إلى الحالة الحالية التي يواجهها سوق الذهب في مصر، أولها الارتفاعات العالمية في أسعار المعدن الأصفر، والذي شهد قفزة بقيمة ١٠٠ دولار في فترة قليلة، وبما انعكس على السوق المحلية، علاوة على زيادة الطلب المحلي.

وأضاف : "مع زيادة الطلب المحلي في فترة زمنية قصيرة، فإن ذلك يؤدي لارتفاعات غير مبررة وأحيانا غير منطقية أيضا -كما هو الحال بالنسبة للوضع الراهن- وبالتالي فإن السعر لا يتناسب إطلاقا مع الأسعار العالمية ولا الوضع المحلي كذلك».

من جانبها، نفت الشعبة العامة للذهب بالاتحاد العام للغرف التجارية في مصر، توقف حركة البيع بالأسواق المحلية ، وحول ما يحدث في الأسواق من تذبذب وعدم استقرار الأسعار، أوضحت في بيان لها أن هذا التذبذب يعود لحركة تداول كبيرة بين عرض وحركة بيعية لجني الأرباح والاستفادة من الارتفاع الكبير لأسعار الذهب تأثرا بارتفاع الأسعار العالمية، وحركة طلب مرتفعة مرتبطة بتحوط المستثمرين من ارتفاعات مقبلة متوقع أن تشهدها الأسواق العالمية خلال الربع الأول من العام المقبل كقراءة لمؤشرات الأسواق العالمية من ناحية، علاوة على حركة طلب موسمية بالأسواق المحلية خلال مواسم الأعياد وبداية العام الجديد.

سليمان علام

صادرات مصر الغذائية تقفز إلى ٤,٧ مليار دولار خلال ١١ شهراً

ارتفعت صادرات مصر من "الصناعات الغذائية" خلال الفترة (يناير-نوفمبر) من العام الحالي لتصل إلى نحو ٤,٧ مليار دولار محققة نسبة نمو قدرها ١٥٪ وقيمة نمو ٦٢٨ مليون دولار مقارنة بصادرات الفترة نفسها من عام ٢٠٢٢ والتي كانت قد بلغت نحو ٤,١ مليار دولار، وتعد تلك القيمة هي الأعلى في تاريخ صادرات الصناعات الغذائية المصرية للفترة نفسها.

وذكر التقرير الشهري الصادر عن المجلس التصديري للصناعات الغذائية أن صادرات شهر يناير ٢٠٢٣ بلغت حوالي ٣٦٨ مليون دولار بنسبة نمو في القيمة ١٥٪ مقارنة بصادرات شهر يناير ٢٠٢٢ والتي بلغت ٣٢١ مليون دولار، كما بلغت صادرات شهر فبراير ٢٠٢٣ نحو ٣٨٧ مليون دولار بنسبة نمو ٥٪ مقارنة بصادرات شهر فبراير ٢٠٢٢ والتي بلغت ٣٦٩ مليون دولار، وبلغت صادرات مارس ٢٠٢٣ نحو ٤٤٥ مليون دولار بنسبة نمو ٢٪.

وأضاف بلغت صادرات شهر إبريل ٣٨١ مليون دولار بنسبة تراجع ٩٪ وبلغت صادرات شهر مايو ٤٩٩ مليون دولار بنسبة نمو ٢٣٪، وبلغت صادرات شهر يونيو ٤٤٥ مليون دولار بنسبة نمو ٨٪ وبلغت صادرات شهر يوليو ٢٠٢٣ حوالي ٤٨٥ مليون دولار بنسبة نمو ٦٣٪ مقارنة بصادرات شهر يوليو ٢٠٢٢ البالغة ٢٩٧ مليون دولار.

وذكر التقرير أن صادرات شهر أغسطس ٢٠٢٣ بلغت نحو ٥٢٠ مليون دولار بنسبة نمو ٣٢٪ مقارنة بصادرات الشهر نفسه من عام ٢٠٢٢ البالغة ٣٩٥، وبلغت صادرات شهر سبتمبر ٢٠٢٣ نحو ٣٩٦ مليون دولار محققة نسبة نمو ١٠٪ مقارنة بصادرات سبتمبر ٢٠٢٢ التي بلغت ٣٦١ مليون دولار، وبلغت صادرات شهر أكتوبر ٢٠٢٣ نحو ٣٩٤ مليون دولار بنسبة نمو ١٧٪ مقارنة بصادرات أكتوبر ٢٠٢٢ البالغة ٣٣٧، وبلغت صادرات شهر نوفمبر ٢٠٢٣ حوالي ٣٩٣ مليون دولار بنسبة نمو ١٨٪ مقارنة بصادرات نوفمبر ٢٠٢٢ البالغة ٣٣٣ مليون دولار.

وحول أهم المجموعة الدولية المستوردة للأغذية المصنعة المصرية أوضح التقرير أن "الدول العربية" تربعت على قائمة أهم المجموعات الدولية بقيمة ٢٥٥٦ مليون دولار تمثل ٥٤٪ من إجمالي الصادرات الغذائية محققة نسبة نمو في القيمة ٢٠٪، يليها "الاتحاد الأوروبي" بقيمة ٨١٨ مليون دولار بنسبة نمو ١٥٪ وتمثل ١٧٪ من إجمالي الصادرات، ثم "الدول الافريقية غيرالعربية" بقيمة ٤٣٠ مليون دولار وتمثل ٩٪ من إجمالي الصادرات وحققت نسبة نمو في قيمة الصادرات بلغت ٢٣٪، تلاها"الولايات المتحدة الامريكية" بقيمة ٢١٢ مليون دولار وتمثل ٤٪ من إجمالي الصادرات محققة نسبة تراجع بلغت ٥٪، باقي المجموعات الدولية بقيمة ٦٩٨ مليون دولار والتي تمثل ١٥٪ من إجمالي الصادرات الغذائية المصرية خلال نفس الفترة ومحققة نسبة نمو ١٥٪.

مدبولي يوجّه بوضع خطة لزيادة صادرات مصر من منتجات الرخام والجرانيت

تابع مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء مستجدات الموقف التنفيذي لمشروع تنمية وتطوير منطقة شق الثعبان، وذلك بحضور كل هشام آمنة، وزير التنمية المحلية، وأحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، وخالد عبد العال، محافظ القاهرة، وجيهان عبد المنعم، نائب المحافظ للمنطقة الجنوبية، وناهد يوسف، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية.

واستهل رئيس مجلس الوزراء الاجتماع، بالتأكيد على أهمية المتابعة المستمرة لمشروع تنمية وتطوير منطقة شق الثعبان، في إطار استهداف الدولة لتحويلها إلى منطقة واعدة في مجال تصدير الرخام والجرانيت، وذلك في ضوء توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بهذا الشأن، بحسب بيان صحفي.

وخلال الاجتماع، استعرض محافظ القاهرة جهود المحافظة في رفع كفاءة وتطوير المنطقة، من خلال إنشاء قاعدة بيانات لجميع المصانع والورش القائمة بها، بالتزامن مع تقنين أوضاع تلك الورش، لافتا في هذا الصدد إلى أنه تم تقنين أوضاع نحو ٧١٪ منها.

كما تناول المحافظ جهود تنفيذ الخطة العاجلة لرفع كفاءة المنطقة وتطوير البنية التحتية بها، عبر القيام برصف الطرق وعمليات التجميل وتنسيق الموقع العام، وفقا لتوجيهات القيادة السياسية، فضلا عن تنفيذ البوابات الخاصة بالمشروع بالتنسيق مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، إلى جانب استكمال أعمال المرافق بالمرحلة الأولى من المشروع.

بدورها، استعرضت رئيس هيئة التنمية الصناعية تقريرا بشأن الموقف التنفيذي لمنطقة شق الثعبان للرخام والجرانيت وجهود التطوير بها، موضحة في هذا الإطار أن الدولة بدأت في تقنين وضع المنطقة، وضمها بشكل كامل للقطاع الرسمي، والبدء في تطويرها لتحويلها لمدينة عالمية للرخام والجرانيت، في ضوء توجيهات فخامة رئيس الجمهورية، باعتبار أن المنطقة أحد أهم تجمعات هذه الصناعة؛ من أجل تعظيم صادراتها.

وفي السياق نفسه، أشارت رئيس الهيئة إلى أن منطقة شق الثعبان تضم ١٣٧٢ مصنعا وورشة، وتصل الطاقة الإنتاجية من الرخام والجرانيت للمنطقة إلى نحو ١٢٠ مليون م٢، بحجم استثمارات يبلغ ٢,٣ مليار دولار، لافتة إلى أن نسبة مساهمة المنطقة في الصادرات المحجرية المصرية تصل إلى نحو ٨٥٪ إلى العديد من الأسواق العالمية.

التموين: المخزن الاستراتيجي بالفيوم بحجم استثمارات تتعدى ١,٥ مليار جنيه

قال وزير التموين والتجارة الداخلية الدكتور علي المصيلحي، إن المخزن الاستراتيجي المقرر إنشاؤه بمحافظة الفيوم على مساحة ١٠ أفدنة وبحجم استثمارات تتعدى ١,٥ مليار جنيه، سيخدم محافظة الفيوم وأكثر من ٤ محافظات مجاورة.

وأضاف أن المستودعات الاستراتيجية هي إحدى دعائم منظومة التجارة الداخلية والأمن الغذائي والتي تهدف إلى تأمين احتياجات المواطنين من السلع تامة الصنع والجاهزة للاستخدام لفترات طويلة، وتتميز تلك المستودعات بأن إنشاؤها وتشغيلها يتم وفق مواصفات فنية عالمية وتتوافق مع أحدث النظم التكنولوجية عالية المستوى، وذلك لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومبادئ الحوكمة من خلال الاستغلال الأمثل للمخزون، وذلك ولضمان توفير بيئة مناسبة للحفاظ على تلك السلع من التلف أو الفقد أو الهدر وفقا لتوجيهات رئيس الجمهورية، وأن إنشاء مثل هذه المستودعات الاستراتيجية سيعزز من زيادة المخزون السلعي للمنتجات على مدار العام وستحدث نقلة نوعية في منظومة التجارة الداخلية.

جاء ذلك خلال تدشين الدكتور علي المصيلحي وزير التموين والتجارة الداخلية، والدكتور أحمد الأنصاري محافظ الفيوم، والدكتور إبراهيم عشماوي مساعد أول وزير التموين ورئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، مرحلة جديدة من أكبر مشروع قومي لإنشاء مخازن استراتيجية للمنتجات الغذائية، وتم وضع حجر أساس لإنشاء ثالث مخزن استراتيجي بمحافظة الفيوم ضمن المرحلة الأولى.

وسبق وتم وضع حجر أساس مخازن في محافظ

UB Online Banking
UB MOBILE BANKING
ATM 24/7
محفظة UB الرقمية
UB DIGITAL WALLET
مش هتلف في كذا مشوار..دوس كليك اختار
خدماتك البنكية أونلاين
•مع خدمة الموبايل البنكى
هتصرف كل المعلومات اللي محتاجها عن حساباتك هتحول لأي حد في أي مكان
•مع محفظة UB الرقمية
هتدفع فواتيرك وتشحن موبايلك وتعمل إيداع من محفظتك الرقمية معانا
•مع خدمة الانترنت البنكى للشركات
شركتك هتتابعي ضرائبها والتوقيعات وتجماركها وتأميناتها وفواتيرها من مكان واحد وبأسرع وقت
•مع خدمة الانترنت البنكى للأفراد
مش محتاج تعمل مشوار للبنك كله هيخلص في ثواني وهتتابع حساباتك وشهاداتك وهتشفي إجراءات دفتر شيكاتك في أقل وقت
• يمكن الاشتراك في خدماتنا الرقمية لأجراء المعاملات المصرفية من خلال الإنترنت البنكي والموبايل البنكي دون الحاجة إلى ملء الطلب وتقديمه من خلال فروع المصرف المتحد
كله بإمكانك ..
المصرف المتحد
The United Bank
إنطلق معنا ..
19200
www.theubeg.com

الحياة حلوة .. عيشها
واحنا نأمنهالك
19446
www.misrlife.com
misr_life_ins
misrlifeinsurance
010 0518 7777
حمل التطبيق الان
Google Play
App Store
مصر لتأمينات الحياة
MISR LIFE INSURANCE
بكره يبدأ النهاردة
مصر القابضة للتأمين
شركة مصر لتأمينات الحياة شركة مساهمة مصريه تابعة لشركة مصر القابضة للتأمين والحاصلة على ترخيص رقم ٣ من الهيئة العامة للرقابة المالية
الاعلان حاصل على موافقة الهيئة بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٦
رقم التسجيل الضريبي ٨٧٢-٤٤٤-٢٠٢

بنك يجيلك
لحد إيدك
25 سنة
أنجز معاملاتك البنكية وخدمات كتير
مع الأهلي موبايل / الأهلي نت
NBE Mobile
احذر
19623
تطبق الشروط والاحكام
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

finance
Investment
Group
www.efinanceinvestment.com
ريادة سوق التكنولوجيا المالية
نحو مستقبل أخضر
الشراكة مع الحكومة المصرية في رحلة التحول الرقمي المالي لتقليل التعامل الورقي من خلال رقمنة العمليات الداخلية والخدمات المقدمة للعملاء.
دمج التحول الرقمي في برامج الشمول المالي وتطبيق سياسة الشمول الرقمي لكافة فئات المجتمع عبر منصات تستهدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
التحول الرقمي للعديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك: القطاع المالي وقطاع الرعاية الصحية والزراعة والسياحة والبترول والصناعة لدعم وتحفيز فرص نمو تلك القطاعات